العَلاقات الرّوسيّة العراقيّة

ما بعدَ حُقبة صدّام

وَانعكاساتها عَلى المنطقة

أ · م · د · أسامة مرتضى باقر م · م · فاطمة محمد رضا

١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ﴾ [سورة الحجرات : ١٣]

صدق الله العلي العظيم

العَلاقات الرّوسيّة العراقيّة
ما بعدَ حُقبة صدّام
وَانعكاساتها عَلى المنطقة

صاحب الامتياز

محمد صادق الهاشمي

(قاسم هاشم مولى)

تأليف

أ . م . د . أُسامة مرتضى باقر

م . م . فاطمة مُحمّد رضا

المطبعة

الساقي

الإخراج والمتابعة الفنية

أحمد الهاشمي

Ahmad Al-hashemi

الناشر

مركز العراق للدراسات

Center of Iraq for Studies

www. markazaliraq. net

info@ markazaliraq. net

٢٠١٤م . ١٤٣٥هـ

الطبعة الأولى

٣٠٠٠ نسخة

الشُكر والتقدير

الحمدُ والشكرُ لله عز وجل الذي علمنا ما لم نعلم ...

الحمدُ لله الذي لا يبلغ مدحته القائلون ، ولا يحصى نعمائه العادّون ، ولا يؤدّي حقه المجتهدون الذي لا يدركه بُعد الهمم ، ولا ينالهُ غوصُ الفطن ، الذي ليس لصفته حدٌّ محدود ، ولا نعتٌ موجود ، ولا وقتٌ معدود ، ولا أجلٌ ممدود ، فطرَ الخلائق بقدرته ، ونشرَ الرياح برحمته ، ووتدَ بالصخور ميدان أرضه ، وصلاتك وسلامك ونوامي بركاتك ، على محمد عبدك ورسولك ، الخاتم لما سبق ، والفاتح لما انغلق ، والمعلن الحق بالحق ، وعلى آله الطيبين الطاهرين موضع سره ، ولجأ أمره ، وعيبة علمه ، وموئل حكمه ، وكهوف كتبه ، وجبال دينه ، بهم أقام انحناء ظهره ، وأذهب ارتعاد فرائصه ، هم أساس الدين ، وعماد اليقين ، إليهم يفيء الغالي وبهم يلحق التالي ، ولهم خصائص حق الولاية ، وفيهم الوصية والوراثة .

قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام : « إنَّ النّعمة موصولة بالشكر ، والشكر متعلق بالمزيد ، ولن ينقطع المزيد من الله حتى ينقطع الشكر من العبد » .

وقال عليه السلام : « إذا وصلت إليكم أطراف النّعم فلا تنفروا أقصاها بقلة الشكر » .

ابتدءا نتقدم بالشكر والعرفان وعظيم الامتنان إلى السيد الفاضل الاستاذ الدكتور مُحمّد صادق الهاشميّ ـ رئيس مركز العراق للدراسات والبحوث ـ الذي

احتضن مشروع البحث منذ بدايته وحتى انجازه بتوفير كل المستلزمات المادّية والعلميّة والمعنويّة والرعاية والمتابعة المستمرّة لانجاز هذا المشروع ،فله منّا كل التقدير والثناء والشكر والفضل الكبير . .ونسأل الله له التوفيق والسداد وجزاه الله خير الجزاء .

كما ونشكر كل الإخوة والأخوات العاملين في المركز وبدون استثناء لما قدّموه من جهود كبيرة لإتمام الكتاب وإخراجه على أحسن وجه .

ونتقدم بالشكر والامتنان إلى العاملين كافّة في مكتبة كلية العلوم السياسيّة الجامعة المستنصريّة ،للجهود التي بذلوها في تقديم المصادر والمراجع فلهم منّا كُل التقدير والثناء .

وإلى العاملين في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في جامعة بغداد

وإلى جميع من ساندنا وفاتنا ذكر اسمه .

أخيراً نسأل الله الخير والرّخاء والأمن والسلام والوحدة والوئام لكل أبناء هذا البلد بمفكريه ،وعلماءه ،وطلبته ،وأساتذته ،لبلوغه المكانة والدرجة في مصاف الدول المتقدّمة

والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته

المُقدّمة

تتأتى أهمّية تتبّع ودراسة العلاقات الروسية العراقية لاعتبارات عـدة ؛أبرزهـا أهمّية روسيا الاتحادية عالمياً ،ودورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسـط ،كـذلك أهمّية مخرجات العلاقات الروسية العراقية علـى دول المنطقـة وعلـى العـراق ،إلى جانب إهتمامنا كعراقيين للخـوض بهـذا الموضـوع في تبيـان مسـارات السياسـة الخارجية العراقية وعلاقاته بالأقطاب الدولية ،وطبيعة التوازنات الإقليميّة المتغيّـرة دون إغفال المتغيّرات الداخليّة العراقيّة التي تسهمُ بشكلٍ فعّال في صـياغة سياسـةٍ خارجيةٍ أكثر فاعلية ورجاحة .

لذا تاريخياً يتمتّع العراق مع روسـيا بمـوروث مهـم وحيـوي مـن العلاقـات والاتفاقيات على المستويات كافّة ،وسـاهمت تلـك العلاقـات في خدمـة مصـالح البلدين ،وكل طرف ينظر إلى الطرف الآخـر في كـون هنـاك جملـة مـن القواسـم المشتركة والمتحكمة في بلورة علاقات أكثر ايجابية وحيوية وجاذبية من أي طـرف آخر يمكن أنْ يكون بديلاً على الأقل في جوانب محددة بعينها .

ومن ثم مرّت العلاقات الروسيّة العراقيّة بمنعطفات مهمّـة وخطـيرة في بعـض الأحيان وصلت إلى حدٍّ استحالة استعادة بريـق وأوج تلـك العلاقـة لاعتبـارات موضوعية تحتّمها ظرفية المرحلة التي يمرُّ بها كلا البلدين .

على الرغم من بداية العلاقات بين الاتحاد السُوفيتيّ والعـراق تعـود إلى عـام

١٩٤٤م ، إلاّ أنَّ هذه العلاقة لم تدخل ربيعها إلاّ بعد سقوط النّظام الملكي في العراق وقيام النّظام الجمهوري عام ١٩٥٨م ، فكانت حقبة (١٩٥٨ ـ ١٩٩٠م) مرحلة ازدهار وتعاون في أعلى مستوياته ، من حيث صفقات التسليح ، والتبادل التجاريّ والاقتصاديّ ، والمصالح المتبادلة ، والعراق كان يجد آنذاك ضرورة التحصّل على الدعم السياسيّ والعسكريّ والتقنيّ لتعزيز حضوره الإقليمي ، ومكانته في المنطقة .

كل ذلك لم يلغ أنَّ هناك انتكاسة حصلت في العلاقات الثنائية بين البلدين نتيجة لمتغيرات رافقت عملية تحول اقليمياً ودولياً ؛ فانهيار الاتحاد السُوفيتيّ ونظام العقوبات والعزلة التي عاشها العراق عقب احتلال صدّام للكويت أدّى إلى تحوّل كبير في مسار العلاقات والاتفاقيات السابقة والتي قد تكون خارجة عن إرادة الطرفين متمثّلة بتجميد كل الاتفاقات والنّشاطات المعقودة سابقاً وسط حالة من التيه السياسي الذي عاشته روسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السُوفيتيّ ريثما استعادة توازنها الداخلي وبوصلة العمل الدولي .

فعاشت روسيا مرحلة من الانكفاء في السياسة الخارجية وسط مد قوي من النّفوذ والسيطرة الأمريكيّة في ظلِّ نظام أحاد القطب آنذاك .

بيد أنَّ ذلك الوضع الدولي لم يستمر طويلاً فسرعان ما استعادت روسيا حيويتها ونشاطها الخارجي وبدأت تبحث عن مناطق نفوذها التقليدية القديمة وكذلك إزاحة المسبب في عزلة العراق وتراجعه عن موقعه وهو نظام صدّام حسين الذي أطاحت به الولايات المتحدة الأمريكيّة بحرب استعراضية هيّأت المناخات لعودة المسارات السابقة وتحوّلٍ في مضامين اللعبة اقليمياً وعالمياً على الرغم من أنَّ الجميع اعتقد أنَّ العراق سيكون حكراً حليفا للولايات المتحدة الأمريكيّة غير قابل

للتفاوض أو التعدد في العلاقات والتوازنات الإقليميّة .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمّية دراسة موضوع العلاقات الروسية العراقية من خلال :

ـ تحليل أبعاد تلك العلاقات تاريخياً .

ـ معرفة وبيان المسار الموجّه للعلاقات بين البلدين بعد سقوط نظام صدّام .

ـ الوقوف على طبيعة التوازنات الإقليميّة والدولية المعززة للعلاقات بين البلدين .

ـ الادوار والتحديات الإقليميّة المؤثرة في رسم الخط البياني لتلك العلاقات .

ـ الاطراف الإقليميّة الأساس المساهمة في بلورة العلاقات البينية وتحديداً دور الجمهورية الاسلامية الايرانية لما تتمتّع به من ثقلٍ ونفوذ اقليمي ودولي وتشكّل ملفاً أساسياً في الأجندة الدولية .

ـ تحديد المسارات المستقبلية للعلاقات بين البلدين في ظلِّ الاختبارات الدولية والإقليميّة الموجودة على الساحة الدولية .

اشكالية الدراسة :

عقب التطورات الإقليميّة والدولية وتراجع الولايات المتحدة الأمريكيّة عن سدّة الهرم الدولي وما لهذا التراجع من نتائج ايجابية على دول العالم والمنطقة ، تتاتى اشكالية ملئ الفراغ النّاتج من التراجع الأمريكي وعد فسح المجال للنزعات المتطرفة في أنْ تحكم العلاقات الإقليميّة في منطقة الشرق الأوسط لصالح الجماعات المسلحة المدعومة اقليمياً ودولياً ، وتأسيس توازنٍ يتداخل فيه الإقليمي مع الدولي للحفاظ

على مصالح وأهداف دول المنطقة عموماً والعراق خصوصا .

فرضية الدراسة:

ترتكز الدراسة على فرضية مؤدّاها أنَّ هناك مجموعة من المدخلات التي أسهمت ايجابياً في عودة العلاقات الروسية العراقية إلى سابق عهدها وأسهمت بالضرورة إلى مخرجات ايجابية على صعد العلاقات الثنائية بين البلدين وكذلك التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط و اعطاء زخمٍ مهمٍ لروسيا الاتحادية على الصعيد العالمي .

المناهج العلمية المتبعة في الدراسة:

نظرا لتشعّب موضوع الدراسة وتداخله فكان لزاماً الاستعانة بأكثر من منهج علمي للوصول لاثبات الفرض المطلوب إثباته فتم الركون إلى :

ـ المنهج التاريخي لمتابعة التطور التاريخي للعلاقات بين البلدين .

ـ منهج التحليل النّظمي في دراسة المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية في خضم التفاعلات اقليما وعالميا .

ـ منهج الدراسات المستقبلية في دراسة مسارات العلاقات بين البلدين والتداخلات الإقليميّة والدولية .

هيكلية الدراسة:

قسّمت الدراسة إلى أربعة فصول فضلاً عن الخاتمة حاولنا صياغة عناوين الفصول والمباحث بصيغة متسلسلة بحيث يصب كل منها في تكملة الفصل اللاحق له فكانت كلاتي :

الفصل الأوّل وجاء في أربعة محاور :

المحور الأوّل تضمن العلاقة بين الاتحاد السُوفيتيّ والعراق في العهد الملكي .

أمّا المحور الثاني فتضمن العلاقة بين الاتحاد السُوفيتيّ والعراق في حقبتي عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف .

المحور الثالث فجاء ليوضّح العلاقة بين الاتحاد السُوفيتيّ والعراق في حقبة حزب البعث .

المحورالرابع تطرّق إلى العلاقات الروسية (بعد الانهيار) العراقية في حقبة حزب البعث .

أمّا الفصل الثاني تضمّن محاور ثلاث :

المحور الأوّل تناول الموقف الروسي من غزو الولايات المتحدة الأمريكيّة للعراق .

أمّا المحور الثاني تطرّق إلى الموقف الروسي تجاه المسار السياسي والنّظام الديمقراطي في العراق .

و المحور الثالث انصرف لتبيان الموقف الروسي من الدور الأمريكي وتقاطعات الفاعليين الاقليميين في المسار السياسي في العراق .

أمّا الفصل الثالث احتوى على محاور ثلاث أيضاً هي :

المحور الأوّل : تطرّق إلى مجالات التعاون للعلاقات الروسية العراقية بعد آذار ٢٠٠٣م .

المحور الثاني : درس تأثير العلاقة مع روسيا على علاقة العراق مع الولايات المتحدة الأمريكية .

المحورالثالث : تناول تأثير العلاقة مع روسيا على علاقة العراق مع دول الجوار

الأبرز (تركيا ـ ايران) .

أمّا الفصل الرّابع والأخير فارتكز على ثلاث محاور :

المحور الأوّل : اتجه إلى بيان تأثير العلاقة مع روسيا على السّياسة الخارجية العليا للعراق .

المحور الثاني : تضمّن أثر السياسة الخارجية الروسية في بناء التوازنات الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط .

المحور الثالث : حاول بيان مسار الفرص والتحدّيات الفرص الماثلة أمام إيران فيما يتعلّق بالعلاقات الروسية ـ العراقية .

ونسأل الله سبحانه وتعالى أنْ تكون الدراسة اسهاماً إلى جانب الدراسات الاكاديمية الأخرى في إغناء هذا الموضوع الحيوي والمهم .

الفصل الأوّل

العلاقات التاريخية

بين الاتحاد السُوفيتيّ السابق والعراق

(قبل عام ٢٠٠٣)

إنَّ العلاقات العراقية السُوفيتيّة (روسيا) حالياً تحتاج إلى قراءة واضحة للتاريخ . ودراسة المعطيات الاقتصادية والسياسية والأمنية والتي تعبّر عن نطاق واسع من المبادلات المتداخلة التي تؤثّر وتتأثر بصنع القرارات ذات العلاقة بوضع السِلم أو حالة الحرب ، وعليه فإنَّ هدف دراسة هذه العلاقة هو السّعي للحصول على معرفة واسعة حول سلوك كلا الدولتين تجاه الآخر فضلاً عن تداعيات هذه العلاقة إقليمياً وفقاً للمعطيات بين البلدين .

وعليه تمَّ تقسيم الفصل إلى :

المبحث الأوّل : العلاقة بين الاتحاد السُوفيتيّ والعراق في العهد الملكي .

المبحث الثاني : العلاقة بين الاتحاد السُوفيتيّ والعراق في حقبتي عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف .

المبحث الثالث : العلاقة بين الاتحاد السُوفيتيّ والعراق في حقبة حزب البعث .

المبحث الرابع : العلاقات الروسية (بعد الانهيار) العراقية في حقبة حزب البعث .

المبحث الأوّل
العلاقة بين الاتحاد السُوفيتيّ والعراق في العهد الملكي

١ ـ العلاقات السياسية و الأمنية:

سنحت الفرصة للاتحاد السُوفيتيّ للاقتراب من العراق أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها ففي أثناء عقد معاهدة (سايكس ـ بيكو) عام ١٩١٦م ، طلبت روسيا في حال سيطرتها على كردستان العراق وإلى ما وراء ولاية الموصل ، لكن ذلك لم يحدث إذْ تضمّنت الاتفاقية فيما تضمّنت ، إخضاع المضايق التركية واسطنبول وأرمينية للحكم الروسي .[١]

وأثناء الحرب العالمية الأولى توغلت القوات الروسية داخل الأراضي العراقية من جهة الشرق عن خانقين ، إذْ احتلتها القوات الرّوسية في نيسان من عام ١٩١٧م .[٢]

وفي عام ١٩٢٠م بدأ الاهتمام السُوفيتيّ بالعراق يظهر بشكلٍ واضح وجلي ومن خلال مؤشّرات رسمية ، إذْ عقد مؤتمر باكو في العام نفسه ، والذي ركن إلى

---

(١) رياض الصمد ، العلاقات الدولية في القرن العشرين ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنّشر والتوزيع ، بلا سنة ، ص٧٩ .

(٢) كمال مظهر أحمد ، حقائق أخرى عن مؤتمر شعوب الشرق ، مجلة آفاق عربية ، العدد ٢ ، ١٩٧٦ ، ص٢٠ .

دعوة الفلاحين وتحريضهم ضدَّ الدول الغربية ، وتشكيل الأحزاب الشيوعية والتي ترتبط بالشيوعية الأممية وتلتزم بقراراتها .[١]

وتؤكّد بعض الوثائق على أنَّ الحكومة العراقية والتي تشكّلت بعد الثّورة العراقية الكبرى عام ١٩٢٠م ، قد حاولت بناء علاقات مع الاتحاد السوفيتيّ ، ويفيد القنصل السُوفيتيّ في تركيا أنَّ ممثّلاً من الحكومة العراقية وصل إلى تركيا لهذا الغرض .[٢]

لابدَّ من الإشارة أنَّ هذا التاريخ لا يمكن اعتباره بداية للعلاقات الدولية بين البلدين ، لعدم تمتّع العراق آنذاك بالاستقلال وخضوع للانتداب البريطاني .

حيث نال العراق الاستقلال الرسمي في ٣ تشرين الأوّل ١٩٣٢م ، وبهذا أصبح مؤهلاً لأنْ يقيم علاقات مع دول العالم ويرتبط معها ، إذْ أنَّ العراق وبعد خروجه من الانتداب دخل في معاهدة مع بريطانيا وفي ١٩٣٠/٦/٣٠م (٢) أسس بموجبها تحالف وثيق بين البلدين وفرضت على العراق قيوداً أثقلت كاهله ، وحدّت من حركته وقراره السّياسي ومن ثمَّ أخّرت نمو العلاقات الطبيعية للعراق ، مع بعض الدول ومنها الاتحاد السوفيتي .

وهكذا أصبح الأمر أكثر صعوبة أمام تأسيس علاقات عراقية سوفيتية طيلة القرن العشرين و ..... بفعل تأثيرات المعاهدات العراقية ـ البريطانية ووجود فئة سياسية مهيمنة على القرار السياسي في العراق وصاحبة النّفوذ فيه[٣] وترتبط

---

(١) صالح محمد العلي ، الخليج العربي والاتحاد السُوفيتيّ ١٩١٧ – ١٩٨٠ ، دراسة في تاريخ العلاقات السياسي ، معهد الدراسات الآسيوية الأفريقية ، الجامعة المستنصرية ، بلا سنة ، ص١٠ .

(٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ج٢ ، الرافدين للطباعة والنّشر ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٥٢ – ٥٩ .

(٣) سعاد رؤوف محمد ، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٨ .

بعلاقات وثيقة مع بريطانيا ، وفي مقدّمة تلك الفئة نوري السعيد الذي كان أوّل الرافضين لعرض وزير الخارجية السُوفيتيّ لتفينوف (Levenoof) عام ١٩٣٠م بتبادل التّمثيل الدبلوماسي بين العراق والاتحاد السوفيتي ، بحجّة انعدام الدّوافع الحقيقية ، وأنَّ ذلك سيؤدّي إلى انتشار الدّعاية الشيوعية في العراق .[١]

وفي عام ١٩٤٠م ، أبدى الاتحاد السُوفيتيّ رغبته بإقامة علاقات دولية مع العراق ، وذلك بعد الزيارة التي قام بها كامل الكيلاني إلى أنقرة ومقابلة الوزير السُوفيتيّ المفوّض ، وأعرب السفير السُوفيتيّ عن رغبته وحكومته في تأسيس علاقات ودّية بين البلدين الأمر الذي عارضته بريطانيا بشدّة .

وبعد اندلاع حركة مايس ١٩٤١م ، وفي ظل الظروف الدولية الجديدة التي أوجدتها الحرب العالمية الثانية ، أراد قادة الحركة المعادية للسياسة البريطانية ، وبدأ التفكير بإقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي ، ومن جانبه اعتبر الاتحاد السُوفيتيّ الحركة موجّهة ضدَّ الاستعمار والإمبريالية والفاشية وحاولوا استثمار ذلك .[٢]

طلب قادة حركة مايس ١٩٤١م ، إقامة علاقات سريعة مع الاتحاد السُوفيتيّ وضرورة تزويد العراق بالذخائر وأسلحة عن طريق ألمانيا ، لكن الجانب السُوفيتيّ لم يوافق بحجّة لا يوجد بند بالاتفاقية الموقّعة مع ألمانيا يسمح للسوفيت بتوريد الذخائر[٣] .

---

(١) خالد عبد المنعم العاني ، موسوعة العراق الحديث باللغتين العربية والإنكليزية الدار العربية للموسوعات ، بلا سنة ، ص٢٥٩ .

(٢) محمود الدرة ، الحرب العراقية البريطانية ، دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص١٦١ .

(٣) مازن سهمي نصار السعدي ، العلاقات العراقية الروسية ، ١٩٩١ – ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات الدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥ ، ص١٤٠ .

وكانت لحركة مايس تأثير على الاتحاد السُوفيتيّ الذي اعترف بها وشجب المحاولات البريطانية لقلبها وأبدى السوفيت رغبتهم في مساعدة حكومة الدفاع الوطني برئاسة الكيلاني وقام السفير السُوفيتيّ بدور كبير لدعم ما يحصل في العراق ، إذْ دفع ذلك لاعتراف عدد من الدول بحكومة الوطني مثل ألمانيا وإيطاليا والمجر وبلغاريا ورومانيا الأمر الذي يوضح إيمان العقداء الأربعة والكيلاني بضرورة السعي إلى الاعتماد على طرف دولي آخر فضلاً عن ألمانيا للتخلّص من السيطرة الاستعمارية البريطانية [١] .

وفي أيلول عام ١٩٤٤م أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السُوفيتيّ والعراق [٢] ، وبعد مفاوضات طويلة بين البلدين ، وصل الوزير المفوض السُوفيتيّ كريكوري ثينوفيتش زايتسف (Kraykori Tenofetch Zaizif) ، وكان ذلك في الثامن من شباط عام ١٩٤٥م ، وقدّم أوراق اعتماده مع رسالة للوصي من رئاسة المجلس الأعلى لاتحاد الجمهوريات السُوفيتيّة الاشتراكية [٣] ولكن الحكومة العراقية تأخرت في إرسال بعثتها حتى العام ١٦ تشرين الأوّل ١٩٤٥م إذ عيّن عباس مهدي أول وزير عراقي مفوّض لدى الاتحاد السوفيتي ، وكان يعمل قبل ذلك سكرتيراً في المفوضية العراقية في طهران .

ويبدو أنَّ الحكومة العراقية ترددت في إرسال بعثتها لحين انتهاء غبار الحرب العالمية الثانية ، وانتظار نتائجها ، أو ربّما انتظار الموقف البريطاني والذي اتضح بعد الحرب ، إذْ انفرط عقد التحالف البريطاني السوفيتي ، والذي انعكس بعد ذلك على

---

(١) نقلا عن حميد سميسم ، روسيا والموقف من العراق في حرب الخليج من كتاب العرب والقوى العظمى العرب وروسيا ، سلسلة المائدة الحرة ، بيت الحكمة ، ١٩٩٨ ، ص٥٣ . .

(٢) صالح محمد صالح العلي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣ .

(٣) سلسلة وثائق وكر الجاسوسية ، ١٩٤٧ - ١٩٤٩ ، الاتحاد السوفيتي ، ١ - ٣ الشرق العدائي ، منشورات الوكالة العالمية .

طبيعة العلاقات العراقية السوفيتيّة .[١]

واستطاعت الدول الغربية من خلال انضمام العراق إلى حلف بغداد تحقيق هدفين ، الأوّل هو الوقوف بوجه التأثير أو المد الشيوعي القادم من الاتحاد السُوفيتيّ فضلاً عن السيطرة على السياسة الخارجية العراقية[٢] ، وتؤكّد إحدى الوثائق العراقية على أنَّ الهدف من وراء اشتراك العراق في حلف بغداد هو للوقوف بوجه الاتحاد السُوفيتيّ الذي ينوي التحرك نحو الشرق الأوسط ، إذ تقول الوثيقة ... أنّه إذا حدثت حركة من جانب الروس ضدَّ الشرق الأوسط ، فإنَّ هدفهم أي الروس يكون الوصول إلى قناة السويس ، وأقرب طريق للوصول إلى هذه المنطقة (تبريز ـ الموصل ـ سوريا ـ فلسطين ـ مصر) ، وتشير أيضا إلى أنَّ تركيا ستشترك في الدفاع عن جناحها الشرقي ، وتضيف أنَّ (إيجاد علاقات أقوى بين بريطانيا ومصر وضرورة توحيد الهدف والخطة مع العراق) .[٣]

وهكذا أدّت تلك الظروف مجتمعة إلى إعلان العراق في يوم ١٩٥٥/١/١٤م رسمياً وبشخص رئيس الوزراء إنهاء العلاقات العراقية السوفيتية ، متذرّعاً بأنَّ المفوضية السُوفيتيّة في بغداد تحوّلت إلى وكر للنشاط الشيوعي .[٤]

يحتل العراق موقعاً مهمّا في الأمن القومي السوفيتي ، فإذا نظرنا إلى اصطلاح الأمن القومي فإنّنا نجده يتكوّن من عنصرين ، فالأمن هو في اللغة نقيض الخوف ،

---

(١) عبد المناف شكر جاسم النّداوي ، العلاقات العراقية ـ الروسية ١٩٤٤ – ١٩٦٣ ، رسالة ماجستير منشورة ، مطبعة الكم المحلي ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص١٦٢ .

(٢) راشد البراوي ، العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى ، مكتبة النّهضة المصرية ، ١٩٧٢ ، ص٢١١ – ٢١٢ .

(٣) محمود عزيز شكري ، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية ، الكويت ، ١٩٧٨ ، ص٦٨ .

(٤) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٩ ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩١ .

الاطمئنان والسكينة[١] وهو ما نعرفه في اللغة الإنكليزية (security) والتي تعني في هذا المعنى أيضا الشعور بالأمان والتحرر من الخوف ،[٢] فالأمن القومي ،(هو عبارة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقاتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيّرات الدولية) .[٣]

وإذا ما تم تناول هذا المصطلح على مستوى مجموعة من الدول ارتبطت ببعض بروابط معيّنة ضمن رقعة جغرافية واحدة ، يسمى بـ (الأمن الإقليمي) وإذا ما تعلق الأمر بالمجتمع الدولي يسمى بـ (الأمن الدولي) .[٤]

وعليه فإنَّ كلمة الأمن ، إنّما تعبير عن حالة معينة من الطمأنينة على صعيد المكوّنات والمبادئ ، تضطلع الدولة بمهمّة الأمن ، فهي صاحبة الشأن وعليها أنْ تضع تدابير شاملة لمهامها ومتطلباتها المادية والمعنوية وتصوراً لسياستها الخارجية الإقليميّة والدولية لحماية أمنها من أيِّ مفاجئة عسكرية وقد لا تحمد عقباها .[٥]

فالنّظرة السُوفيتيّة للأمن عالمية الأبعاد فيما يجري في أيّة منطقة من مناطق العالم من أحداث حيث كان وثيق الأمن والتوازن كان قائما على أساس توازن القطبين الاتحاد السوفيتي ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا أمر فرضته طبيعة الصراع العقائدي بين الطرفين المتنازعين وكان على الاتحاد السُوفيتيّ ضمن هذه

---

(١) نقلا عن سهاد إسماعيل العزاوي ، متغيرات الأمنية الإسرائيلية بعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النّهرين ، ٢٠٠٤ ، ص٢ .

(٢) عمر أحمد قدور ، شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص١٦٣ .

(٣) أمين هويدي ، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص٤ .

(٤) زهرة عطا محمد ، الأمن القومي العربي ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، ١٩٩١ .

(٥) فاطمة محمد رضا الجابري ، الأبعاد الجيوستراتيجية للأمن القومي الأمريكي بعد ٢٠٠١م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النّهرين ، ٢٠١٢ ، ص١٣ .

السياسات أن يقوّي علاقاته مع القوى الراديكالية في العالم ، ولاسيما في الوطن العربي وجميع بلدان العالم الثالث ، وكان العراق من أهم هذه الدول التي احتلت مكانة مهمة في المنظور الإستراتيجي والأمني للاتحاد السُوفيتيّ وقد ظهر ذلك بوضوح خلال الملف العسكري والأمني الذي شكلته القوى الغربية لتطويق الاتحاد السُوفيتيّ أو ما يسمّى (حلف بغداد)[١] عام ١٩٥٥ انتهت بتوقيع تركيا والعراق على محضر اتفاق أمني مشترك انضم إليها فيما بعد بريطانيا وباكستان وإيران ، في حين اكتفت الولايات المتحدة الأمريكيّة على كسب تأييد العرب للانضمام إلى هذا التحالف الغربي الذي كان الغرض منه الوقوف ضدَّ الشيوعية العالمية خاصّةً بعد أن توضّحت نوايا الاتحاد السُوفيتيّ (السابق) للتغلغل في المنطقة بعد أن تجاوزت قيادته الجديدة آنذاك برئاسة خروشوف الآثار السلبية التي تركها ستالين لدى القوميين العرب .[٢]

٢ ـ العلاقات التجارية الاقتصادية :

لم تكن للعراق سياسة اقتصادية منبثقة من صميم مصالحه ، فقد كان النّظام الاستعماري بمعاونة أعوانه من الحكام المحليين وكبار المضاربين والاحتكاريين هو الذي يرسم وينفّذ المخطط الكامل لهذه السياسة ، سياسة إبقاء العراق سوقاً واسعة لتصريف واستهلاك منتجات الدول ، والدول الاستعمارية تمدّها بالمواد الخام الرخيصة ومجالاً خصبا لرؤوس أموالها .

بعدها جاء نمو التجارة الخارجية في العراق مصحوباً بتطور وسائل النّقل

---

(١) علي محمد عيدان الجبوري ، العلاقات العراقية الروسية (١٩٩١ – ٢٠١١) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ١٧٠ .

(٢) سمير جسام راضي ، إسرائيل في الإستراتيجية الأمريكيّة تجاه الشرق الأوسط دراسة في الواقع والمستقبل ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٨ ، ص ١٥ .

والمواصلات وتحسّنها وربط العراق بالاقتصاد العالمي ، وكانت معظم صادرات العراق من الإنتاج الزراعي لوفرته ورخص ثمنه ، غير إنّه بعد الاحتلال البريطاني ثم الانتداب أصبحت الأمور الاقتصادية والسياسية تدار من السلطات البريطانية وبذلك أصبحت بريطانيا من أكبر الدول المصدّرة للعراق والمستوردة منه بعد الهند .

ونتيجة لذلك أصبح الاقتصاد العراقي تابعا للاقتصاد البريطاني ، وتتمثّل هذه التبعية في شدة اعتماد الاقتصاد العراقي على إنتاج النّفط الخام وتصديره الذي يكون حوالي ربع النّاتج الوطني الإجمالي ، وتمثل عوائده ٤٠٪ من مجموع الميزانية ، و ٧٠ ـ ٧٥٪ من مجموع إيرادات العراق من العملات الأجنبية [١] فتمثل صادرات النّفط حوالي ٩٠٪ من مجموع الصادرات العراقية ، ومما يزيد من هذه التبعية كون القرارات الرئيسية التي تحدد حجم الاستثمار والإنتاج ومستوى الأسعار للنفط تتم بمعزل عن الاقتصاد العراقي ومصالحه ، كما تتمثّل تبعية الاقتصاد العراقي في ارتباطه نظامه المالي والمصرفي بالسوق العالمية والرأسمالية ، وجود المصارف الأجنبية العاملة في العراق .

وتعكس تجارة العراق الخارجية مظهراً من مظاهر التّبعية ، فاقتصار الصادرات على منتوج رئيس واحد هو النّفط ، وبعض المحاصيل الزراعية في الوقت الذي تشتمل الاستيرادات على مختلف المنتجات المصنوعة مما تجعل الاقتصاد العراقي خاضعاً للتقلبات الاقتصادية العالمية شديد التأثر بها . [٢]

وعليه كانت العلاقات العراقية ـ السُوفيتيّة محدودة ، حيث استأنفت التجارة بين العراق والاتحاد السُوفيتيّ منذ عام ١٩٢٨م ، فأبدى التجّار العراقيون اهتماماً

---

(١) محمد سلمان حسن ، خصائص الاقتصاد العراقي ، جملة دراسات عربية ، بيروت ، العدد السابع ، ١٩٧١ ، ص٤٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٤٦ .

كبيراً بشراء الأخشاب والسكر والأقمشة من الاتحاد السوفيتي ، وفي أوساط الثلاثينيات استورد العراق من الاتحاد السُوفيتيّ نصف عدد الصناديق الفارغة لتعليب التمور [١] وقد ارتبط الاقتصاد العراقيّ بالقطاع الخاص ، وغدا النّفط هو المحرّك الأساسي والمحدد الرئيسي لمعالم الاقتصاد العراقي .

وقد انعكس هذا الوضع على التجارة الخارجية ، وكان لهذا الانعكاس أثره المباشر في وجود عجز مزمن ومستمر في الميزان التجاري نتيجة استخدام موارد النّفط ، كما أنَّ سياسة الحكومات التي تعاقبت على العراق اكتفت بصادرات النّفط الخام وإهمال وتشجيع الصادرات غير النّفطية ، وذلك عن طريق عدم تحديد معايير التّنمية الاقتصادية ، وإهمال القطاع العام وعدم تشجيع الاستثمار والصناعات البديلة للمستوردات ، ومن جهة أخرى فقد كان لركود الإنتاج الزراعي والحيواني خلال الخمسينيات الأثر الواضح في هبوط الصادرات العراقية ، وفي فتح باب الاستيراد من الخارج لسد الفجوة المتزايدة في زيادة الطلب الاستهلاكي وبين الإنتاج ، وقد أثّرت سياسة الحكومات السابقة المتعلقة بإهمال التصدير وتعقيد إجراءاته ، وإصدار قرارات بمنع تصدير بعض السلع الرئيسية بحجّة المحافظة على استقرار السوق الداخلية من حيث إيجاد استقرار نسبي في أثمان تلك السلع في ركود الطلب الخارجي على المنتجات العراقية المعدة للتصدير . [٢]

وبفعل دخول العراق إلى المنطقة [٣] (الإسترلينية) ، اتخذت التجارة اتجاهها نحو دول هذه المنطقة ، وأثّرت على اتجاه التّجارة نحو بلدان أخرى ، فهذه المنطقة حددت

---

(١) صالح محمد صالح العلي ، مصدر سبق ذكره ، ص١١ .

(٢) وديع شاريحة ، تخطيط التجارة الخارجية (تجارب عربية ، معه البحوث والدراسات العربية ، دار نافع للطباعة ، ١٩٧٥ ، ص٧٧ .

(٣) دخل العراق المنطقة الإسترلينية في ١٧ آذار ١٩٣٠ ، وخرج منها في ٢٧ حزيران ١٩٥٩ .

اتجاه التجارة العراقية نحو هذه الدول دون غيرها حيث لم تترك له الحرية في اختيار الدول التي يتعامل معها ،كما أنَّ حلف بغداد ودخول العراق فيه وثّق العلاقة السياسية ببريطانيا ، وأثّر في مجرى العلاقة مع الاتحاد السوفيتيّ[١]كما أشرنا سابقاً .

وقد شهد الاقتصاد العراقي مرحلة تطور جديدة في بداية الخمسينات وذلك بعد زيادة عوائد النّفط الخام ، بعد توقيع اتفاقية مناصفة الأرباح المعقودة مع الشركات الأجنبية ، ولم تكن للعراق في حقل التجارة الخارجية قبل الثورة سياسةً واضحةً ومحددة ، وإنّما الفائض في ميزان المدفوعات يكون دافعاً لزيادة الاستيرادات من السلع الأجنبية ، ولاسيّما السلع الكمالية وغير الضرورية ، أمّا الإنتاج المحليّ فلم يوجّه إليه أي اهتمام يذكر .[٢]

وقد أدّت سياسة الحرّية التجارية في فترة الخمسينات إلى خلق أنماط من السلع الاستهلاكية المستوردة والتي لا تتناسب مع مرحلة النّمو الاقتصاديّ ، ويرجع السبب إلى سياسة مكافحة التّضخم ، وارتفاع الأسعار الذي حدث بعد نمو عوائد النّفط وخلق قوّة شرائية كبيرة ، وعليه كان استيراد أغلب المواد غير خاضع لإجازة استيرادها ويتطلّب الحصول على إجازة خاصّة من مديرية الاستيراد والتصدير . ويدلّ تركيب التجارة (الصادرات والواردات) خلال هذه الفترة على ضعف السياسة التجارية في توفير متطلبات التنمية الاقتصادية ، حيث كان حجم الصادرات الغير النّفطية ضئيلاً ويتألّف من المواد الزراعية والحيوانية ، أمّا الاستيرادات فقد كانت مواد استهلاكية وحدها تكوّن ما يقارب ٥٠٪ من إجمالي قيمة الاستيرادات خلال الفترة بين عام (١٩٥٢ ـ ١٩٥٨) وتكون المواد الخام

(١) صالح دخل العراق إلى حلف بغداد في ٢٤ شباط ١٩٥٦ وخرج منه في ١٩٥٩/٣/٢٤ ، هوشيار معروف ، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال ، ص ٣٨٠ – ٣٨١ .

(٢) بدر غيلان ، تخطيط التجارة الخارجية في العراق وأثره على التنمية الاقتصادية ، مجلة التجارة ، الجزء الثاني ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٧١ ، ص ٨٠ .

والمواد الوسطية والسلع الرأسمالية حوالي ٥٠٪ من إجمالي قيمة الاستيرادات .[١]

ويقول الدكتور عبد الأمير العبود :(إنَّ التّجـارة الخارجيـة حقـل مـربح جـداً بالقياس إلى بقية حقول الاقتصاد الوطني كالصناعة والزراعة) فبعض التقارير تشـير إلى أنَّ غلّة رأس المال المستثمر في عمليات التجارة الخارجية في العـراق قـد تصـل إلى ١٠٠٪ أو أكثر ، خلال السّنة الواحـدة في حـين يتـراوح معـدّل هـذه الغلـة في المشاريع بين ١٠ ـ ١٥٪ وطالما أنَّ هدف التجارة هو الحصول على الـربح التجـاري قد أدّى إلى احتكـار بعـض السـلع المسـتوردة ونضـوبها عـن الأسـواق وارتفـاع أسعارها .[٢]

لذا كانت رؤوس الأموال المحلية تتجه نحو التجـارة ذات الـربح السّـريع دون الالتفاف إلى بناء معمل أو مصنع لمادة معينة حيث رأس المال المستثمر فيـه يفـوق عوائده ؛ لأنَّ هذه المشاريع تحتاج إلى وقت طويل لكـي تغطّـي قيمـة رأس المـال المستثمر فيهـا . ولقـد أدّت سياسـة الحكومـات المتعاقبـة الـتي أتسـمت بإهمـال الصادرات من جهة تحديد معايير النّمو الاقتصادي لاسيّما القطاع الصناعي ، وبعدم منح سياسة تشجيع الاستثمار في الصناعات البديلة للاسـتيرادات ، دوراً بـارزاً في عدم أو قلة الاستثمار في المجال الصناعي .

والمهمّة الأساسية للنهوض بالواقع الاقتصـادي تتجـه نحـو إنجـاز الاسـتقلال الاقتصادي والتخلّص من التّبعية الاقتصاديّة ، وهو هدف وجب أنْ تعطيـه الدولـة الحيّز الأكبر في توجيه الاقتصاد الوطني بقيادة القطاع العام الحكـومي ؛ لأنَّ القطـاع

---

(١) عبد الرحمن الحبيب ، محاضرات في تطور تجارة العراق الخارجية ١٩٤٠ – ١٩٦٥ ، جامعة الدول العربية ، معهد البحوث الدراسات العربية ، مطبعة النّهضة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص٤١ – ٤٢ .

(٢) عبد الأمير العبود ، حول الاحتكار الحكومي لتجارة العراق الخارجية ، مجلة القانون والاقتصاد ، العدد ٣ – ٤ ، جامعة البصرة ، ١٩٧٠ ، ص٢٥٤ – ٢٥٥ .

الخاص لا يملك القدرة على تحقيق هذا الهدف ،كما أنَّ طبيعة القطاع الخاص على القائمة على الربح تجعله يقف في حدود مصالحه وعدم تعرضها للخطر .[١]

ويمكن تحديد الخصائص العامة لتجارة العراق الخارجية في العهد الملكي بالنّقاط الآتية :[٢]

١ـ تبعية الغرب استيراداً وتصديراً .

٢ـ سيطرة الشركات الأجنبية واحتكار الاقتصاد .

٣ـ انعدام دور القطاع العام وعدم الالتزام بالاتفاقيات التجارية حتى في حالة وجودها .

٤ـ عدم إعطاء أفضلية تجارية للأقطار العربية .

٥ـ عجز في الميزان التجاري .

٦ـ تبعية الاقتصاد العراقي لبريطانيا حيث منعت الأخيرة أنْ يكون له علاقات مع السوفيت .

٣. القواسم المشتركة والتوجهات المتبادلة بين البلدين :

إنَّ أهمّية العراق في المدرك الإستراتيجي السُوفيتيّ تأتي من موقع العراق ما بين الحدود السُوفيتيّة والخليج ،فقد بدأ الروس بالبحث عن موانئ في المياه الدافئة منذ عهد بطرس الأكبر يتركز أوّلاً على البحر الأسود كمنفذ للوصول إلى الخليج العربي من خلال المضائق التركية .[٣] وبعد مجيء الثورة البلشفية ،اكتسبت السياسة السُوفيتيّة نحو مناطق الحزام الجنوبي للاتحاد السُوفيتيّ زخماً جديداً من خلال البعد

(١) تقي عبد سالم ، تطور القطاع العام في العراق مع إشارة خاصة إلى القطاع العام في التجارة الخارجية والداخلية ١٩٥٨ – ١٩٧٣ ، مطبعة الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص٤٧ .

(٢) تقي عبد سالم ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٨ .

(٣) حميدة سميسم ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٩ .

العقائدي الذي اصطبغت به هذه السياسة وذلك من خلال نشر الفكر الشيوعي في المنطقة ، حيث كانت (الأحزاب الشيوعية) أداةً مهمّة من أدوات السياسة الخارجية السوفيتية [١] لتحقيق مصالحه القومية ، فعمد السوفيت إلى نشر الإيديولوجية الشيوعية في العراق وتكوين أحزاب ترتبط بالأممية وتلتزم بقراراتها [٢] (كما أشرنا سابقا) وقد جاء اكتشاف النّفط في العراق ليعطي أهمّية مضاعفة في الإستراتيجية السوفيتية ، [٣] ، وتحت مثل هذه الإشارات العامّة تكمن مجموعة من الأهداف المحددة المختلفة الاقتصادية والجيوبوليتيكية والفنية والإيديولوجية .

أمّا بالنّسبة للعراق كان يتطلّع إلى إقامة علاقات مع الاتحاد السُوفيتيّ لما تتمتّع به تأثير على الساحة الدولية ، وكان يسعى إلى إقامة علاقات اقتصادية سياسية لكن السيطرة البريطانية حالت دون ذلك .

---

(١) المصدر نفسه ، ص٥٠ .

(٢) صالح محمد صالح العلي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠ .

(٣) حميدة سميسم ، مصدر سبق ذكره ، ص٥١ .

المبحث الثاني
العلاقة بين الاتحاد السُوفيتيّ والعراق في حقبتي عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف

١. العلاقات السياسية والأمنية:

على الرغم من انجازات الكبيرة حققتها ثورة ١٤ تموزعام ١٩٥٨م ، إلاّ أنّها أخفقت في تحديد أهدافها فقد أدّت عدد من العوامل إلى أضعاف نظام الحكم ، وعجزت الحكومة التي شكّلها الزعيم عبد الكريم قاسم بعد قيام الثورة عن إنهاء مدّة الحكم الانتقالي وإقامة السلطة التشريعية [١] لذلك نشطت الأحزاب السياسية ، حيث كان حزب البعث العربي الاشتراكي أكثر وضوحاً في نشاطه وصارت عملية إسقاط عبد الكريم قاسم أهم أهدافه الرئيسية منذ فشل محاولة الاغتيال الأولى عام ١٩٥٩ [٢] ، وهكذا استمر حزب البعث العربي الاشتراكي في محاولاته لاغتيال حكومة عبد الكريم قاسم ، وإسقاط الحكومة ، وتشكيل المجلس الوطني لقيادة الثورة ، مساء يوم

---

(١) نوري عبد الحميد العاني ، علاء الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ – ١٩٦٨ ، منشورات بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص٩ .

(٢) خضير حسن سلمان ، التطورات السياسية الداخلية في العراق ٨ شباط ١٩٦٣ تشرين الثاني ١٩٦٣ ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة المستنصرية ، ١٩٦٨ ، ص٧ – ٨ .

الانقلاب وفي اليوم نفسه تم تشكيل الحكومة الجديدة ، وتعيين عبد السلام عارف رئيساً للجمهورية ، ففي ١٩٦٣/٢/١٠م ، قال عبد السلام محمد عارف لجريدة الأهرام المصرية ... إنَّ الثورة العراقية حققت النّصر لتعيد العراق إلى مركزه لتعيد للأمّة العربية عراقها العظيم .[١] وفي اليوم ذاته أبلغ ممثل العراق الدائم في الأمم المتحدة الأمين العام بأنَّ حكومته تسيطر على البلاد سيطرةً تامة ، وأنّها تحترم المعاهدات الدولية وميثاق الأمم المتحدة والمواثيق التي ارتبط العراق بها .[٢]

وفي لندن أعلن السفير العراقي أنَّ الحكومة العراقية تحافظ على علاقات العراق مع دول العالم ،[٣] وفي يوم ١٢ شباط أعاد وزير الخارجية تأكيده على سياسة العراق الخارجية ولاسيما العلاقات العراقية ـ السوفيتية ، حيث أكّد الوزير على أنَّ العراق يحترم الاتفاقيات جميعها ولا يوجد فرق بين اتفاقية معقودة مع الاتحاد السُوفيتيّ أو غيره من الدول .[٤]

وبعد ٨ شباط ١٩٦٣م ، ظهر في العراق وضعٌ سياسيٌ مضطربٌ بفعل تكالب القوى السياسية بعض على بعضها الآخر ، واختلافها فيما بينها ، ومع ذلك فإنَّ أوّل خطوة إيجابية من الاتحاد السوفيتي ، جاءت بعد أيام قليلة ، إذ اعترف بالحكومة العراقية طالب حسين الشبيب وإبلاغه اعتراف الاتحاد السُوفيتيّ بحكومة الجمهورية العراقية بتاريخ ١١ شباط ١٩٦٣م ، الذي أعلن أنّه سيستمر في علاقاته الدبلوماسية مع الجمهورية ؛ لما فيه التطور اللاحق للصداقة والتعاون الشامل بين

---

(١) عبد الفتاح علي يحيى ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٨٧ .

(٢) مجيد الخدوري ، مصدر سبق ذكره .

(٣) غصاب سويدان الرفاعي ، العراق في نضاله القومي ، جريدة الجماهير ، دمشق ، ١٩٦٣ ، ص١٠٧ .

(٤) علي ناصر علوان الوائلي ، عبد السلام عارف ودوره السياسي والعسكري حتى عام١٩٦٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥ .

البلدين ، وعدّ الاتحاد السُوفيتيّ موقفه انطلاقاً من أنَّ الشعب وحده هو الذي يحق له أنْ يقرر شكل الحكم في بلده .[١]

وقد عززت الحكومة السُوفيتيّة موقعها من العراق بتصريح المتحدث الرّسمي باسم الحكومة السُوفيتيّة (فلاديمير جلوفوف Fludymer Glowvov) يوم ١٩ شباط ١٩٦٣م ، من أنَّ الاتحاد السُوفيتيّ سيواصل تقديم المساعدات العسكرية للعراق طبقاً للاتفاقيات القائمة بين البلدين والاتصالات التي تمّت مع حكومة الثورة .

لكن حملات الإعدامات والحبس والسجن ، وكثر الأحكام التي أصدرتها المحاكم العسكرية (بحق الشيوعيين)[٢] أدّت إلى تأزّم العلاقات بين البلدين ، والذي أدّى إلى التوتر السياسي ، ففي حزيران ١٩٦٣م بعث رئيس الوزراء الاتحاد السُوفيتيّ نيكيت خورشوف برقية إلى الرئيس عبد السلام محمد عارف واصفاً بها إعدام ثلاث نساء عراقيات (بالخبر المفجع)[٣] ، وفي حزيران ١٩٦٣م ، يسعيان إلى إضعاف النّفوذ السُوفيتيّ في الشرق الأوسط بحجّة حماية المنطقة من المدِّ الشيوعي .[٤]

وعلى هذا الأساس بدأت العلاقات وكأنها تسير نحو التحسّن على الرّغم من شدّة الحملات الإعلامية المتبادلة وقساوة الحملات في الداخل ضدَّ الحزب الشيوعي العراقي تلك الحقبة ، فقد بعث آل ايريجنيف رئيس هيئة المجلس الأعلى السُوفيتيّ بتاريخ ١٤ تموز ١٩٦٣م ، برقية تهنئة إلى الرئيس عبد السلام محمد

---

(١) اسرا عيلان وآخرون ، جريدة الجماهير ، العراق ، العدد ٣ ، ١٢ شباط ١٩٦٣ ، ص٩ .

(٢) إن سياسة الحزب الشيوعي العراقي هي سياسة الولاء المطلق للاتحاد السوفيتي .

(٣) صحيفة الأهرام ، مصر ، العدد (٢٧٩٢٠) تاريخ ٢٤ حزيران ١٩٦٣ .

(٤) طارق مجيد تقي ، سياسة بريطانيا تجاه العراق ١٩٦٣ – ١٩٦٦ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص٢٩٨ .

عارف لمناسبة أعياد ثورة تموز .[١]

وعلى الرغم من ذلك تواصلت الحملات الإعلامية وحملات الاعتقالات والحبس والسجن بحق أعضاء الحزب الشيوعي العراقي ، فقد صدر بتاريخ ٧/١٧/ حكم الإعدام بحق (٢١) شيوعياً في الموصل ، ومحاكمة (١٢٦) شيوعيا ممن اشتركوا في مؤامرة معسكر صيدا .[٢]

وعادت الصحف العراقية يوم ١٧ تموز لتشن هجوما إعلامياً ضدَّ الاتحاد السُوفيتيّ فكتبت الطليعة مقالا بعنوان :(كيف ومتى نوقف تدخل السوفيت في شؤوننا الداخلية) ، استعرضت فيه التدخل السُوفيتيّ في شؤون دول العالم مطالبة العراق بأنْ يحشد كل إمكانياته لوقف مثل هذه التدخلات[٣] ، وكشفت الصحف جرائم الشيوعيين التي كانت من الأولى بـ (خروشوف) تذكّرها ، ثم تمني أنْ يعتمد خروشوف على مصادر موثوقة حتى لا يقع مثل هذا الخطأ .

ولم ينته الأمر عند هذا الحد ، فقد أنبرت الصحف العراقية بالرد على برقية خروشوف ، وأشارت إلى أنَّ الهدف منها هو إثارة ضجّة عالمية ضدَّ العراق ، والإساءة لسمعة العراق في المحافل الدولية ، وفي ١٩٦٣/٧/٣م تظاهر عشرات الطلبة العراقيين والعرب في الولايات المتحدة أمام السفارة السوفيتية ، احتجاجاً على التدخلات والحملات الإعلامية الواسعة .[٤]

وعلى ما يبدو أنَّ الساسة في الاتحاد السوفيتي ، بدأوا يدركون أنَّ تراجع علاقاتهم مع العراق[٥] والتخلّي عن المكاسب التي تحققت لهم والتي شهدتها الحقبة

---

(١) صحيفة الطليعة العراق ، العدد (١٨١٢) ، ١٩٦٣/٧/١٦ .

(٢) صحيفة الأهرام ، مصر / العدد (٢٧٩٧٨) ، ١٩٦٣/٧/١٨ .

(٣) صحيفة الطليعة ، العراق ، العدد (١٧٧١) ١٩٦٣/٧/١٨ .

(٤) صحيفة الجماهير ، العراق ، العدد (٦٦) ، بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩٦٣ . .

(٥) صحيفة الطليعة ، العراق ، العدد (١٧٦٢) ، ١٩٦٣/٧/٩ .

ما قبل ٨ شباط ١٩٦٣م ، بالرغم مما يتعرّض له الحزب الشيوعي العراقي ، سيؤدّي بالنّتيجة إلى إفساح المجال للولايات الأمريكيّة وبريطانيا ، والذي بدا واضحاً أنَّ التوجّه السياسي في العراق يميل لصالح الولايات المتحدة الأمريكية [١] ، وأتهما الصحافة العراقية من خلال حملاتها ضدَّ الاتحاد السُوفيتيّ في ظلِّ التوتر الداخلي (أيام مؤامرة الانقلاب) لذلك ما يلاحظ على الصحافة العراقية هو حملاتها القاسية جداً على الحزب الشيوعي العراقي والاتحاد السوفيتي .

ففي يوم ٢١ تموز ١٩٦٣م كتبت صحيفة الطليعة مقالاً بعنوان : (استماتة السوفيت في الدفاع عن شيوعيي العراق) أوضحت فيه أنَّ الهدف من وراء الحملة السُوفيتيّة ضدَّ العراق هو خوف موسكو من النّظام الثوري الجديد في العراق وتعامله مع الجميع في دول العالم ، وعدم الانضمام إلى هذا المعسكر أو ذاك . [٢]

وعلى ما يبدو أنَّ الأمور بدأت تنحدر نحو الأسوأ ؛ ذلك بسبب ظن الحكومة العراقية أنَّ كل محاولة سواء كانت سلمية أو حربية انقلابية أو عمليات تقريبية لابدَّ أنْ يقف وراءها المعسكر الشيوعي بشكل عام والاتحاد السُوفيتيّ بشكل خاص .

وانسجاماً مع ذلك شهد شهر تموز تطوراً خطيراً في مجريات الأحداث ، والعلاقة مع الاتحاد السُوفيتيّ بشكل خاص والدول الاشتراكية بشكل عام ، فقد قرر العراق بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢م طرد ستة دبلوماسيين [٣] شيوعيين في السفارة البلغارية ؛ وذلك لتنافي أعمالهم ، وصفاتهم الدبلوماسية ومجافاتهم للعراق الدولية ،

---

(١) سنان صادق حسن الزبيدي/ سياسة الولايات المتحدة الأمريكيّة تجاه العراق عهد الرئيس عبد السلام محمد عارف ، دار المرتضى للنشر ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص٣٣ .

(٢) صحيفة الطليعة ، العراق ، العدد (١٧٧٤) ، ١٩٦٣/٧/٢١ .

(٣) صحيفة الطليعة العراق ، العدد (١٧٧٥) ، ١٩٦٣/٧/٢٢ .

حسب تصريح وزارة الخارجية العراقية لوكالة الأنباء العراقية ووجّهت الحكومة العراقية [١] اتهامات إلى بلغاريا بتدبير محاولة الانقلاب الفاشلة التي جرت في ٣ تموز في معسكر الرشيد لذلك قرّرت الحكومة العراقية إشعارهم بضرورة مغادرة العراق خلال ٢٤ ساعة ؛ وذلك لعدم صلاح بقاءهم وعدّهم أشخاص غير مرغوب فيهم .

وفي اليوم الثاني كتبت الصحف العراقية عن اكتشاف شبكة تجسسية لدول شيوعية أوربية ، وكتبت صحيفة الطليعة مقالا بعنوان :(خروشوف ستاليني جبان) هاجمت فيه تأييد خروشوف للشيوعيين العراقيين وما أسمتهم (المتمردين) في الشمال . [٢]

وفي مسعى يبدو واضحاً لترميم العلاقات بين البلدين والتي يسعى العراق إليها ، فقد استقبل وزير الخارجية العراقي بتاريخ ١٣ آب السفير السُوفيتيّ في العراق في خطوة لتعزيز وتحسين العلاقات بينهما ، وفي ٤ آب تم تعيين " نجدت فتحي صفوت قير دار" بمنصب مشاورة السفارة العراقية في موسكو والذي كان يشغله في واشنطن [٣] وفي الاتجاه نفسه ، تواصلت الحملات الإعلامية جنباً إلى جنب ، مع حملات الاعتقال والسجن والإعدام ، فكتبت الصحف العراقية عدّة مقالات هاجمت فيها الشيوعيين والاتحاد السوفيتي ، وشنَّ الرئيس العراقي عبد السلام محمد عارف هجوماً على الاتحاد السُوفيتيّ في كلمته التي ألقاها خلال احتفالية جمعية الآداب الإسلامية بمناسبة المولد النّبوي في ٣ آب ١٩٦٣م ، مؤكّدا على أنَّ هدفهم هو الشعوبية والإلحاد ، منددا بتأسيس الاتحاد السُوفيتيّ إذاعة

---

(١) صحيفة الطليعة ، العراق ، العدد (١٧٧٦) ، ١٩٦٣/٧ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) سنان صادق حسين الزيدي ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكيّة تجاه العراق عهد الرئيس عبد السلام محمد عارف ، مصدرسبق ذكره ، ص ٣٣ .

تذيع باسم الشعب العراقي .[١]

وفي ١٤ آب ١٩٦٣م ،كتبت صحيفة الطليعة مقالا بعنوان :(٣ آب وانحسار المد الشيوعي) هاجمت فيه الحزب الشيوعي ،ذكّرت العراقيين بما سمّته (بجرائم هذا الحزب) وشنّت هجوما لاذعاً على موسكو ،والتي وصفتها (بأنّها ترقص على أنغام الجرائم الشيوعية في العراق) .[٢]

وهكذا سارت الأمور بين البلدين حتى حدوث انقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣م ،الذي استبشر فيه الحزب الشيوعي العراق خيراً لظنّه بأنَّ عقبة قد أزيحت من طريقه وهي حكومة حزب البعث العربي الاشتراكي .

لكن في مدّة حكم عبد الرحمن محمد عارف شهدت تطوراً كبيراً في العلاقات العراقية السوفيتية ،قياساً لما سبقها .

بدأت بودار التطور في علاقات البلدين تتضح بعد إعلان المنهاج الوزاري لحكومة عبد الرحمن البزاز الثانية التي تشكّلت في ١٨ نيسان ١٩٦٦[٣] فالمنهاج الوزاري على المستوى الخارجي يتمحور إلى اعتماد العراق سياسة الحياد الإيجابي ،ومعارضته الأحلاف العسكرية الأجنبية وتشجيع سياسة السلم العالمي والوقوف بوجه التكتلات الدولية[٤] ،وعد الاتحاد السُوفيتيّ ذلك مشجعاً للاستمرار في التعاون في مختلف المجالات[٥] ،في المقابل حاولت الحكومة العراقية استثمار العلاقات مع الاتحاد السُوفيتيّ والاستفادة من المتغيرات الداخلية والإقليميّة والدولية ،بعد أنْ أقامت بإجراء اتصالات عدّة مع جبهات عربية لخلق بيئة طبيعية

(١) صحيفة الحرية ، العراق ، العدد (١٨٢٥) ، ١٩٦٣/٨/٤ .

(٢) سمير عبد الكريم ، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق في العراق ، بيروت ١٩٦٣ ، ص٢٣٧ .

(٣) صحيفة الجمهورية ، العراق ، العدد (٨١٨) ، بتاريخ ١٩٦٨/٤/١٩ .

(٤) صحيفة العرب ، العراق ، العدد ٥٥٧ ، بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٥ .

(٥) صحيفة الثورة ، العراق ، العدد (٦١٦) ، ١٩٦٤/٧/٧ .

ولتطوير العلاقات مع الاتحاد السوفيتي .[١]

كان تصريح عبد الرحمن محمد رئيس الجمهورية وفي تاريخ ١٩٦٦/٥/٥م (صحيفة البلد) أنَّ نتائج مباحثاته التي أجراها مع الجانب السُوفيتيّ قبل عودته بسبب مصرع أخيه أنَّ الجانب السُوفيتيّ أبدى استعداداً لتقديم المساعدات التي يحتاجها العراق في كل المجالات ، وأنَّ الاتحاد السُوفيتيّ أبدى تفهّماً واضحاً وتقديراً لسياسة العراق الخارجية ، ولاسيما سياسة الحياد الإيجابي ، وأنَّ تلك المباحثات أسفرت عن اتفاق الجانبين على زيادة المساعدات العسكرية السُوفيتيّة للعراق ،[٢] وتعزيزاً للاتفاقيات التي عقدها الوفد العسكري العراقي أثناء زيارته للاتحاد السُوفيتيّ في ١٩٦٦/٥/٥م ، وافق مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ١٩٦٦/٦/١٥م على الاتفاقية المعقودة بين البلدين .[٣]

وفي خطوة مهمّة تمهيداً لزيارة عبد الرحمن البزاز للاتحاد السُوفيتيّ وافق الجانبان العراقي والسُوفيتيّ على إعادة تأسيس جمعية الصّداقة العراقية السُوفيتيّة التي كانت قد حلّت في كانون الثاني ١٩٦٦م .[٤]

وفي إطار السعي لإيجاد حلٍّ سياسي للقضية الكردية ، أعلنت الحكومة العراقية في بيان ألقاه رئيس الوزراء لمناسبة عيد المولد النّبوي الشّريف في ١٩٦٦/٤/٢٩م مشروعاً تضمَّن حلّاً مقبولاً لأطراف القضية جميعها[٥] وسارع

---

(١) صحيفة البلد ، العراق ، العدد (٥٥٤) بتاريخ ١٩٦٦/٦/٦ .

(٢) صحيفة العرب ، العراق ، العدد ٥٥٧ ، بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٥ .

(٣) د . ك . و . ملف رقم (٤٢١١٠٠١/١٠٠) جلسة مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ١٩٦٦/٦/١٥ ، ص٢٨ – ٣٥ .

(٤) هادي رشيد الجاوشلي ، مشاكل العراق الداخلية مع الأيام ، مطبعة الأعظمي ، بغداد ، ١٩٦٧ ، ص٤٠ .

(٥) حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأميركي ١٩١٤ـ٢٠٠٤ ، القاهرة ، ص ٣٣٤ .

الاتحاد السُوفيتيّ إلى تأييد البيان الذي يضمن عودة الأمن والهدوء إلى شمال العراق[١] ، ونشرت صحيفة البرافدا النّاطقة بلسان الحزب الشيوعي السُوفيتيّ مقالات عدّت فيها عودة الحياة الطبيعية إلى شمال العراق أمراً يهم مصالح الشعب العراقي في أطيافه جميعها ، ومن شأنه تعزيز الوحدة الوطنية ، وأنَّ ذلك يحظى بتأييد أصدقاء العراق ،[٢] وأرسل مجلس السوفيت الأعلى برقية تهنئة إلى الحكومة العراقية بمناسبة صدور البيان وصرح مندوب الاتحاد السُوفيتيّ في الأمم المتحدة بريما كوف بأنَّ هذا البيان سيكون أكبر انتصارٍ للعراق داخلياً وخارجياً .[٣]

هذا يؤشّر مدى التطور الحاصل في علاقات البلدين فضلاً عن مدى اهتمام الاتحاد السُوفيتيّ بقضايا العراق الداخلية ؛ لأنّها تشكل ركيزة لانطلاق العلاقات بين البلدين ، ولم يعد الاتحاد السُوفيتيّ ينظر إلى العلاقات بين البلدين من منظور إيديولوجي على الرغم من عدم موافقة الحزب الشيوعي العراقي على بيان ١٩٦٦/٦/٢٩م الذي عدّه بياناً مائعاً ومراوغاً ، وأنّه تضمّن بعض الوعود المطاطة والإجراءات الضعيفة[٤] ، إلاّ أنَّ ذلك لم يؤثّر في سياسة الاتحاد السُوفيتيّ تجاه العراق .[٥]

وبعد انسحاب العراق من حلف بغداد تهيّأت الفرصة للاتحاد السُوفيتيّ للتقارب العراقي السوفيتي ، وتأهّلت أهمّية العراق كمركزٍ حيويٍ مهمٍّ للأمن القومي السُوفيتيّ في المنطقة ، وذلك للموقع الجغرافي المهم للعراق ، وكونه الدولة العربية

---

(١) المصدر نفسه ، ص٣٣٤ .

(٢) صحيفة الثورة العربية ، العراق ، العدد ٦١٦ ، ١٩٦٦/٧/٧ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) د . ك . و . ملف رقم (١٣/٢٢) ، لجنة دراسة الشؤون الكردية ، موقف الحزب الشيوعي من القضية الكردية .

(٥) صحيفة الجمهورية ، العراق ، العدد ٩١٨ ، ١٩٦٦/٧/٣١ .

الكبرى المطلّة على بوابة الخليج العربي ، والتي لها حدود مباشرة مع تركيا التي تمثّل امتداد لأوربا إلى منطقة الخليج وإيران الجارة للاتحاد السوفيتي ، وخصوصا أنَّ العراق أصبح محكوماً من أنظمة يطلق عليها بأنّها تقدّمية .[١]

٢. العلاقات التجارية والاقتصادية :

استهدفت السياسة التجارية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م دعم عمليات التنمية الاقتصادية ودفعها بخطى سريعة ، وفي سبيل ذلك اتخذت التّدابير اللازمة ومن هذه التدابير :[٢]

١ـ التوسّع في التبادل التجاري مع جميع الدول دون تمييز ، وبغضِّ النّظر عن اختلاف نظمها الاجتماعية .

٢ـ عقد اتفاقيات ثنائية تجارية كوسيلة لتطبيق سياسة تجارية متكافئة مع جميع الدول ، يكون قوامها التبادل القائم على أساس المصالح المتبادلة والمنافع المشتركة .

٣ـ تشجيع الصناعات المحلية التي يمكن إحلال منتجاتها محل السلع الصناعية المستوردة ، أو التي تكون منتجاتها قابلة للتصيدر إلى الأسواق الخارجية .

٤ـ وضع نظام خاص للاستيراد ، ويمكن بمقتضاه أنْ تقوم الجهات المعنية بمنح إجازات الاستيراد إلى المؤسسات التجارية بالقطاع الخاص وفق حصص سنوية لأنواع السلع على القطاع العام ، ومثل هذا الإجراء كان يستهدف الحد من استيراد السلع الكمالية والتوسع في استيراد السلع الإنتاجية لعملية التنمية .

---

(١) علي محمد عيدان الجبوري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧١ .

(٢) جواد هاشم وآخرون ، قطاع التجارة الخارجية (لمعات في تطور الاقتصاد العراقي) ، المؤسسة العربية للدراسات والنّشر ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص١٣ .

٥ـ إعفاء ما يستورد من السلع اللازمة لتشغيل معامل القطاعين العام والخاص من الرسوم الكمركية .

لقد ارتبط التطور الاقتصادي للعراق بزيادة إيراداته من تصدير النّفط الخام ، وكانت إحدى السمات البارزة لهذا التطور الارتباط الاقتصادي والتجاري غير المتكافئ مع بعض الدول المتقدمة التي كان لها نفوذ سياسي في البلاد ، حيث لم يكن للعراق حرية المتاجرة مع بلدان العالم على أساس الانتفاع من مزايا المنافع المتبادلة ، غير إنه بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م اتسع التعامل التجاري والاقتصادي مع البلدان الاشتراكية والنّامية بفعل التطورات السياسية التي أعقبت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م وتوجيهها لزيادة التعامل الاقتصادي بالمرتبة الثّانية ، بعد الاعتبارات السياسية في تقرير حجم ونوع هذا التعامل .[١]

لقد انعكست هذه السياسة في عقد العديد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني مع البلدان الاشتراكية وغيرها ، لإدراك قيادة الثورة الدور البالغ لأهمّية التجارة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، إذْ تعدّ المصدر الرئيس لتمويل المشاريع التنموية في القطر كل ومعظم مصرفات الحكومات الاعتيادية ، وكذلك تعد مصدراً مهمّاً لتدفقات الغذائية والاستهلاكية المعمّرة لإشباع الطلب المحلي ، ناهيك عن أنَّ عدداً كبيراً من المصانع تعتمد على استيراد المواد الأولية ونصف المصنّعة ، ولهذا يمكن وصف التجارة الخارجية بأنّها شريان الحياة الاقتصادية في العراق .[٢]

وبسبب فك ارتباط العراق الاقتصادي بالمنطقة الإسترلينية فإنَّ الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٨م قد تميّزت بحصول انفتاح سياسي واقتصادي وحصول تعاون علمي

(١) صبري زاير السعدي ، نمو تخطيط الاقتصاد العراقي ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص٢٥ .

(٢) عبد الوهاب حمدي النّجار ، سياسة التجارة الخارجية في العراق في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، مطبعة الأزهر ، بغداد ١٩٦٨ ، ص٧٠ .

وفني وتبادل تجاري بيت العراق والدول الاشتراكية ، وعلى وجه الخصوص الاتحاد السوفيتي ؛ إذْ قدِم العراق على عقد اتفاقيات ثنائية مع الدول الاشتراكية بغية توسيع التبادل التجاري معاً ، والاستفادة من الخبرات الفنية والتقنية المتوفّرة لديها ، إلى جانب كسر الخوف التجاري الرأسمالي الذي فُرض قسراً على تجارة العراق الخارجية قبل عام ١٩٥٨م ، وكان من نتيجة هذه الاتفاقيات أنْ بدأ جزء كبير من تجارة العراق الخارجية استيراداً وتصديراً يتحوّل إلى هذه المجموعة الدولية حيث أنَّ هذه الاتفاقيات كانت في أغلب بنودها تصبُّ في مصلحة العراق بالدرجة الأساسية ، فقد عقدت الاتفاقيات الثنائية وبكثرة مع جميع الدول دون استثناء [١] ، وكانت الرؤى لقيادة الثورة تنصبُّ حول التعاون الاقتصادي والفني مع دول المعسكر الاشتراكي بشكل عام والاتحاد السُوفيتيّ بشكل خاص ؛ لتحقيق التنمية الوطنية ، ومن ثمَّ تحقيق الاستقلال الاقتصادي الذي يتماشى مع تحقيق الاستقلال السياسيّ . [٢]

ويمكن القول : إنَّ أوّل اتفاق للتعاون الاقتصادي بين العراق والاتحاد السُوفيتيّ يوم ٢٨ أيلول ١٩٥٨م عندما وافق مجلس الوزراء على تخويل وزير الاقتصاد عقد اتفاقية تجارية مع الاتحاد السُوفيتيّ بتاريخ ١١ تشرين الأوّل ١٩٥٨م وقّعها عن الجانب العراقي (إبراهيم كبّة وزير الاقتصاد) ، ومن الجانب السُوفيتيّ رئيس وفد الجمهورية الاشتراكية السُوفيتيّة (آيل بيجوف) ، وألحق بها جدول بالسلع المعدّة للتصدير إلى الجمهورية العراقية ، عن بروتوكول خاص بالوضعية القانونية ، وأكّد السفير السُوفيتيّ (أنَّ للاتفاقية أهمّية كبرى في تقوية العلاقات بين

---

(١) وزارة الخارجية ، الدائرة الحقوقية ، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين العراق والدول الأجنبية ، الجزء الخامس ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦٤ .

(٢) نوري عبد الحميد العاني وعلاء الحربي ، ص ١٩٧ .

البلدين) .[١]

إذْ أراد العراق الحصول على المساعدات السوفيتية ، حيث أعطت الاتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين العراق والاتحاد السُوفيتيّ فرصةً كبيرةً لتنفيذ المشروعات الصناعية والفنية واعتماد العراق على الكتلة الشرقية والاتحاد السُوفيتيّ بشكل خاص ، وكان العراق يهدف من وراء عقد الاتفاقية إلى تعزيز القطاع النّفطي ، الذي يعدُّ الركيزة الأساسية للاستقلال السياسي والاقتصادي[٢] ، وبأقل كلفة ممكنة من أجل زيادة الإنتاج ورفع المستوى المعاشي للسكان[٣] ، وبغضّ النّظر عن بنود الاتفاقية فإنَّ الجانب الإيجابي فيها هو عدم المساس بسيادة العراق واستقلاله وهي حالة تحدث لأول مرة في تاريخ العراق المعاصر ؛ لأنّها غير مرتبطة بأيّة شروط سياسية أو عسكرية أو اقتصادية[٤] ، فضلاً عن ذلك منح العراق بموجبها قرضاً كبيراً مقداره (٥٥٠) روبل أي ما يعادل (٥٠) دينار عراقي وبفائدة قليلة (٤) ، كما هيّأت الاتفاقية للعراق إقامة عدد كبير من المشاريع الاقتصادية ، وقدّم وزير الاقتصاد العراقي إبراهيم كبة بتاريخ ١٦ أيلول ١٩٥٨م مذكّرة إلى مجلس الوزراء تناول فيها فكرة عقد اتفاقية اقتصادية مع الاتحاد السُوفيتيّ وفي ضوء ذلك تشكلت لجنة ضمّت مجلس الإعمار ووزارة الأشغال والمواصلات ومديريتي الصناعة العامة وشؤون النّفط[٥] . وبعد شهرين قدّمت

---

(١) محمد سلمان حسن ، دراسات في الاقتصاد العراقي ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٦ ، ص١٤٨ .

(٢) محمد سلمان حسن ، دراسات في الاقتصاد العراقي ، دار الطليعة بيروت ، ١٩٦٦ ، ص١٤٨ .

(٣) محمد فجر ذياب الدليمي ، التطورات الاقتصادية في العراق ١٩٦٣ – ١٩٦٨ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٩ ، ص١٤ .

(٤) عبد الله شاتي عبهول ، تاريخ سياسة التخطيط الاقتصادي في العراق١٤تموز ١٩٥٨ ـ ٨ شباط ١٩٦٣ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ ، ص٩٦ .

(٥) المصدر نفسه ، ص٩١ – ٩٢ .

اللجنة الوزارية تقريراً مفصّلاً عن أعمالها مع قائمة نهائية بالمشاريع الإنتاجية [١] ، وبعد تقديم تقارير اللجنة تمَّ تبادل الزيارات بين الوفود المختصّة بين الطرفين [٢] ، وتشكيل عدد من اللجان ، وبعد مباحثات مستفيضة تمَّ التوقيع على اتفاقية التّعاون الاقتصادية والفنية بين العراق والاتحاد السُوفيتيّ في ١٩٥٩/٣/١٦م باحتفال رسمي في الكرملين في موسكو حضره رئيس الوزراء السُوفيتيّ خروشوف شخصياً ، وبعد انتهاء الزيارة الرسمية وعودة الوفد العراقي ، أذيع في كل من بغداد وموسكو البيان المشترك الذي يعد الوثيقة الرسمية لمجريات الزيارة ، وعكس العلاقات الودية بين البلدين [٣] ، وفرصة القيام بالأعمال التي بوسعه القيام بها في مضمار عملية التنمية الاقتصادية الشاملة التي شهدت تقدماً ملموسا ، بما فيها الأعمال الهندسية والذي عُدّ في حينه تحولاً كبيراً بالنّسبة للعراق ، مضافاً إليه تطوير الكوادر الفنية العراقية ، وأنَّ الاتفاقية فرضت على الغرب بشكل أو بآخر وعليه إعادة النّظر في طريقة تعامله مع العراق والدول الأخرى . [٤]

واستمرّت وتيرة العلاقات الاقتصادية بين العراق والاتحاد السُوفيتيّ على الرغم مما حدث في ٨ شباط ١٩٦٣م ، وعقدت عدّة من اللقاءات بين اللجان العراقية والسُوفيتيّة لتعديل بعض فقرات أو بنود هذه الاتفاقية أو تلك ، ولم نلمس للتوترات السياسية بين البلدين انعكاساً سلبياً كبيراً وطويل الأمد على العلاقات الاقتصادية والتجارية فيها ما عدا التلكؤ الذي حصل في اجتماعات بعض اللجان ،

---

(١) د . ك . و . ملف رقم (١١/٥٣) مقررات مجلس الوزراء ، ١٩٥٩/٩/١٦ ، رقم القرار ٢٩ .

(٢) د . ك . و . ملف رقن (٤١٧/١٩٢) قرارات مجلس الوزراء العراقي لسنة ١٩٥٩ ، رقم القرار ٢٥ ، بتاريخ ١٩٥٩/٢/١١ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) د . ك . و ، ملف رقم (٤١١/١٩٢) قرارات مجلس الوزراء لسنة ١٩٥٩ ، رقم القرار ٧ ، ٢٣ آذار ١٩٥٩ .

إذْ تشكّلت في ٣ آذار ١٩٦٣م لجنة من وزارة الزراعة ؛ وذلك للاجتماع بالجانب السوفيتي ، إذْ تمَّ الاجتماع بتاريخ ٢٠ آذار من العام نفسه مناقشة بعض نقاط الخلاف الورادة في المقاولة (١/١١٦) (ري وبزل وسط وجنوب العراق) والمعقودة مع تكنو أكسبورت السوفيتية .[١] واستمرّت المفاوضات لغاية ٢٢ نيسان ١٩٦٣م ، وكانت أهم نقاط الخلاف بين الجانبين هو تاريخ المباشرة بالعمل والذي عدّه الجانب السُوفيتيّ من تاريخ تبليغه بالمقاولة وليست تاريخ التوقيع ، مما يعني تحمّل العراق مبالغ إضافية بدون عمل للمشروع ، وظهرت عدّة إشكالات بين الجانبين ، منها على سبيل المثال المبالغ التي اقترحها الجانب السُوفيتيّ للأعمال الخاصّة بعمل الخرائط في الاتحاد السوفيتي ، إذْ طلب الجانب السُوفيتيّ (٣٠،٠٠٠) روبل ، بينما خمّن الجانب العراقي ذلك بـ (٢٠،٠٠٠) روبل والأعمال المختبرية التي طلب الجانب السُوفيتيّ (١٠٠،٠٠٠) روبل فيما اقترح العراقيون (٤٠،٠٠٠) روبل .[٢]

وكذلك زيادة أعداد الخبراء ، ومدد أشغالهم والمدّة التي يقضونها وغيرها من التفاصيل التي تعني إلغاء العقد ، وفي نهاية الاجتماعات ، تبيّن أنَّ الجانب السُوفيتيّ يعمد إلى المماطلة والإصرار على المقترحات المقدّمة منه ، مما يعني تكبّد الجانب العراقي خسائر مالية كبيرة لذلك أوصت اللجان العراقية بتجميد أعمال هذه المقاولة وتسفير كافّة الخبراء السوفيت بالسرعة الممكنة ؛ وذلك توفيراً للمبالغ التي تصرف لهم فضلاً عن مصاريف السكن وغيرها .[٣]

---

(١) محمد سلمان حسن ، القاهرة ، بلا سنة ، ص ٢٨٠ – ٢٨٧ .

(٢) د . ك . و ، ملف رقم (٤٢٠٧٠٠/٣٩٢) ، قرار مجلس التخطيط الاقتصادي رقم (١٦٩) الجلسة (٦) بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٠ ، قرار اللجنة العراقية ٦٩ .

(٣) المصدر نفسه .

وعلى ما يبدو أنَّ الرغبة لم تكن متوفرة لدى كل من العراق ، والاتحاد السُوفيتيّ بالوصول إلى حد القطيعة النّهائية في علاقاتها على جميع المستويات ، وإنّما كانا حريصين على استمرار العلاقات الاقتصادية والتجارية على الرغم من توتر العلاقات السياسية بينها . ففي ٦ نيسان ١٩٦٣م تمّت الموافقة على شراء أدوات احتياطية للسيارات والمكائن الزراعية المستوردة من الاتحاد السُوفيتيّ بمبلغ قدره (٧٤،٦٢٠،٣٠٠) من الاتحاد السُوفيتيّ مرفق للاتفاقية العراقية ـ السوفيتية .[١]

وفي تاريخ ٣٠ أيار ١٩٦٣م تمَّ إعادة الخبراء السوفيت إلى العراق ، وتمَّ تأجير دور سكن لهؤلاء الخبراء في مدينة النّاصرية والعاملون في مشروع المقاولة ١/١١٦ (ري وبزل أراضي وسط وجنوب العراق) .[٢]

وبعد انتهاء العمل رسمياً بالعقد الآنف ذكره ، عقد الجانبان مباحثات من أجل الوصول إلى مقاولة جديدة تلبّي طموح الجانبين ، وتمَّ التوصل بتاريخ يوم السبت الموافق ٦ تموز ١٩٦٣م ، على التوقيع على عقد رقم (٢/١١٦) والمتضمّن قائمة بالمواد لاسيما بتنقيب التربة والتحريات والدراسة ، وألزم الجانب السُوفيتيّ بإرسالها بأسرع وقت ممكن ، أي قبل إنهاء عمل المقاولة السابقة (١/١١٦) ، وتمَّ إضافة كلفة مواد الملق بسعر إجمالي قدره (١١٨٠٠) روبل ، وبعد التوقيع على المقاولة الجديدة وضمن الاتفاقية العراقية السُوفيتيّة لمدِّ سكة حديد بغداد ـ البصرة تسلّمت الحكومة العراقية (٢٠) قاطرة ديزل ذات قوة ١٦٥٠ حصاناً وتسلّمت مديرية

---

(١) د . ك . و ، ملف رقم (٤٢٠٧٠٠/١٤٥) وزارة الزراعة رقم الكتاب (٣٣٠٦) بتاريخ ١٩٦٣/٤/٦ ، (أدوات احتياطية للسيارات والمكائن الزراعية) .

(٢) د . ك . و ، ملف رقم (٤٢٠٧٠٠/١٩٢) جلسة مجلس الوزراء رقم (٣٤) بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢ (إنهاء مقاولة) كتاب ديوان مجلس الوزراء رقم ٣٠٧٢ بتاريخ ١٩٦٣/٦/٤ (إنهاء مقاولة) .

السكك الحديد (٨) قاطرات ديزل ذات قوة (٦٥٠) حصاناً للعمل في هذا المشروع .[١]

وفي ١٠ آذار ١٩٦٤م تمَّ الاحتفال بإكمال هذا الخط وافتتاحه باحتفال رسمي كبير حضره رئيس الوزراء العراقي الفريق طاهر يحيى ، فضلاً عن مجموعة كبيرة من الوزراء العراقيين ، وحضره عن الجانب السُوفيتيّ (بو دجوفاروف) نائب وزير المواصلات والأعمال السوفيتيّ .[٢] وبدأ الاحتفال بكلمة رئيس مهندسي المشاريع والذي شرح القضايا الفنية للمشروع أهميته ، ثمَّ تحدّث حسن الدجيلي وزير المواصلات إذْ وصف المشروع بأنّه انطلاقة كبيرة في تطوير شبكة المواصلات وتحسّنها وتحدّث (بود جوفاروف) إذْ نوّه بالجهود التي بذلها العراقيون من مهندسين وعمال ، وأكّد على أنَّ التعاون سيستمر بين البلدين وعلى أساس المنفعة المتبادلة[٣] واستمرت .

وبموجب القرار (٢/١١٦) تمكّن البنك المركزي العراقي من إعادة مبلغ قدره (٧٠٨٠٩١) روبل بمقابله بالدينار العراقي (٢٨١٠٣١٣) وهو ما تبقّى من العقد السابق (١/١١٦) والمعقود بتاريخ ٢٦ تشرين الأوّل ١٩٦٠م والمنتهي بتاريخ ٤ حزيران ١٩٦٣م والمعقود بين الحكومة العراقية ومؤسسة تكنو بروم أكسبورت والخاص بالتحريات بمشاريع نهري دجلة والفرات .[٤]

شهد عام ١٩٦٤م افتتاح عدّة مشاريع مهمّة أسهمت في تقوية الاقتصاد العراقي وجميعها كانت بمساعدة الاتحاد السوفيتي ، لكن أهم هذه المشاريع كان

---

(١) د . ك . و ، رقم (٤٢١٣٠٥/٤٢٤) مصلحة السكك الحديد (استقدام خبراء سوفيت) رقم الكتاب .

(٢) مجلة الأخبار السوفيتية ، العدد (٩٣/٥) بتاريخ ٥/آذار ١٩٦٤ .

(٣) صحيفة الجمهورية ، العراق ، العدد (٩٢) بتاريخ ١١ آذار ١٩٦٤ .

(٤) د . ك . و ، ملف رقم (٤٢٠٧٠٠/٣٩٢) مديري الري العامة (سري) رقم الكتاب ٦٦٨٤ بتاريخ ١٩٦٣/٧/٢ .

مشروع (سكة حديد بغداد ـ البصرة) ، الذي عرف بمشروع الخط العريض ، وهو يمكّن العراق من نقل ٣٠٠٠،٠٠٠ طن ، ويحقق الخط العريض زيادة مرور الشحن بصورة دائمة ، ويؤمن الاتصال المباشر من ميناء البصرة إلى بغداد ، ومن الموصل أو تل كوجك حتى الحدود السورية العراقية [١] . وقد أعدَّ تصميم الخط العريض في معهد (كيرو برومتر نستروي) السُوفيتيّ وفي ٥ شباط ١٩٦٤م ، تمَّ ربط آخر قطعة ، بلغت مساحة هذا الخط حوالي (٥٥٢) كم ونصف الكيلومتر ، وبلغت قيمته الإجمالية (٤٠) مليون دينار عراقي [٢] ، ويتعهد من جانبه وزير الخارجية العراقي بأنَّ الحكومة العراقية مستعدة لتذليل الصعوبات جميعها التي تعترض طريق تنفيذ تلك المشاريع ، وأبلغ بوخاروف الجانب العراقي بأنَّ استقبالاً حافلاً أعدَّ للوفد العراقي الذي سيصل إلى موسكو قريباً . [٣]

وفي ٢ آذار ١٩٦٥م وصل الوفد العراقي إلى الاتحاد السُوفيتيّ في زيارة استمرّت أسبوعين أسفرت عن تعديل الكثير من بنود الاتفاقيات السابقة والتوقيع على بروتكول (اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين لعام ١٩٦٥) [٤]

وفي الربع الأوّل من عام ١٩٦٥م ، جرى وبمساعدة الاتحاد السُوفيتيّ إنشاء (المركز الذري) في العراق ، إذْ تمَّ نصب ثلاثة مفاعل ذرية ، تتيح للعراق إمكانية إجراء أبحاث في ميادين الفيزياء والفيزياء الجزيئية وكيمياء المواد المركّبة ، وعلم الحياة وعلم التناسل ، وكذلك دراسة أثر الأشعة الذرية على المحاصيل الزراعية . [٥]

---

(١) صحيفة الجمهورية ، العراق ، العدد (٦٣) بتاريخ ٥ شباط ١٩٦٤ .

(٢) مجلة الأخبار السوفيتية ، العدد (٩٣/٥) بتاريخ ٥ آذار ١٩٦٤ .

(٣) د . ك . و ، ملف رقم (٤٢١٣٠٠/٨٥٥) ديوان مجلس الوزراء رقم الكتاب ٢٢ في ١٩٦٥/٣/٢٤ .

(٤) د . ك . و ، ملف رقم (٤٢١٣٠٠/٨٥٥) منهاج مجلس الوزراء العراقي يوم الأحد ١٩٦٥/٤/١٨ كتاب وزارة الصناعة (مديرية الحقوق) المرقم ٣٨٧٣/٥٠/١ بتاريخ ١٩٦٥/٤/٣ .

(٥) مجلة الأخبار السوفيتية ، العدد ٤ بتاريخ ٢٠/شباط ١٩٦٥ .

ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ من أهم أهداف هذه المفاعل ، هو إنتاج النّظائر المشعة الاصطناعية التي تستخدم بصورة واسعة في الطب والصناعة والزراعة وبعض فروع الاقتصاد .[١]

وفي الذكرى السادسة لتوقيع أول اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني بين الاتحاد السُوفيتيّ والجمهورية العراقية التي تصادف في ١٤ آذار ١٩٦٥م تمكّن الاتحاد السُوفيتيّ من إنجاز (٣٠) مشروعاً من مجموع ثمانين مشروع متّفق عليها ، وبلغت قيمة المنتوج الإجمالي للمؤسسات الصناعية التي شيّدها الاتحاد السُوفيتيّ أو التي في طور البناء ما يقرب (٣٥) مليون دينار سنوياً ، سيتمكّن العراق بعد الانتهاء من إنشائها سد الحاجات الداخلية من المنسوجات القطنية بنسبة ١٥٪ والمنسوجات الصوفية بنسبة ٩٠٪ والأدوية بنسبة ٨٠٪ ، والزجاجيات بنسبة ١٠٪ .

من أهم سمات التجارة بين الاتحاد السُوفيتيّ والعراق هو محاولة تغير طبيعة البضائع المدورة بفضل استيراد المكائن والمعدات من الاتحاد السُوفيتيّ والرغبة في تحقيق ميزان تجاري على أساس اتفاقيات طويلة الأجل .

شهد عام ١٩٦٦م ، زيادة التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين ، ويبدو أنَّ تحسّن العلاقات السياسية ولاسيما بعد لقاءات كبار المسؤولين في كلا الجانبين قد انعكس إيجاباً على العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما .

وفي تاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٦٦م زار وفد سوفيتي يمثّل وزارة الطيران المدني العراق ، واستمرّت الزيارة أكثر من أسبوعين ، جرت خلالها عدّة مباحثات تناولت التعاون في هذا المجال .

واستمراراً للمباحثات فقد تمَّ في ١٤ شباط ١٩٦٦م التوقيع على بروتوكول التعاون بين مصلحة الخطوط الجوية العراقية وشركة الطيران السُوفيتيّة

(١) مجلة الأخبار السوفيتية ، العدد ٤ بتاريخ ٢٠/ شباط ١٩٦٥ .

(ايرفلوت) ، إذْ طلبت الشركة السُوفيتيّة زيادة النّقل على سفراتهم إلى العراق فضلاً عن تسويات حاسبية بينهما [١] ، ويبدو أنَّ حجم العلاقات الاقتصادية وكثرة المشاريع التي أوكل إلى الاتحاد السُوفيتيّ تنفيذها ، دفعت إلى تبادل الزيارات بينهما من أجل الإسراع في تنفيذ هذه المشاريع من جهة ولتلافي بعض الأخطاء الواردة في التنفيذ وتأخير بعض المشاريع من جهة أخرى .

ففي ١٣ آذار ، جرت في بغداد مقابلة بين المدير العام للدائرة الاقتصادية في وزارة الصناعة والمستشار الاقتصادي في سفارة الاتحاد السوفيتي ، إذْ بلّغ الجانب العراقي رغبة المسؤولين العراقيين في مصلحة المزارع الحكومية بالتفاوض مع الجانب السُوفيتيّ لتلافي بعض الأخطاء التي وردت من الجانب السوفيتي [٢]

وفي ١٧ آذار ١٩٦٦م أبلغ المستشار الاقتصادي في سفارة الاتحاد السُوفيتيّ الجانب العراقي بقرب وصول الشخصيات والخبراء السوفيت خلال شهري آذار ونيسان ١٩٦٦ . [٣]

واستمراراً لذلك فقد اقترحت وزارة الخارجية العراقية (الدائرة الاقتصادية) بتاريخ ٧ نيسان ١٩٦٦م على الوزارات كافّة تشكيل لجان عمل لتعديل ومتابعة مشاريع الاتفاقية العراقية السُوفيتيّة ولاسيما المعطّلة والتي لم تنجز . [٤]

ولابدَّ من الإشارة إلى أنَّ التبادل التجاري بين العراق والاتحاد السُوفيتيّ للمدّة

---

(١) د . ك . و ، ملف رقم (٤٢١٣٠٠/٧٦١) وزارة المواصلات (مديرية الطيران المدني) رقم الكتاب (ج . م/٦٢٢/١٠٧) بتاريخ ١٩٦٦/٢/٧ .

(٢) د . ك . و ، وزارة الزراعة (العلاقات) ، رقم الكتاب س/٨٩ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٢ .

(٣) د . ك . و ، ملف رقم (٤٢١٣٠٠/٧٦١) وزارة الزراعة (العلاقات) ، رقم الكتاب س/٨٦ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٢ .

(٤) د . ك . و ، ملف رقم (٤٢١٣٠٠/٧٧١) وزارة الخارجية إلى كافة الوزارات ، رقم الكتاب الاقتصادية ٢٧٠٨/١٠١/٨٢/٧٤٢٩١ بتاريخ ١٩٦٦/٤/٧ .

من ١٩٦٣م لغاية ١٩٦٦م ، قد بلغت قيم متقدمة في التصدير والاستيراد ، إذْ بلغت قيم الاستيراد والتصدير لعام ١٩٦٣م أعلى نسبها بالرغم من حالة التوتر التي شهدتها علاقات البلدين في بداية انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣م وما تبعه من صفاء سياسي بينهما .

إلّا أنَّ ما يلاحظ أنَّ الأجواء السياسية لم تؤثّر كثيراً في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين ، فقد بلغت قيمة السلع المستوردة من الاتحاد السُوفيتيّ لعام ١٩٦٣م (٩،٣٤٦،٢٥٣) دينار ، من مجموع قيمة الاستيراد الكلي والبالغة (١١٣،٩٩٢،٠٠٠) دينار أي بنسبة (٨،٢٠) ٪ ، فيما بلغت الصادرات العراقية للاتحاد السُوفيتيّ (٢٠،٢٩،٦٦٩) دينار من قيمة الاستيراد الكل البالغة (١٦،٧٢٦،٠٠٠) دينار أي بنسبة (١٢،١٣) ٪ ، على وفق ذلك احتل الاتحاد السُوفيتيّ المرتبة الثالثة في قائمة الدول المصدّرة للعراق والمرتبة السادسة في قائمة الدول المستوردة .[١]

بينما انخفضت تلك القيم والنّسب في عام ١٩٦٤م ، فكان مجموع استيراد العراق من بضائع الاتحاد السُوفيتيّ لهذا العام (٧،٥٩٩،٤٤١) مليون دينار من مجموع الاستيراد الكلي البالغة (١٤٧،٤٤٨،٠٠٠) أي بنسبة (٥،١٥) ٪ بينما بلغت صادرات العراق الكلية للاتحاد السُوفيتيّ في العام نفسه (٦٨،١٢٤) من صادرات العراق الكلية والبالغة (١٥،٢٩١،٠٠٠) أي بنسبة (٤،٤٦٪) ليحتل الاتحاد السُوفيتيّ المرتبة الثامنة في قائمة الدول المصدّرة للعراق[٢] ، ولكن في العام ١٩٦٥م

---

(١) وزارة التخطيط ، شعبة التجارة الخارجية ، تجارة العراق الخارجية ، لسنة ١٩٦٣ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦٤ .

(٢) وزارة التخطيط ، شعبة التجارة الخارجية ، تجارة العراق الخارجية لسنة ١٩٦٤ ، مطبعة الحكومة بغداد ، ١٩٦٥ .

شهدت نسبة الاستيراد والتصدير بعض الارتفاع ، فقد بلغ الاستيراد العراقي من الاتحاد السُوفيتيّ (٥٤٢،١١٧،٨٧) من الاستيراد الكلي البالغ (١٦،٢٠٨،٠٠٠) أي بنسبة (٧،٢٧٪) وبلغت صادرات العراق للاتحاد السُوفيتيّ (١٠،٣٢٠،٩٩) من الصادرات الكلية البالغة (١٨٠،١١٩،٠٠٠) أي بنسبة (٥،٧٣٪) [١] .

لكن في عهد عبد الرحمن محمد عارف (١٩٦٦ ـ ١٩٦٨م) دخلت العلاقات العراقية السُوفيتيّة (التجارية ـ الاقتصادية) مرحلة أكثر جدّية وأكثر وضوحاً ولاسيما من الجانب السُوفيتيّ الذي حاول بكل الوسائل (ما عدا العسكرية) إبعاد الولايات المتحدة الأمريكيّة قدر المستطاع من الساحة العراقية ، ولاسيما بعد التحسّن الكبير الذي شهدته علاقات البلدين السياسية والزيارات الكثيرة التي قام بها كبار المسؤولين من الجانبين ، وفي تاريخ ٢٨ أيار ١٩٦٦م ، شكّلت وزارة الصناعة وفداً اقتصادياً ضمَّ الدكتور محمد الغضنفري مدير قسم التصميم والإنشاء الصناعي العام والسيد حسيب الغلامي مدير الديوان العام وسعدون القصّاب مدير المباني الصناعي العام [٢] وانضم إليهم بولص عبد المسيح رئيس المهندسين في مديرية السكك [٣]

ويذكر أنَّ المباحثات جرت بين وفدي البلدين في آذار ١٩٦٦م ، استمرّت المباحثات لمدة اسبوعين جرى خلالها تعديل الكثير من الاتفاقيات والمشاريع . [٤]

وفي تاريخ ٥ آذار ١٩٦٦م تمَّ التصديق في بغداد على اتفاقية تسليم معدات

---

(١) وزارة التخطيط ، شعبة التجارة الخارجية ، تجارة العراق لسنة ١٩٦٥ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦٦ .

(٢) د . ك . و ، ملف رقن (٤٢١٣٠٠/٧٧١) وزارة الصناعة أمر وزاري رقم (٦٠٩) رقم الكتاب ٥٩٣٥/١١/٤٠ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٩ ، ١٣٥ ، ص٣٤٣ .

(٣) د . ك . و ، ملف رقم (٤٢١٣٠٠/٧٧١) وزارة الصناعة .

(٤) د . ك . و ، ملف رقم (٤٢١٣٠٠/٧٧١) وزارة الصناعة .

خاصّة ومعدّات عسكرية أخرى لصالح وزارة الدفاع العراقية .[١]

وفي ٩ تموز عام ١٩٦٦م أعلن في موسكو أنَّ مؤسسة (بروتنوك) السُوفيتيّة قد حصلت من مصلحة المبايعات الحكومية على امتياز بتجهيز العراق (٤٠،٠٠٠) طن من السكّر ، وذلك في مناقصة عالمية كانت قد جرت في ٢٨ حزيران ١٩٦٦م ، اشتركت فيها عشرة مؤسسات من دول مختلفة .[٢]

وفي ٢ آب أعلن في بغداد عن تشكيل لجنة اقتصادية ضمّت ممثلين عن عدّة وزارات عراقية[٣] ؛ وذلك للاجتماع بالجانب السُوفيتيّ الذي وصل إلى بغداد في أيلول ١٩٦٦م والذي ضمَّ عدد من الخبراء وموظفي السفارة السُوفيتيّة وذلك لتعديل الاتفاقية العراقية السوفيتية ، من ناحية شروط الدفع وبعض الجوانب الفنية والتخطيطية[٤] ، واستمرَّ تحسّن العلاقات الاقتصادية والتجارية وتطوّرها بين العراق والاتحاد السُوفيتيّ والذي شكّل انعطافاً مهماً في تاريخ العلاقات بين البلدين ، ويبدو أنَّ الاتحاد السُوفيتيّ حاول الافادة قدر المستطاع من الإمكانيات الاقتصادية العربية بشكل عام وتسفيرها لخدمة أهدافها وتحقيق التقدّم في إطار التنافس مع الدول الأخرى .

وفي بداية عام ١٩٦٧م ، تعاقدت الحكومة العراقية مع الجانب السُوفيتيّ على شراء المكائن الزراعية بمبلغ قدره (٢) مليون دينار عراقي إذ وصلت أعداد كبيرة من المكائن الزراعية المختلفة .[٥]

وفي ٢٧ تشرين الأوّل ١٩٦٧م عقد المستشار الاقتصادي في السفارة

---

(١) الوقائع العراقية ، العراق ، العدد (١٢٨٨) بتاريخ ١٩٦٦/٧/٢١ .

(٢) مجلة الأسواق التجارية ، العراق ، العدد (٦٨١) بتاريخ ١٩٦/١/٤ .

(٣) د . ك . و ، ملف رقم (٤٢١٣٠٠/٨٥٤) وزارة الصناعة رقم الكتاب ١٢٦٨/١١/١٠ .

(٤) مجلة الأسواق التجارية ، العراق ، العدد ١٦٩٥ بتاريخ ١٩٦٦/٨/٢٠ .

(٥) مجلة الأخبار السوفيتية ، العدد (١٨٠/٢٠/١٩) بتاريخ تشرين الأوّل ١٩٦٧ .

السُوفيتيّة مؤتمراً صحفياً في الجناح السُوفيتيّ في معرض بغداد الدولي حضره السير السُوفيتيّ والممثل التجاري والملحق الصحفي ،كما حضر المؤتمر عدد من ممثلي الصحف المحلية العراقية ووكالات الأنباء ، وقد تحدّث (كالنّين) المستشار الاقتصادي في السفارة السُوفيتيّة عن العلاقات العراقية ـ السوفيتية ، وتحدّث بعد ذلك (بيسولين) الملحق التجاري في السفارة السوفيتية ، وقال : إنَّ قيمة التبادل التجاري بين العراق والاتحاد السُوفيتيّ منذ عام ١٠٥٠ ولغاية نهاية عام ١٩٦٦م ، بلغت (٨٥،٥) مليون دينار عراقي وفي عام ١٩٦٦م بلغ حجم التبادل التجاري حوالي (١٢) مليون دينار عراقي [١] .

وفي بغداد عقد بتاريخ ١٨ تشرين الأوّل ١٩٦٧م ، اجتماع تجاري كبير بين العراق والاتحاد السوفيتي ، والاستمرار في تنمية حجم التجارة بين البلدين ومثل الجانب العراقي أحمد الشالجي رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامّة للتجارة ، بينما مثّل الجانب السُوفيتيّ نيكولاي فاسيلين Neckoly Faseleen رئيس دائرة تصدير المكائن والآلات في وزارة التجارة الخارجية السُوفيتيّة وعضوية فيكتور نيكورشيف Vectrot Vekoreshef وديميتري بنزي Demtri Benzi من الممثلية التجارية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، وقد تمَّ الاتفاق على تنمية حجم التجارة بين البلدين ، تماشياً مع خطط الحكومة العراقية والتي تقضي باستمرار مقاطعة البضائع من البلدان التي وقفت إلى جانب إسرائيل ي عدوانها عام ١٩٦٧م . [٢]

وفي بغداد جرى التصديق على اتفاقية تسلّم معدّات عسكرية خاصّة لحساب وزارة الدفاع العراقية ومعدّات أخرى مع شروط دفع المبالغ عنها والتي وقعت

---

(١) مجلة الأسواق التجارية ، العراق ، العدد (٧٥٦٩ بتاريخ ٢٨ تشرين الأول .

(٢) مجلة الأسواق التجارية ، العراق ، العدد ٧٥٦ بتاريخ ٢١ تشرين الأوّل ١٩٦٧ .

بتاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩٦٧م إذ أصبح هـذا القـانون نافـذاً ونشـر في الجريـدة الرسمية العراقية .[١] .

واصل الاتحاد السُوفيتيّ تواجده المكثّف والكبير في العـراق في هـذه الحقبـة ، مستثمراً كل الفرص وفي كل المجالات ، إذْ وصل بغداد بتـاريخ ٢٩ تشـرين الثـاني ١٩٦٧م ، وفد اقتصادي سوفيتي كبير كـان يفتـرض أنْ يضـمَّ أوّلاً (١٤) أربعـة عشر شخصاً لكنه عدل بعد ذلك لأهمّية الزيارة فأصبح (١٧) سبعة عشر شخصـاً برئاسة (سـيمون سكاتشـكوف) رئـيس مجلـس الدولـة للعلاقـات الاقتصـادية الخارجية في الاتحاد السوفيتي .[٢]

وفي بغداد جرت المفاوضات بين وزير النّفط العراقي عبد الستار علي والجانب السُوفيتيّ أسفرت عن توقيع اتفاقية نفطية بين الشركة الوطنية والجانـب السُـوفيتيّ بتاريخ ٢ كانون الأوّل ١٩٦٧م .[٣]

وصرّح وزير النّفط أنَّ العمليات النّفطية التي ستقوم بهـا الجهـات والشـركات السُوفيتيّة تتم بمعرفة الشركة الوطنية العراقية ، ومهمّـة الشـركات إبـداء المسـاعدة فقط ، كما أكّد أنّه جرى إعداد تفاصيل المساعدة التي يقدّمها الاتحاد السُـوفيتيّ إلى شركة النّفط العرقيـة والـتي تتـألف مـن عقـود المسـاحة والحفـر والاستكشـاف الإنتاجي[٤] ، وكان رئيس مجلس إدارة شركة النّفط الوطنية العراقيـة ، أحمـد عبـد الباقي ، قال : بأنه تمَّ تخصيص أربعة مناطق للشركات السُوفيتيّة للعمل بهـا ، وهـي

---

(١) الوقائع العراقية ، العراق ، العدد ١٦٤٠ بتاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ .

(٢) د . ك . و ، ملف رقم (٤٢١٣٠٠/٨٥٤) ديوان مجلس الوزراء العراقي إلى وزارة الصناعة رقم الكتاب ١٠٠٧٢ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٨ .

(٣) محمود حبيب ، اقتصاديات العراق دراسة تحليلية ، دار الطباعة الحديثة ، البصرة ، ١٩٦٩ ، ص ٢٧٧ .

(٤) سعيد عبود السامرائي ، التطور الاقتصادي ، إنماء الصناعي وقواعده في العراق ، بغداد ، ١٩٦٩ ، ص٣٨ .

جنوب الرميلة والبصرة ومنطقة الجزيرة قرب الحدود العراقية السورية .

وتيرة التعاون الاقتصادي بين البلدين بالتصاعد والنّمو إذ جرى بتاريخ ١٦ آذار ١٩٦٤م احتفالية في بغداد أقامها (كريسين) المستشار الاقتصادي السُوفيتيّ في سفارة الاتحاد السُوفيتيّ في بغداد ، لمناسبة الذكرى الخامسة لاتفاقية ١٦ آذار ١٩٥٩م .[١] إذْ تحدّث عن النّتائج التي تحققت بين البلدين جرّاء هذه الاتفاقية التي عززت العلاقات بينهما .

وفي السياق ذاته وافق الجانب العراقي بتاريخ ٢٢ آذار ١٩٦٤م على التصاميم المقدّمة من قبل الاتحاد السُوفيتيّ لبناء معمل السفن في البصرة بموجب العقد المرقم (٣/١٣١) وتمَّ الموافقة على دفع مبلغ قدره (١٢٠١٢٦٨٠٥١٦) دينار عراقي تسديداً للخبراء السوفيت الذين عملوا في مشروع تحسين الملاحة النّهرية بموجب العقد (٠٢/١١٩) ، وشهد بداية عام ١٩٦٥م تطوراً كبيراً في حقل العلاقات العراقية السُوفيتيّة الاقتصادية والتجارية ، فقد وافقت الحكومة العراقية بتاريخ ٧ شباط ١٩٦٥م ، على تشكيل وفد اقتصادي رفيع المستوى برئاسة وزير الصناعة أديب الجادر وعضوية مجموعة كبيرة من المسؤولين لزيارة الاتحاد السوفيتي[٢] ولأهمّية الزيارة ولغرض التمهيد لها ، قابل وزير المواصلات السُوفيتيّ والسفير السُوفيتيّ في بغداد اذبين ابوخارف ، اهتمام المسؤولين في موسكو بالعلاقات التجارية بين روسيا والعراق .

وممّا تقدّم يتضح أنَّ الحكومة العراقية ، وعلى الرغم من علاقاتها المستمرّة مع الاتحاد السُوفيتيّ إلاّ أنّها سعت إلى التعامل مع أكثر من دولة من غير الدول

---

(١) د . ك . و ، ملف رقم (٨٥٠ – ٤٢١٣٠٠/٨٥١) قرارات مجلس التخطيط الاقتصادي رقم الجلسة (٢١) رقم القرار (١) تاريخ القرار ١٩٦٤/١٢/١) تقرير لجنة دراسة وتعديل الاتفاقية العراقية السوفيتية ، و١٩ ص ١٢٩ .

(٢) د . ك . و ، ملف رقم (٤٢١٣٠٠/٨٥٥) ديوان مجلس الوزراء رقم الكتاب ٢٢ في ١٩٦٥/٣/٢٤ .

صاحبة الشركات الاحتكارية والتي كانت تسيطر على السوق النّفطية العالمية ؛ وذلك لتتحاشى ضغط تلك الشركات والتخلّص من محاولة تلك الشركات والتي أرادت إفراغ القانون رقم (٨) لسنة ١٩٦١م من محتواه .[١]

ولهذا كانت سياسة الحكومة العراقية الخارجية وسياستها النّفطية بالتحديد ، تسعى إلى التخلّص من كل ما يعيق تطبيق القانون ، وذلك بتوقيع الاتفاقيات مع دول عدّة ، ومنها الاتحاد السُوفيتيّ الأكثر قرباً وتوجّهاً للعراق في تلك المرحلة .

٣ ـ العقبات والتوجهات المتبادلة بين البلدين :

إنَّ خطوط التلاقي والتوافق بين السياسة العراقية والسوفيتية ، لمّا كان الاتحاد السُوفيتيّ في مقدّمة الدول التي تناضل ضدَّ الاستعمار في العالم ، ولمّا كان العراق يقود الثّورة العربية في نضالها ضدَّ الاستعمار والصهيونية ، إنّهما بالضرورة يلتقيان في مسيرة الثورة العالمية .[٢]

وهذا يعني أنَّ العراق يلتقي في المؤشرات الرئيسية في سياسة الاتحاد السوفيتي ، التي هي معاداة الامبريالية والدعوة إلى السلام ومناصرة الشعوب من أجل الحرية وبناء الاشتراكية .

إنَّ الإيديولوجية لا يمكن النّظر لها بمعزل عن الأمن والمصلحة ، فالإيديولوجية هي التي توجّه المصلحة بصورةٍ عامّة أو بالمقابل فإنَّ أساس الأمن من المستلزمات الضرورية لنجاح السياسة الخارجية لأيّة دولة ، حيث إنَّ القادة السوفيت على تعاقبهم قد استخدموا الإيديولوجية الشيوعية في أكثر الأحيان

---

(١) غصون مزهر حسين المحمداوي ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٥٨ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص١٦٥ .

(٢) نقلا عن حسن محمد طوالبة ، مبادئ أساسية في سياسة العراق الخارجية ، دار الحرية للطباعة والنّشر ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص١٧ – ١٨ .

لتبرير السلوك الخارجي السُوفيتيّ وإضفاء الشرعية عليه .[١]

فالمصلحة الوطنية العراقية مرتبطة بالمصلحة القومية ، حيث تفترض اللقاء على أساسيات من المبادئ والمصالح العامة ، ولا تفرض علاقات الصداقة مع الدول ، وعلى تلاقي الإستراتيجيات وتصبح هذه الأمور المحور الأساس العملي لبناء علاقات صداقة من نمط معين .[٢]

أمّا الاتحاد السُوفيتيّ فالمصالح الحيوية توقفت على أمنه القومي حيث تأثّرت سلباً وإيجاباً بمدى اتساع دائرة نفوذه في المجالات الفكرية والسياسية والاقتصادية فالمصلحة الحيوية هي التي حكمت سياستها في عالم تحكمه سياسة القوة ،[٣] وأصبحت دبلوماسيتها عاملاً أساسياً لتحقيق مصالحها كدولة عظمى .

لذا فإنَّ علاقات العراق مع الاتحاد السُوفيتيّ قد تميّزت بأسس واضحة أوّلها استقلالية العراق المطلقة في السياسة الداخلية والخارجية ... وهناك مصالح بإطار التطوّرات الإستراتيجية مستندة إلى المبادئ ليست مصالح بإطار النّظرة التجارية المرحلية .

إنَّ أبرز معوّق يظهر أمام السوفيت في علاقاته مع العراق هو السلوك السياسي للأخيرة الذي يميل إلى الولايات المتحدة الأمريكيّة خصوصاً في ضوء التوتر الحاصل بسبب الحزب الشيوعي حيث كانت الحكومة العراقية تنظر إلى أنَّ أي حركة انقلابية أو عمليات تخريبية يقف وراءها المعسكر الشيوعي المرتبط بالاتحاد السوفيتي .

---

(١) نقلا عن مظفر نذير طالب ، السياسة الخارجية السُوفيتيّة في الوطن العرابي ١٩٥٣ – ١٩٦٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، ١٩٨٢ ، ص ٩٢ .

(٢) نقلا عن حسن محمد طوالبة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٥ .

(٣) مجلة شؤون فلسطينية ، العدد ١٩٧٣٢٨ ، ١٧ .

المبحث الثالث

العلاقة بين الاتحاد السُوفيتيّ والعراق في حقبة حزب البعث

١. المعاهدات والعلاقات السياسية و الدبلوماسية والإستراتيجية:

بعد قيام انقلاب ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨م الأسود أصبحت العلاقات العراقية السُوفيتيّة متميزة على الصعيد الاقتصادي والسياسي ، حيث أيّد الاتحاد السُوفيتيّ الثورة وعمل على تقويتها ، خصوصاً أنَّ تلك الثورة كانت معادية للغرب ، حيث إنَّ موقف[١] (البعث الإيديولوجي) جعل الحزب يميل صوب الاتحاد السوفيتي ، فإنَّ مشكلاته الداخلية وعزلته الدولية جعلت النّظام يتطلّع إلى دعم الاتحاد السوفيتي .[٢]

وفي نيسان / ١٩٧٢م وقّع العراق معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السُوفيتيّ وأكثر من أي شيء آخر ، وكانت المعاهدة اعترافا بكون الدولتين تعتمدان على

---

(١) كانت الإيديولوجية البعثية هشة وخطيرة بشكل كبير لبناء هوية عراقية ، لم يكن لرسالة الحزب المحددة سوى القليل من قوة الجذب في القسم الداخلي من البلاد ، وقد أثارت شكوكا بين الشيعة وارتيابا كبيرا بين الأكراد في السنتين الأولى من حكم البعث للمزيد أنظر ليام أندرسن ، غاريث ستانسفيلد ، عراق المستقبل دكتاتورية ديمقراطية أم تقسيم ، ترجمة ماجد شبر ، دار العراق ، لندن ، ٢٠٠٥ ، ص١٤٥ .

(٢) نقلا عن فيبي مار ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٩ .

الدعم الدبلوماسي المتبادل للمحافظة على صوت مسموع في الشرق الأوسط .

ولكن العلاقات مع الاتحاد السُوفيتيّ بدأت بالتدهور منذ حرب تشرين الأول/ وحظر النّفط الذي فرض عام ١٩٧٣م ، وتزايدت عائدات النّفط فسمح للعراق بالتخفيف من اعتماده على السوفيت وإتباع سياسة أكثر استقلالاً .[١]

كما أثّر الحزب الشيوعي العراقي على العلاقات بين البلدين[٢] ، حيث إنَّ الحزب الشيوعي في العراق ، كان ملتزماً بمبادئ السياسة السوفيتية ، متطابقاً معها في أغلب قراراتها ورهينةً لمصالح الاتحاد السوفيتي ، بل كان شديد الحرص على أن سياسته لا تنفصل عن الحركة الشيوعية .[٣]

هذا من جانب ، ومن جانب آخر كانت سياسة الاتحاد السُوفيتيّ هي دفع وتشجيع الحزب الشيوعي في العراق كغيره من الأحزاب الشيوعية المحلية المنتشرة في الأقطار العربية ، من أجل تثبيت وجودها وتعزيز مكانتها في الحياة السياسية في العراق ، حيث عوّل الاتحاد السُوفيتيّ على الحزب الشيوعي العراقي في نشر أفكاره ومبادئه وتحقيق أهدافه وإستراتيجيه ، فهذه الأحزاب هي إحدى الأدوات المهمّة

(١) رفض العراق تأييد قرار وقف إطلاق النّار السُوفيتيّ الأمريكي لإنهاء الحرب وبدأ يتجه إلى الغرب للحصول على التكنولوجيا ، بما في ذلك الاتجاه إلى فرنسا للحصول على السلع العسكرية ، للمزيد أنظر : اتجاهات النّفوذ السُوفيتيّ في العالم ١٩٤٥ – ١٩٨٠ دراسات إستراتيجية ، العدد ١٣ ، مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٩٠ ، ص٣٩ .

(٢) أحمد البرصان ، الاتحاد السُوفيتيّ والجزيرة العربية ، جملة شؤون عربية ، العدد ٣٦ ، ١٩٨٤ ، ص٢٣٦ .

(٣) عندما جاء انقلاب ١٧ – ٣٠ تموز كان الحزب الشيوعي العراقي منقسم إلى شطرين ، حيث انتهجت الثورة الانفتاح على الحزب لكن الحزب الشيوعي العراقي كان قد هاجم الثورة وبرجمها ، كما حاول فرض شروط على القيادة السياسية ، وتحالف الأطراف المعادية لها فمد جسور التعاون مع الملا مصطفى البرزاني وحركته المسلحة للمزيد أنظر : مسلم هادي موسى ، نظرات في المسارات السياسية : الحزب الشيوعي ، دار الحرية ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص١٢٠ – ١٠٩ .

في تنفيذ سياسته الخارجية .[١]

إنَّ التصرّفات الخاطئة للحزب الشيوعي العراقي أدّت إلى إعدام بعض الشيوعيين العراقيين الذين قاموا بالتنظيم السياسي السري داخل الجيش ممّا أدّى إلى خروجه من الجبهة وبالتالي انهياره ،لكن سرعان ما وقف ضدَّ الثورة ومسيرتها وتحالف مع أعدائها ، فشهدت العلاقات العراقية ـ السُوفيتيّة حالات من المد والجزر ، إذ أنَّ إعدامات الشيوعيين العراقيين عام ١٩٧٨م أضافت مرارة إلى العلاقات[٢] فضلاً أنَّ في العام نفسه هدد (صدّام حسين) الذي كان يشغل حينئذ منصب (نائب رئيس مجلس قيادة الثورة) بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السُوفيتيّ إذا استمر في مساعدة أثيوبيا في حربها ضدَّ أريتيريا ، وقد فضّل الاتحاد السُوفيتيّ التزام الصمت وعدم الرد على بعض الاتهامات العراقية الموجهة ضدّه ، كما أنَّه اتخذ خلال هذه الأزمات موقفاً حذراً ومعتدلاً ، حيث إنّها في الرابع عشر من تموز/يوليو خصصت جريدة البرافدا السُوفيتيّة مقالاً عن الذكرى العشرين للثورة العراقية ، وأكّدت على (النّتائج المثمرة) للتعاون السُوفيتيّ العراقي في جميع المجالات وبعدئذ طرأ تحسّن مستمر على العلاقات العراقية السوفيتية[٣] إذ أنَّ موسكو لم تستطع التخلي عن التعاون مع بغداد ولم ترغب بذلك ، إذ أنَّ نشاطات بغداد ضدَّ اتفاقية كامب ديفيد ومحاولات إقامة السلام في الشرق الأوسط كانت تثير استحسان موسكو .[٤]

---

(١) سمير عبد الكريم ، موقف الحزب الشيوعي العراقي من الجبهة والتحالف الجمهوري ، مطبعة الأندلس ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص٤١ .

(٢) أليكسي فاسيلييف ، روسيا في الشرقين الأدنى والأوسط من الرسولية إلى البراغماتية ، ترجمة المركز العربي للصحافة والنّشر ، مكتبة مبدولي ، بلا سنة ، ص١٩٩٤ – ١٩٩٥ .

(٣) أحمد البرصان ، مصدر سبق ذكره ، ص٨١ .

(٤) أليكسي فاسيلييف ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩٥ .

٢ ـ العلاقات الأمنية والاتفاقيات التسليحية:

يعتبر الاتحاد السُوفيتيّ من أهم المصدّرين للسلاح في الشرق الأوسط ، خاصّةً بعد تولّي خروشوف السلطة منتصف الخمسينيات ، وأتباع سياسة الانفتاح نحو العالم[١] ، وكان لدخول السوفيت في تجارة السلاح الدولية إلى تحقيقها ، كون تصدير السلاح هو إحدى تنفيذ السياسة السوفيتية ، ووسيلة مهمّة لنجاح الإستراتيجية السُوفيتيّة من النّاحيتين السياسية والاقتصادية .

لقد كان العراق في مقدّمة الأقطار العربية التي تتطلع إلى الحصول على السلاح السوفيتي ، وبالمقابل كان الاتحاد السُوفيتيّ يولي اهتماماً متزايداً باحتياجات العراق من السلاح ، فعقد العراق أول اتفاقية له لشراء السلاح من الاتحاد السُوفيتيّ بعد وقت قصير على قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م وعودة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين وخروج العراق من حلف بغداد ، ثمَّ أعقبتها صفقتان خلال عامي ١٩٦١،١٩٦٠م ، وقد ازداد التعاون العسكري بين العراق والاتحاد السُوفيتيّ بعد عام ١٩٦٨م بصورة كبيرة ، وكان ذلك يعود إلى عدّة اعتبارات ، فالقيادة في العراق وبعد نجاح انقلاب ١٧ ـ ٣٠ تموز ، سعت إلى نهوض العراق في كافة الميادين والقطاعات ، وشمل ذلك القطاع العسكري ، أرادت بناء القوات المسلحة العراقية بناءاً عقائدياً وسياسياً وتنظيمياً وبأساليب متطورة وحديثة وعلمية ، فتطلّب الأمر الاعتماد أوّلاً على أصدقائه القادرين على رفده بالسلاح والخبرة العسكرية ، فجاء الاتحاد السُوفيتيّ في المقدمة لوجود منافسة متبادلة بينهما أوّلاً ، ولالتقاء الإستراتيجية العراقية والسُوفيتيّة حول عدد من الأهداف ثانياً ، وهذا ما يفسّر اعتماد العراق على السلاح

---

(١) نقلا عن إسماعيل صبري مقلد ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٧ .

السُوفيتيّ بدرجة كبيرة جداً ، واعتبر الاتحاد السُوفيتيّ مصدره الرئيس في الحصول على السلاح والتجهيزات العسكرية الأخرى ، خاصّة في السنوات الأولى من عقد السبعينات ، وقد أراد العراق إنجاز عدد من الأهداف المهمّة :[١]

أ . تعزيز قدراته العسكرية ،للمواصلة في نضاله القومي خاصّة بعد هزيمة العرب في حرب حزيران ١٩٦٧م .

ب . إدراك العراق للأخطار والتهديدات التي تواجه منطقة الخليج العربي ، خاصّة بعد ازدياد أهمّيتها الإستراتيجية في السبعينات بفعل عامل النّفط .

ج . لقد سعى العراق للحفاظ على وحدته الوطنية من خلال اعتماده على الدعم العسكري السُوفيتيّ لمواجهة التمرّد الكردي في الشمال ،كذلك تسليح جيشه ضدَّ إيران .

د . كما كان لمعاهدة الصداقة والتعاون العراقية السُوفيتيّة لعام ١٩٧٢م ، بالغ الأثر على تطوّر العلاقة التسليحية بين العراق والاتحاد السوفيتي ، فمثلاً كان العراق أوّل دولة تحصل عام ١٩٧٣م من الاتحاد السُوفيتيّ على قاصفات متوسطة المدى نوع تي ـ ٢٢ وعلى دبابات قتال رئيسية نوع تي ـ ٦٤ عام ١٩٧٦م ، وعلى طائرات ميك ـ ٢٧ للهجوم الأرضي عام ١٩٧٧ ، وقد ازدادت قيام صفقات الأسلحة فكانت قيمتها في عام ١٠٧٦ حوالي مليار دولار وقد ازدادت إلى (٣،٦) مليار دولار في عام ١٩٧٨ .[٢]

ولابدَّ من إلاشارة إلى أنَّ الاتحاد السُوفيتيّ في عقد السبعينات كان قد اتبع سياسة التلاعب في مد أو إيقاف أو سحب السلاح عن العراق تبعاً لمصالحه وأهدافه ومواقفه السياسية من العراق أو المنطقة ، مما جعل العراق أنْ يتبع سياسة

(١) المصدر نفسه ، ص٢٧ .

(٢) إسماعيل صبري مقلد ، مصدر سبق ذكره ، ص٦١ – ٦٢ .

تنويع مصادر السلاح ولاسيما السلاح الفرنسي .[١]

٣ ـ العلاقات التجارية والاقتصادية:

خلال العقد الأوّل من استلام البعث للسلطة أبرمت الحكومة العراقية عدداً كبيراً من الاتفاقيات مع الاتحاد السوفيتي ،هذه الاتفاقيات شملت الكثير من أوجه التعاون الاقتصادي والتجاري وتنظيم المدفوعات ،هذه الاتفاقيات عكست رغبة مشتركة في تنمية العلاقات الاقتصادية وبشكل منسجم مع تطور العلاقات السياسية بين البلدين .

لابدَّ من الإشارة أنَّ السياسة الاقتصادية الخارجية التي انتهجها الاتحاد السُوفيتيّ عبارة عن تجسيد لأفكار لينين ،حيث تتميز الصادرات السُوفيتيّة بكون معظمها يستخدم في القطاع الحكومي من الاقتصاد العراق ،إذ تميّزت العقود التي دفعت بين المؤسسات السُوفيتيّة والعراقية بأنّها عقود طويلة الأمد فضلاً عن أنّها أتاحت فرصة إجراء توريدات أكثر انتظاماً وتخطيطاً ،ومن أمثال هذه العقود التي وقعتها مؤسسة (بروم سبرية إمبورت) السوفيتية[٢] للتجارة الخارجية لغرض تجهيز العراق بالحديد ومنتجاته .حيث فتحت اتفاقية عام ١٩٦٩م التعاون الاقتصادي والفني آفاقا واسعة في مجال تطوير صناعة النّفط الوطنية العراقية ثمَّ اتفاقية أخرى وقعت في ٨ نيسان من العام نفسه حول مواصلة التعاون الاقتصادي والتكتيكي بين البلدين وقد نصّت الاتفاقيتان على أنْ يقدّم الاتحاد السُوفيتيّ قرضاً يصدّر بموجبه إلى العراق المكائن والمعدّات لتطوير الصناعة ويقدّم المساعدة

---

(١) نقلا عن نجيب عبد المجيد نجم الونداوي ، مصدر سبق ذكره ، ص٩ – ١٠ .

(٢) التجارة السُوفيتيّة العراقية تتطور بنجاح ، مجلة الأخبار السُوفيتيّة مصدرها وكالة توفوستي ، بغداد ، ١٩٧٢ ، ص١٧ .

الفنية اللازمة للغرض المذكور [١] .

وفي ١٩٦٩/١/١٧م تمَّ التوقيع على اتفاقية التعاون في مجال الثروة السمكية والتي تضمّنت اتفاق العراق والاتحاد السُوفيتيّ على إجراء البحوث المشتركة ، وتقديم المساعدة السُوفيتيّة إلى العراق لتطوير الثروة السمكية . [٢]

حيث وصلت باخرة أبحاث سوفيتية (مليسلتيل) بموجب اتفاقية التعاون الفني في مجال الثروة السمكية إلى البصرة للأبحاث العلمية في النّباتات والحيوانات المائية [٣] .

وفي عام ١٩٧٢م ذهب السيد (مرتضى سعيد عبد الباقي) وزير خارجية العراق آنذاك إلى موسكو في التاسع عشر من تموز ١٩٧٢م في زيارة رسمية استغرقت يومين من أجل تبادل وثائق إبرام المعاهدة مع السيد (أندريه غروميكو) وزير الخارجية (١٩٥٧ ـ ١٩٨٥) حيث إنَّ هذه المعاهدة خلقت قاعدة متينة قانونية طويلة الأمد لمتابعة وتوطيد أواصر الصداقة وتوسيع التعاون الشامل بين البلدين ، وهي تفتح المزيد من الآفاق الملائمة لتطوير العلاقات السُوفيتيّة العراقية تطويراً شاملاً . [٤]

وتوّج التعاون السُوفيتيّ العراقي بعقد معاهدة الصداقة العراقية السُوفيتيّة عام ١٩٧٢م ، وفي خضّم زيارة نائب رئيس مجلس قيادة الثورة آنذاك صدّام حسين إلى موسكو أبدى رغبته بالتحالف الإستراتيجي المتين مع الاتحاد السوفيتي ، وفي

---

(١) التجارة السويتية العراقية تتطور بنجاح ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧

(٢) د . ك . و ، ملف رقم ٤٢١٣٠٠/٨٥٤ ، وزارة المواصلات الديوان ، الاتفاقيات الاقتصادية المعقودة بتاريخ ١٩٦٥ – ١٩٧٠ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) مجلة الأخبار السوفيتية ، مصدرها وكالة نوفوستي ، بغداد ، العدد ١٥ آب ١٩٧٢ ، ص١٨ .

نيسان تمَّ التوقيع على المعاهدة لخمسة عشر عاماً ، حيث نص الاتفاق على التعاون في الجوانب العسكرية ، والسياسية والاقتصادية مع القيام بمشاورات منتظمة في الشؤون الدولية التي تهم كلا الطرفين ، ولم تنص المعاهدة على المساعدة المشتركة عند اندلاع أعمال حربية ، ولكن تمّت الإشارة إلى أنَّ كلا الطرفين سيستمران بتعزيز القدرات الدفاعية لبعضهما وتنسيق مواقفهما عند حدوث تهديد للسلام ، وفي الجانب السُوفيتيّ كان ذلك الأمر يعني استمرار تزويد المعدّات العسكرية والتدريب ، على مستوى رفيع ، أمّا بالنّسبة للجانب العراقي كان يعني [١] حرية الوصول إلى الموانئ والمطارات العراقية ، بيد أنّه لم يكن يعني منع تسهيلات لإقامة قواعد ، وفي جزء من الاتفاقية تمَّ السماح للسوفيت باستخدام ميناء أم قصر ، ووجوب طلب إذن عند كل زيارة . [٢]

وفي نفس العام وقّع بروتوكول بين الحكومتين العراقية والسُوفيتيّة في تطوير حقول الرميلة الشمالية العراق ـ الاتحاد ، إنّ استثمار حقل الرميلة الشمالي وهو أول حقل نفط وطني كبير أرسى أساس متين لمواصلة تطوير التعاون السُوفيتيّ العراقي المتكافئ في جميع المجالات ، ولاشك فإنَّ نجاح تأميم شركة نفط العراق كان يتطلّب خطوات حاسمة ، ولكن هذه الخطوات ما كانت تتحقق إلاّ مع وجود ظروف ملائمة داخلياً وخارجياً ، فقد كان لابدَّ من ضمان وحدة قوى الشعب العراقي التقدمية ، وتطوير صلات العراق بالقوى الثورية الأخرى في العالم العربي فضلاً عن صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتي . [٣] حيث تمَّ الاتفاق في عام

(١) فيبي مار ، تاريخ العراق المعاصر البحث في السلطة ، ترجمة مصطفى نعمان أحمد ، مكتبة مصر ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص٣٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٤٠ .

(٣) مجلة الأخبار السوفيتية ، مصدرها وكالة نوفوستي ، بغداد ، العدد ١٦ آب ١٩٧٢ ، ص٣ .

١٩٧٢م بين جمهورية العراق والاتحاد السُوفيتيّ حول شراء النّفط الخام من العراق ، وكذلك تمَّ توقيع بروتوكول المفاوضات بين وزير الصناعة العراقي ووزير الصناعة السُوفيتيّ صناعة صيد الأسماك ، وكذلك وضع العراق والاتحاد السُوفيتيّ بروتوكول التعاون في مجالات الألعاب الرياضية بين الاتحاد السُوفيتيّ والعراق .

وفي ١٩٧٣/١١/٣م تمَّ التوقيع على اتفاقية تطوير التعاون الاقتصادي والفني بين الدولتين ، حيث وافق الاتحاد السُوفيتيّ على تقديم المساعدة الفنية لتنفيذ المشاريع في العراق .[١]

١ـ المحطة الكهربائية في النّاصرية بسعة (٧٥٠) ميكا واط .

٢ـ المحطة الكهروحرارية في الموصل بسعة (٣٠٠) ميكا واط .

٣ـ معمل الإسمنت في جنوب العراق .

٤ـ مشاريع تجهيز مياه الشرب في الأرياف .

٥ـ مشاريع الكهرباء الريفية .

٦ـ مشروع قناة بحيرة الثرثار نهر دجلة .

ولغرض تمويل وتنفيذ هذه المشاريع ، قدّم الاتحاد السُوفيتيّ للعراق قرضاً مقداره (٦٤،٢) مليون دينار وبفائدة سنوية تقدر بنحو ٢،٥٪ يتم تسديد أجزاء القرض المستعملة ، بستة أقساط غير متساوية ، حسب أقسام المشروع ، واعتباراً من تاريخ كل قسم ، إضافة إلى وثائق إبرام معاهدة للتعاون السياحية بين العراق والاتحاد السُوفيتيّ وكذلك اتفاقية التعاون القضائية والقانونية[٢] . وفي ١٩٧٥/١٢/٢١م تمَّ التوقيع على اتفاقية لتطوير التعاون الاقتصادي والفني بين

---

(١) راجع تقرير وكالة نوفوستي السُوفيتيّة في ١٩٧٥/٨/١٦ ، أرشيف دار الجماهير للصحافة ، رقم الملف (٢٤٠/٩) .

(٢) مجلة الأخبار السوفيتية ، مصدرها وكالة نوفوستي ، العدد ٦ لعام ١٩٧٥ ، ص٧٤ – ٧٥ .

الدولتين ، حيث قدّم الجانب السُوفيتيّ قرضاً للعراق مقداره (٤٧،٩) مليون دينار وبفائدة سنوية قدرها (٢،٥٪) لتمويل بعض المشاريع التنمية في العراق ، وفدا ١٩٧٦/٥/٣١م ، والتوقيع على اتفاقية أخرى لتطوير التعاون الاقتصادي والفني بين الدولتين ، حيث زيد بموجبها القرض الممنوح بموجب الاتفاقية السابقة إلى (٩٩،٢) مليون دينار ، أي بزيادة قدرها (٥١،٣) مليون دينار لتنفيذ عدد المشاريع الصناعية والزراعية في العراق وبالمساعدة الفنية السوفيتية .[١]

وفي عام ١٩٧٧م عقدت اتفاقية التعاون بين الجهاز المركزي للإحصاء العراقي والسوفيتي ، ثمَّ شهدت العلاقات في عام ١٩٧٨م مرحلة مهمّة وحاسمة عندما قام (صدّام حسين) وكان في منصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة آنذاك بزيارة رسمية لموسكو في كانون الأوّل من ذلك العام ، حيث التقى بزعيم الحزب الشيوعي ليونيد برجينيف ورئيس الوزراء أليكسي كوسيفيف ، وتمَّ خلال هذه الزيارة التوقيع على اتفاقيتين بين الاتحاد السُوفيتيّ والعراق لتوسيع التعاون الاقتصادي والفني بينهما وصدر بيان مشترك أدان اتفاقية كامب ديفيد ، وأعرب الاتحاد السُوفيتيّ عن نيته بتقوية قدرات العراق الدفاعية[٢] ، وكانت معاهدة الصداقة والتعاون العراقية ـ السُوفيتيّة لعام١٩٧٢م بالغ الأثر على تطور العلاقة التسليحية بين العراق والاتحاد السوفيتي ، فمثلاً كانت دولة العراق تحصل عام ١٩٧٣م من الاتحاد السُوفيتيّ على قاصفات متوسطة المدى توع ت ـ ٢٢ ، وعلى دبابات قتال رئيسية نوع تي ـ ٦٤ عام ١٩٧٦م ، وعلى طائرات ميك ـ ٢٧ للهجوم الأرضي عام ١٩٧٧م ، وقد ازدادت قيم الصفقات التسليحية ، فكانت تقدّر بنحو مليار

---

(١) د . ك . و ، وزارة الاقتصاد ، نصوص الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية ملف ٨٥٣ ، ١٩٧٢/٧/١٢ و ١٩٧٤/٥/١٥ .

(٢) حميدة سميسم ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٩ .

دولار في عام ١٩٧٦م ، وازدادت إلى (٣،٦) مليار دولار في عام ١٩٧٨م [١] .

وشهدت العلاقات العراقية السُوفيتيّة تراجعاً نسبيا عام ١٩٨٠م عندما أطلق العراق برنامجه النّووي بمساعدات فرنسية ، حيث أنشئ مركز أبحاث أوزيراك في التويثة جنوب بغداد ونتيجة إلى تنويع مصادر تسليحه مع دول أخرى ، مثل فرنسا ويوغسلافيا ورومانيا وغيرها [٢] الأمر الذي أثّر نسبياً في مجرى العلاقات لكن بعد عام ١٩٨٣م عادت العلاقات إلى مجاريها على إثر الحملة الإيرانية ضد حزب تودة الشيوعي واتهامه بالخيانة لصالح الاتحاد السوفيتي ، وطردها عدد من الدبلوماسيين العاملين في ايران حيث استأنفت العلاقات العراقية الروسية ، وتم إرسال الأسلحة الروسية إلى العراق فضلاً عن زيارة (صدام حسين) إلى موسكو في ١٦ أيلول ١٩٨٥ والذي شكّل تحوّلاً أساسياً في مجرى العلاقات [٣] .

---

(١) نقلا إسماعيل صبري مقلد ، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي ، مصدر سبق ذكر ، ص٦١ – ٦٢ .

(٢) أنظر العلاقات السُوفيتيّة ـ العراقية بعد عام ١٩٨٠ ، على الرابط

http : //www . aljazeera . net .

(٣) نجيب عبد المجيد نجم الونداوي ، سياسة روسيا الاتحادية تجاه الوطن العربي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، جامعة المستنصرية ، ٢٠٠٤ ، ص٩ – ١٠ .

المبحث الرابع
العلاقات الروسية (بعد الانهيار) العراقية في حقبة حزب البعث

عقب الغزو العراقي للكويت في ١٩٩٠/٨/٢م أعلن الاتحاد السُوفيتيّ رفضه للغزو ، وطالب العراق بالإنسحاب من الكويت ، وأيّد التحالف الدولي ضدَّ العراق سياسياً ودبلوماسياً داخل مجلس الأمن ، ووافق على القرارات الخاصّة بفرض عقوبات على العراق والتدخل دبلوماسياً لاقناع العراق بالانسحاب من الكويت وقد ارتبط هذا جزئياً بظروف تفكك الاتحاد السُوفيتيّ ، الذي حدث رسمياً من ٢١ / كانون الأوّل / ديسمبر ١٩٩١ باستقالة الرئيس الروسي ميخائيل غورباتشوف وقد شهد الموقف الروسي في فترة ما بعد الغزو العراقي تحولاً نسبياً ، حيث اتجهت روسيا إلى تأييد العراق هذا من جهة ، ومن جهة أخرى الوضع الاقتصادي الذي يمر به الاتحاد السُوفيتيّ الذي فرض عليه تأييد بعض القرارات التي أصدرها مجلس الأمن .

سنحاول في هذا المحور تسليط الضوء على الموقف الروسي من فرض العقوبات على العراق وتداعيات ما بعد حرب الخليج

١ ـ الموقف الروسي ازاء فرض العقوبات على العراق

بعد دخول القوات العراقية إلى الكويت في ٢ / ٨ / ١٩٩٠ بساعات عدّة عقد مجلس الأمن جلسة في الساعة الرابعة وخمس أربعين دقيقة صباحاً بتوقيت

نيويورك بطلب من مندوب الدائم للكويت والمندوب الدائم للولايات المتحدة الأمريكيّة ،أصدر المجلس في نهاية الجلسة القرار ٦٦٠/ ١٩٩٠ الذي أدان فيه انتهاك العراق لسيادة دولة الكويت ، وطالب بأنْ يسحب العراق قواته جميعها فوراً ومن دون قيد أو شرط التي كان فيها في ١٩٩٠/٨/١ .[١]

لقد كان موقف الاتحاد السُوفيتيّ بعد اندلاع أزمة الكويت محرجاً بسبب شكل الموقف الذي عليه أنْ يتّخذه تجاه العراق فإمّا أنْ يؤازر حليفه التقليدي العراقي ،أو الوقوف مع التحالف الدولي ضدَّ العراق ، وما يقابله من الحصول على المساعدات المرجوة من أجل النّهوض بالواقع الاقتصادي المتردي ، الذي يعاني منه الوضع الداخلي السُوفيتيّ وتبني سياستي البيروستريكا والغلاسوف ، فكان الموقف السُوفيتيّ مؤيّداً للعقوبات التي فرضتها الامم المتحدة على العراق ، وأعطى موافقته على القرار رقم (٦٦٠) الذي يدين العراق ويطالب بالانسحاب من الكويت ،كما أيّد القرار ٦٦١ الذي ينص على فرض عقوبات اقتصادية على العراق ، وقام الاتحاد السُوفيتيّ بقطع الامدادات العسكرية جميعها عن العراق ، إلاّ أنّه رفض في الوقت نفسه خيار اللجوء إلى القوة العسكرية ضدَّ العراق ، وجاء تأكيد هذا في لقاء غورباتشوف مع جورج بوش في تشرين الأوّل/ ١٩٩٠ إذ رفض غورباتشوف خيار اللجوء إلى القوة العسكرية وعارض إرسال قوّات عسكرية أمريكية وغربية إلى منطقة الخليج العربي وكان ذلك خوفاً من زيادة الوجود الأمريكي في الخليج ، وبهذا أبدى السوفيت نوعاً من الموازنة بين ارتباطاتهم التقليدية مع العراق من جهة ، وسعيهم في الحصول على المساعدات الاقتصادية الدولية ، ومن جهة أخرى التراجع عن

(١) قرار ٦٦٠ ، موقع الأمم المتحدة ، على الرابط

http//www . UN . org .

المحدد العقائدي في سلوكهم السياسي لصالح المحدد المصلحي [١] .

وفي الوقت الذي حاولت الولايات المتحدة الأمريكيّة وبريطانيا التمسّك بالاجماع داخل مجلس الأمن على نحو يؤدي إلى استمرار العقوبات حتى يستجيب العراق إلى قرارات مجلس الأمن كافّة ، نجح العراق عن طريق الاستجابة لبعض قرارات مجلس الأمن المعارضة لاستمرار العقوبات (روسيا وفرنسا والصين) ومعاودة التحرّك صوب بعض الدول العربية وبلورة مواقف محددة تقر بالتجاوب العراقي مع قرارات مجلس الأمن ، ومن ثمَّ ضرورة انهاء معاناة الشعب العراقي ، [٢] حيث شهد مجلس الأمن أثناء عام ١٩٩٤ خلافات حادّة بين الولايات المتحدة الأمريكيّة وبريطانيا من جهة ، وروسيا وفرنسا والصين من جهة أخرى على نحو حال دون صدور البيان الروتيني الذي كان يصدره مجلس الأمن غداة كل تجديد للعقوبات على العراق نتيجة مطالبة روسيا وفرنسا والصين بإدخال تعديلات على البيان يشير إلى التعاون العراق في مجال نزع أسلحة الدمار الشامل ؛ وذلك من أجل تشجيعه على مواصلة التعاون ، في حين دعت الولايات المتحدة الأمريكيّة وبريطانيا إلى ضرورة الحفاظ على الصيغة التقليدية من دون تغيير إلى حين التزام العراق بكل القرارات ، واسفرت الخلافات عن تجديد العقوبات من دون صدور البيان ، وهذا كان بداية الانقسام بين الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن [٣] ، وبعد منتصف

---

(١) محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج اوهام القوة والنّصر ، القاهرة ، مركز الاهرام للترجمة والنّشر ، ١٩٩٢ ، ص ١٦٦ .

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٤ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ص ١٢٩ ـ ١٣٠ .

(٣) عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، العلاقات العراقية ـ الروسية الوضع الراهن وافاق المستقبل ، ندوة ماذا بعد فشل العقوبات الذكية (الغبية) مركز الدرسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١ ص ٣ .

التسعينات انطلق العراق نحو إحياء تحالفه القديم مع الاتحاد السُوفيتيّ بتحالفٍ جديد قوامه التوقيع على سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية مع روسيا (وريثه الاتحاد السُوفيتيّ) في ميدان التنقيب عن النّفط ، وإعادة إعمار المنشآت المدمّرة جرّاء حرب الخليج عام ١٩٩١م ، وأبدت روسيا استعدادها لدعم إنهاء العقوبات في كانون الثاني / يناير ١٩٩٥م ، وفي ضوء ذلك عقد سعدي مهدي صالح رئيس المجلس الوطني العراقي آنذاك في اثناء زيارته إلى موسكو سلسلة لقاءات مع المسؤولين الروس لمناقشة الموقف الروسي من العقوبات ، وفي إثر ذلك أعلن رئيس الوزراء الروسي آنذاك فيكتور تشير نوميريدين عن استعداد روسيا لتشجيع الرفع التدريجي للعقوبات وعبر رئيس مجلس الدوما آنذاك ايفان ريبيكين عن دعمه الشديد للنظام العراقي السابق واصفاً مسألة بقائه أو زواله تعود إلى الشعب العراقي ذاته وليس من حق أيّة دولة أخرى سلب ارادته وحقوقه .

وبعد رفض العراق قرار مجلس الأمن المرقم ١٢٨٤ / ١٩٩٩م ، أخذت قضية إعادة هيكلة العقوبات المفروضة على العراق تنتشر من أجل إجبار العراق على الامتثال لقرارات لمجلس الأمن[١] ، فطرحت الولايات المتحدة الأمريكيّة بعد تسلّم جورج بوش الرئاسة في مطلع عام ٢٠٠١م ما أسمته (العقوبات الذكية) بعدما تبلور رأي عام دولي ينادي بضرورة إنهاء العقوبات التي تصرُّ الولايات المتحدة الأمريكيّة على استمرارها[٢] ، فجاء رفض الرئيس صدّام حسين السابق

(١) جيف سيمونز ، التنكيل بالعراق العقوبات القانون والعدالة ، ط ٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص ص ٩٦ ـ ٩٧ .

(٢) ديفيد كورترايت واخرون ، العقوبات الذكية اعادة هيكلة سياسة الأمم المتحدة ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٢٦٨ ، ٢٠٠١ ، ص ص ٤٣ ـ ٤٤ .

المقترحات التي قدّمتها كل من الولايات المتحدة الأمريكيّة وبريطانيا لتحقيق العقوبات المفروضة على بلده وقال الرئيس العراقي " إنَّ العقوبات قد فشلت ، وأنَّ البديل هو الرفع الكامل لها "[١] .

إنَّ الوضع الإقليمي القائم والحيلولة دون اختلاله ، وذلك من خلال السعي إلى عقد الاتفاقيات العسكرية والأمنية من دون المنطقة العربية تمهيداً للتعاون العسكري الواسع ، وأنَّ هذه الحقيقة هي التي دفعت الروس لدفع العراق بالاعتراف بالكويت لإبراز دورهم المتوازن في حفظ الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي ، وطمعاً في الحصول على العملات الصعبة ، ولابدَّ من الاشارة أنَّ الكويت لضمان تحقيق أمنها وحصار العراق وإجباره على تنضيد قراراته من جانب واحد ، قدّمت في أعقاب العدوان الثلاثيني على العراق قروضاً بمبلغ (١١٠٠) مليون دولار إلى الاتحاد السُوفيتيّ السّابق تقديراً لمواقفهِ أثناء الأزمة ، كما أنّها سعت إلى التفاوض على شراء سلاح بمليار دولار من روسيا عام ١٩٩٣[٢] ، وكانت بغداد في موقف الاذعان إلى القرارات الأمريكيّة حيث لم تستطيع أنْ تعارض طويلاً فريق التفتيش خوفاً من عملية عسكرية تشنّها الولايات المتحدة الأمريكيّة عليها ، حيث زار وزير الخارجية الروسي سلطانوف العراق واستدعى المسؤول ، واعترض الروس على مشروع العقوبات الذكية لكونه يسبب لها ولشركائها الكثير من المتاعب ، إذْ قال وزير خارجية روسيا آنذاك أيغور ايفانوف إلى وزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول :(إنّنا نرى في المشروع الجديد تهديداً خطراً لمصالح روسيا التجارية والاقتصادية في العراق) ، ويمكن تحديد أسباب الاعتراض الروسي

---

(١) العراق يرفض العقوبات الذكية ، موقع اذاعة بي بي سي العربية في ٢٠٠١/٥/٢١ على الرابط
www . bbcco . uk/hi/arabic/news . .

(٢) نجيب عبد الكريم نجم الونداوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٥ .

على المشروع بالنّقاط الآتية :[١]

١ـ تَحرمُ الفقرة الأولى من المشروع الشركات الروسية التي تتمتع بتزويد العراق بالسلع والمنتجات التجارية ، فضلاً عن السماح لكافّة الدول بأنْ تبيع للعراق أو تمدّه بأي سلع ومنتجات تجارية ، يعني أنَّ لجان الأمم المتحدة ستفرض شركات أو بلدان لتدخل في المنافسة ، وحسب اعتقاد روسيا إنَّ الشركات الروسية لا تستطيع المنافسة إلاّ بدعم عراقي .

٢ـ تسمح العقوبات الذكية للطائرات المدنية غير العراقية فقط بالهبوط والإقلاع من العراق ، وهذا يتعارض تماماً مع الموقف الروسي الذي لايرى أي قرار صادر عن الأمم المتحدة بحظر طيران العراقي المدني ، ووجود هذه الفقرة يعني تأكيد حظر الطيران المدني غير الموجود أساساً على العراق في الوقت الذي كانت تحاول شركات الطيران الروسية الدخول في هذا السوق في العراق .

٣ـ تعطي الفقرة الخامسة من المشروع للأمين العام وحده حق وضع معايير لاختيار الشركات التي يتحوّل لها التعامل في بيع النّفط العراقي ، هذه الفقرة تشل حركة الشركات الروسية التي تمتلك حصّة الأسد من النّفط العراقي ، وفي هذه الأثناء بعث ممثلو الشركات الروسية العاملة في العراق رسالة إلى الرئيس فلاديمير بوتين ورئيس الحكومة الروسية السابق ميخائيل كاسيانوف مطالبين فيها بإتخاذ جميع الاجراءات لمنع إقرار هذا المشروع ، وصوّت ٢٢٢ نائباً في مجلس النّواب الدوما الروسي مع الغاء العقوبات عن العراق وجاء هذا التصويت لدعم القرار السياسي الرسمي الروسي من قضية العقوبات ، وعلى أثر ذلك تطوّرت العلاقات

(١) نقلاً عن د . جمال حسين ، العراق ورقة في مناورات تقاطع المصالح الأمريكيّة الروسية مما شكل العقوبات الذكية التي تريدها روسيا على الرابط

www . matamar . com . .

العراقية ـ الروسية بعد فشل المشروع في مجلس الأمن ، إذْ بعث الرئيس الأسبق صدّام حسين ببرقية شكر وعرفان إلى روسيا ، وبعثت روسيا سفير المهمّات الخاصة نيكولاي كارتزوف إلى بغداد ليؤكّد على ثبات موقف بلاده من نصرة العراق ورفع الحصار عن شعبه والوقوف ضدَّ كل الاجراءات التعسفية التي تتخذها القوى الامبريالية ، وفي العيد الوطني العراقي آنذاك في ٢٠٠١/٧/١٧م أرسل الرئيس فلاديمير بوتين برقية تهنئة إلى الرئيس العراقي هنّأه فيها بهذه المناسبة ، وأكّد على (أنَّ التعاون والعلامات التجارية والاقتصادية بين بلدينا سوف تتقدم بنجاح لصالح الشعبين الصديقين العراقي والروسي) وذكّره بأنَّ روسيا (تعتزم من الآن فصاعداً بذل كل ما يتعلق بتسوية القضية العراقية)[١] ، حيث تبلورت محاولات رفع العقوبات الذكية[٢] عن العراق ، التي بدأت تتلاشى بفعل المعارضة الدولية لها ، أو من أمثلة ذلك تشغيل انبوب النّفط العراقي المار بسوريا والارتفاع الهائل في التبادلات التجارية بين العراق و المملكة العربية السعودية خلال عام ٢٠٠١م وصلت إلى ٣٠٠ مليون دولار ، حيث أصرت الادارتين الأمريكيّة و البريطانية على تعديل نظام العقوبات ، فكان ثمار هذا الاصرار القرار رقم ١٤٠٩ الذي أقرّه مجلس الأمن بالاجماع في ١٤ ايار / مايو ٢٠٠٢م ، وجاء ليسهّل عملية

---

(١) نقلاً عن جمال حسين العراق ورقة في مناورات تقاطع المصالح الأمريكيّة الاتية ما شكل العقوبات الذكية التي تريدها روسيا ؟ على الرابط :

http//www . matamar . com/arabic/analytics/٢٠٠٢٠٤٠٦/٨٣٦٣٥ . htm .

(٢) يهدف المشروع ما يسمى العقوبات الذكية إلى ابقاء سيطرة الأمم المتحدة على عائدات النّفط العراقي وهو لا ينهي العقوبات ، بل يشددها خاصة على السلع التي تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكيّة وبريطانيا ذات استخدام مزدوج ، عسكري ومدني او بالتحديد أنه لايلغي الفيتو الأمريكي أو البريطاني على السلع ذات الاستخدام المزدوج للمزيد أنظر د . ابراهيم علوش العقوبات المعدلة والحرب المستمرة على العراق ، موقع الصوت العربي الحر : ٢٠٠٢/١٢/٢٣ على الرابط

www . Freearabroice . org

ادخال السلع الانسانية ، فإنَّ الطلبات تُفحَصُ على لائحة المواد المسموح بها ، الأمر الذي عطّل مليارات الدولارات من العقود بسبب معارضة الولايات المتحدة الأمريكيّة وبريطانيا لدخول المواد المطلوبة إلى العراق ، أمّا النّظام الجديد فإنّه سيوجد لائحة سلع ممنوعة فإذا لم تكن المواد المطلوبة موجودة في هذه اللائحة سمح لها بدخول العراق ، وقد أدان العراق قائمة السلع المحظورة الملحقة بالقرار ١٤٠٩ / ٢٠٠٢م[١] ، ورفضت روسيا الإضافات المقترحة على القرار ١٤٠٩ / ٢٠٠٢م ، و التي نصّت على أنَّ توافق كل الدول المحيطة بالعراق على وضع نقاط تفتيش ومراقبة دولية على حدودها مع العراق لمنع تهريب النّفط منه والسلع المحظورة إليه ومقابل ذلك تقطع أموال وعائدات النّفط العراقي لدفعها بوصفها تعويضات لتلك الدول الموافقة على وضع حدودها مع العراق تحت الرقابة الدولية كمكافأة ، واصفةً إيّاها على لسان وزير الخارجية آنذاك أيغورايفانوف بأنها استفزازية للعراق .[٢]

ومع سعي الولايات المتحدة الأمريكيّة لاستصدار قرار جديد من مجلس الأمن بشأن عودة المفتشين يتضمّن تلقائية استخدام القوة في حال عدم امتثال العراق لنصوص القرار ، كان لروسيا موقف واضح إذْ رفضت من الأساس فكرة استصدار قرار جديد من مجلس الامن بحكم أنَّ القرار رقم ١٢٨٤ / ١٩٩٩ كان للضغط على العراق في هذا الشأن ، خصوصاً وأن العراق وافق بالفعل على عودة المفتشين دون قيد أو شرط بموجب خطاب وزير الخارجية آنذاك إلى الامم المتحدة في ٢٠٠٢/٩/١٧م إلاّ أنّها وبعد مشاورات مكثّفة مع الدول الصديقة

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) د . ابراهيم علوش ، العقوبات المعدلة والحرب المستمرة على العراق ، موقع الصوت العربي الحر ، مصدر سبق ذكره .

للعراق ، وافقت في النّهاية على استصدار قرار جديد من مجلس الأمـن لاعتبـارات عدّة ، أهمّها خشية أنْ يكون رفضها ذريعة تستعملها الولايات المتحـدة الأمريكيّـة لشن عدوانها على العراق وقد جاءت هذه الموافقة بعدة مشاورات استغرقت أكثـر من أسبوعين استطاعت روسيا بالتعاون مع فرنسا في ادخال أكثر من تعديل علـى مسودة مشروع القرار الأمريكي لاسيما استعمال القوّة في حال عدم امتثال العـراق لنصوص القرار ، مشددة من ناحية أخرى على ضـرورة التـزام العـراق بنصـوص القرار كافّة لتجنّب عدوان أمريكي ضدّه [١] .

إنَّ مرونة الموقف الروسي حول إصدار قرار جديـد ـ يـنظم عمـل المفتشـين على حد زعم الولايات المتحدة الأمريكيّة ـ أكّده وزير الخارجية الروسـي آنـذاك ايغور ايفانوف إذْ قال في ٢ تشرين الأوّل / ٢٠٠٢م :(إنَّ روسيا مسـتعدة لبحـث إصدار قرار جديد من مجلس الأمن بشأن العراق إذا احتاج مفتشوا الأسلحة لذلك للقيام بعملهم أكثر فاعلية) [٢] .

حيث واصلت الولايات المتحدة الأمريكيّة وبريطانيا اسـتعداداتهما العسـكرية للعدوان على العراق واجراءها لأكبر مناورات عسكرية في صحراء الكويـت منـذ عدوانها على العراق عـام ١٩٩١م ، حيـث أفـادت مصـادر عسـكرية في سـلاح البحرية الروسي في أواخر كـانون الأوّل / ٢٠٠٢م أنَّ موسـكو تتحضـر لإرسـال سفينتين من أسطول المحيط الهـادئ إلى الخلـيج العـربي لحمايـة المصـالح القوميـة الروسية سيرغي ايفانوف أعلن في ١٥ كانون الثاني ٢٠٠٣م أنَّ روسيا لـن ترسـل

---

(١) روسيا لا تستبعد إصدار قرار جديد من مجلس الأمن : موقع قناة الجزيرة الفضائية : ٢٠٠٢/١٠/٢ على الرابط

http//www . aljazeera . net/archive/archive?archiv Id=٤٠١٦٦

(٢) المصدر نفسه .

سفناً حربية إلى الخليج خلافاً لما أكّدته هذه المصادر العسكرية ، وأكّد وزير الخارجية آنذاك ايغور ايفانوف أنَّ بلاده لن تشارك في حرب تقودها الولايات المتحدة الأمريكيّة وبريطانيا على العراق .

وعشية العدوان على العراق أكّد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في لقاء مع نظيره الفرنسي السابق جاك شيراك أنَّ نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية يعد هدف المجموعة الدولية وينبغي إتمامه في أسرع وقت ، وأشار أنّه من الضروري التوصّل إلى هذا الهدف بروح الصداقة والاحترام التي تتميّز بها العلاقات الروسية ـ الأمريكية ، وضرورة انبثاق حل يستند إلى مبادىء الأمم المتحدة ، إنَّ روسيا وفرنسا وألمانيا يؤيّدون مواصلة عمليات التفتيش والتشاور مع لجنة انموفيك في إطار القرار رقم ١٤٤١ / ٢٠٠٢م ، (نحن واثقون من أنَّهُ ما زال هناك بديلاً للحرب واللجوء إلى القوة لا يمكن أنْ يشكّل سوى حلّاً أخيراً لروسيا وفرنسا وألمانيا ، ونحن مصممون على إعطاء كل الفرص لنزع سلاح العراق بسلام)[١] .

بعد اندلاع العدوان الأمريكي ـ البريطاني على العراق أصرّت روسيا على عدم مشروعية هذا العمل العسكري وطالبت دول العدوان باحترام سيادة العراق وسلامته الإقليميّة ؛ إذْ جاء في كلمة المندوب الروسي في مجلس الأمن آنذاك سيرغي لافروف في ٢٠٠٣/٣/٢٨م التي أقرَّ فيها مجلس الأمن القرار رقم " ١٤٧٢ " الذي ركّز على الجوانب المتعلّقة بالقانون الدولي الإنساني (لقد اعتمدنا بالاجماع قرار كخطوة أولى اضطررنا لأخذه لضرورة حلٍّ المشكلات الإنسانية للشعب العراقي النّاجمة عن الأعمال العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكيّة وبريطانيا ضدَّ العراق ، ولا يشير اتخاذ هذا القرار بالطبع بأيِّ حالٍ من

(١) نقلاً عن صحيفة بابل العراقية ، العدد ، ٣٥٣٢ ، في ٢٠٠٣/١/١٦ .

الاحوال إلى أيٍّ نوع من إخفاء الشرعية على العمل العسكري الذي يقوم به التحالف انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ولا يترك القرار أيَّ مجالٍ للشك في سيادة العراق وسلامته الإقليميّة ويطالب بإحترام حق الشعب العراقي في تقرير مستقبله السّياسي بصورة مستقلّة وممارسة سيطرته على موارده الطبيعية .[١]

٢ ـ العلاقات السياسية ـ الأمنية

أصبحت الجمهوريات المتسقلة عن الاتحاد السُوفيتيّ تشغل الحدود الجنوبية لروسيا الاتحادية الآن ، بعدما كانت المنطقة العربية تشغلها أيام الحكم السُوفيتيّ ، وبذلك ظهرت هناك مناطق عازلة بين الاثنين ، ولكن انشغال روسيا بمعالجة أزمتها الداخلية وتعرّض المنطقة العربية وخاصّة بعد أزمة الكويت لوجود عسكري أطلسي في منطقة الخليج العربي الذي يعدّه المحللون الروس تهديداً على الأمن القومي الروسي طبقاً لنظرية الأمن الشامل ، وكما يقول فيكتور بوسافاليوك مبعوث الرئيس يلتسن لشؤون التسوية في الشرق الأوسط " إنَّ الروس لن يسمحوا لأنفسهم بالتغاضي عمّا يجري في المنطقة من ألعاب سياسية ؛ لأنَّ مهمّة روسيا الرئيس كانت وما زالت تتمثّل في ضمان الأمن ، وأنَّ أمن الخليج العربي ، واستقرار الأوضاع و حلول السلام بعد انتهاء العدوان على العراق ، أمرٌ يهمُ روسيا بالدرجة الأولى[٢] ، وللمحافظة على التوازن ، وبُعِثَت لجنة عن الأمم المتّحدة المكلّفة بنزع أسلحة العراق والمراقبة برئاسة "والتفتيش هانز بليكس" في الثاني من

---

(١) نقلا عن باسيل يوسف بجك ، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي ١٩٩٠ـ ٢٠٠٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ٤٥٠ .

(٢) نجيب عبد المجيد نجم الواندي ، سياسة روسيا الاتحادية تجاه الوطن العربي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، المعهد العالي ، للدراسات السياسية والدولية ، جامعة المستنصرية ، ٢٠٠٤ ، ص ١٠٣ .

آب من عام ٢٠٠٢م إلى بغداد من أجل دراسة الوسائل الكفيلة بالمراقبة الدولية لبرنامج نزع الأسلحة العراقية ، وسرعان ما أعلنت موسكو أن المقترح العراقي يُمثّل خطوةً مهمّة إلى الأمام نحو حلٍّ دبلوماسي سياسي في إطار قرارات مجلس الأمن ، وقد صدرت آراء مماثلة للموقف الروسي عن الأمين العام للأمم وعدد كبير من الدول منها دول أعضاء في حلف شمال الأطلسي ، غير إنَّ واشنطن ضربت صفحاً هذه المبادرة ، وواصلت التهيئة لتدخل عسكري [١] .

فالبعد الأمني بعد تفكّك الإتحاد السُوفيتيّ تغيّر ؛ إذْ أنَّ التفكير الاستراتيجي لأمنها القومي تقلّص ضمن حدودها السياسية للإتحاد السُوفيتيّ المنحل ، فلم تعد منطقة الشرق الأوسط تمثّل بطناً رخوة لروسيا الاتحادية ؛ حيث عدّت القيادة الروسية جوارها القريب يشكّل تهديداً مباشراً لأمنها القومي وتراجع أهمّية منطقة الشرق الأوسط لصالح منطقة أوروبا الشرقية إلى الموقف من احتلال العراق عام ٢٠٠٣م ، والذي سنتناوله في الفصل الثّاني فضلاً عن عزم الإدارة الأمريكيّة على نشر منظومة الدّفاع الصّاروخي عام ٢٠١٣م في بولندا و تشيك [٢] .

٣ ـ العلاقات التجارية ـ الاقتصادية

بعد فشل البريستروكا وتراجع الإصلاح الاقتصادي والسياسي الّذي أدّى إلى تحوّل واسع في السياسة الروسية والذي دفع القيادة الروسية الجديدة للتحالف مع الدول الرأسمالية الغربية لاعتقادها بأنَّ هذا التحالف سيجنّب روسيا من الوقوع في

---

(١) أفغيني بريماكوف ، العالم بعد ١١ ايلول ، ترجمة أحمد الهاشم فالح السوداني ، دار النّشرالمدى ، دمشق ٢٠٠٦ ، ص ١٨١ .

(٢) نقلاً عن المتغير الجغرافي الروسي وأثره في سياتها الخارجية ، وكالة الانباء الروسية نوفوستي على الرابط :

http/www . ar . rian . ru . com

حالة الفوضى والانهيار ،من خلال المساعدات والاستثمارات الاقتصادية ، ولتحقيق هذا الهدف كان على روسيا أنْ تنتقل من حالة المواجهة إلى التعاون والعمل من أجل السلم والأمن .

إنَّ المواقف المرنة للسياسة الروسية لم تستطع إيجاد الحلول للمشكلات الداخلية المعقّدة السياسية والاقتصادية ،ومع ذلك حاولت روسيا الجديدة الانتقال إلى نظام التعددية السياسية والاقتصادية [١] ،ومنذ مطلع عام ١٩٩٢م وانفراط عقد الجمهوريات السُوفيتيّة السابقة بدأت صفحة جديدة في التعامل الاستراتيجي بين ورثة الاتحاد السُوفيتيّ وأصدقائه وأعدائه في منطقة الشرق الأوسط حيث حكم الوضع الجديد مجموعة من المتغيّرات في العلاقة بين هذه الأطراف وبشكل خاص بين بغداد وموسكو [٢] .

حيث شهدت العلاقات العراقية الروسية تطوراً باتجاه المصالح المشتركة للتبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والغني منذ أواخر عام ١٩٩٤م ،وكانت خطوة باتجاه تعزيز العلاقات التي ظلّت طيلة أربعة عقود راسخةً ومتينةً وكانت قيمة هذه الاتفاقية عشرة مليارات دولار ،كما وجدت روسيا أنَّ القيادة العراقية أمام تدفّق العروض من الشركات الغربية لتطوير حقول العراق النّفطية ،فحرصت روسيا أنْ تكون في موقع الصدارة ،ولاسيما إنَّ الاتحاد السُوفيتيّ السابق قد قدّم للعراق مساعدات فنية في استخراج نفط حقول الرميلة في السبعينات ،لذا فقد أجريت مباحثات مطوّلة خلال السنتين ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣م ،بشأن تطوير حقلي شمالي

(١) نقلاً عن غازي فيصل حسين ، السياسة الخارجية الروسية تجاه المشرق العربي : بين الفاعلية والانكفاء ، من كتاب العرب والقوى العظمى العرب وروسيا ، بيت الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٨ ، ص ١١٢ .

(٢) حميدة سميم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٧ .

الرميلة وغربي القرنة في جنوب العراق من قبل شركتي (زار وبيج نفط) وشركة (لوكويل) ومؤسسه ماشين ايمبورت ، وقد أسفرت هذه المباحثات عن توقيع عقد مع الحكومة الروسية خلال عام ١٩٩٤م لتطوير حقل غربي القرنة والذي قيمته بـ (٧٢) مليار دولار ، حيث تعهدت الحكومة الروسية في البدء بالمشروع دون أنْ يكون لذلك علاقة برفع الحصار عن العراق [١] . وعلى هذا الأساس انطلق العراق بعد منتصف التسعينات نحو إحياء تحالفه القديم مع الاتحاد السُوفيتيّ بتحالف جديد قوامه التّوقيع على سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية مع روسيا (وريثة الاتحاد السُوفيتيّ) في ميدان التنقيب عن النّفط وإعادة إعمار المنشآت الصناعية المدمرة جرّاء حرب الخليج عام ١٩٩١م [٢] . حيث أبدى العراق استعداده لزيادة التعاون مع روسيا ودفع الديون المستحقة البالغة (٧) مليارات دولار بتوريد النّفط إلى روسيا بقيمة الديون وذلك في مباحثات نائب رئيس مجلس الوزراء العراقي آنذاك طارق عزيز ووزير الخارجية الروسي أندريه كوزيريف مطلع عام ١٩٩٦م ، وفي ١٩٩٧/٣/٢١م وقّع وزير الطّاقة الروسي بيوتر روديونوف عقداً في بغداد لتطوير حقل القرنة الغربي في جنوب العراق تبلغ قيمته (٣،٥) مليار دولار ومدته ٢١ عاماً على أنْ ينفّذ العقد بعد رفع العقوبات عن العراق كما حصلت روسيا على عقد بقيمة (٤٠٠) مليون دولار لتوريد قطع غيار للمنشآت النّفطية العراقية على وفق برنامج النّفط مقابل الغذاء [٣] .

وفي عام ٢٠٠٢م عمدت روسيا إلى توثيق روابطها مع العراق حيث وقّعت

---

(١) نقلاً عن حميدة سميم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٢ .

(٢) دحام العزاوي ، العلاقات العراقية الروسية بين الضغوط الأمريكيّة وواقع المصالح المتبادلة ، اوراق اسيوية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد (٥٧) ٢٠٠٠ ، ص ٣ .

(٣) نقلاً عن احمد حسين شحيل ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٧١ ـ ١٧٥ . .

في هذا العام مشروع اتفاق ثنائي للتعاون الاقتصادي والتجاري طويل الأمد تحت إسم (البرنامج طويل المدى لتعزيز التجارة والتعاون الصناعي والعلمي والتقني ، وتقدّر قيمته بأربعين مليار دولار ويشمل البرنامج ٦٧ مشروعاً في قطاعي النّفط والغاز و ٦ مشروعات في مجال الصناعات البتروكيمياوية ، وقد أعربت الإدارة الأمريكيّة عن قلقها إزاء تطور علاقات روسيا العراق محذرةً من أثره في إمكانية تطوير العلاقات الروسية ـ الأمريكيّة .[١]

٤ ـــ انعكاس العلاقات العراقية ـــ الروسية على نظام البعث والمنطقة في عقد التسعينات من القرن الماضي.

إنَّ انعكاسات العلاقات العراقية ـ الروسية على نظام البعث لا يمكن دراسته بعيداً عن تفكك الاتحاد السُوفيتيّ ، حيث تؤثّر المتغيرات المستقلة ذات التأثير في الأحداث المتنامية الواحدة منها في الاخرى ، تأثيراً مستمراً إضافة إلى تأثيرها في التصورات المستقبلية .

حيث فتح انهيار القوة السُوفيتيّة وفشل المؤسسات الاشتراكية ، إنتفاضات سياسة أكثر لأواء .[٢]

شهد عام ١٩٩١م حدثين رئيسين لها أهمّية كبرى على الصعيد الدولي وعلى مستوى الشرق الأوسط وكان لهما تداعيات على السياسة السُوفيتيّة العراقية الأوّل هو تفكك الاتحاد السُوفيتيّ الذي أعلن رسمياً في آب ١٩٩١م ، والثاني إندلاع حرب الخليج ضدَّ العراق والتي دمّرت القوة العسكرية العراقية ، حيث فتح ذلك الباب أمام قيام نظام اقليمي جديد في الشرق الأوسط ، وأصبحت الولايات

(١) نقلاً عن الازمة العراقية الأمريكيّة : الاتجاه نحو الحرب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢ .

(٢) اللأواء : الشدة وضيق المعيشة (لسان العرب ، ج ٣٦) ص ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨ .

المتحّدة الأمريكيّة القوة العظمى في العالم ، ولا بدَّ من الاشارة أنَّ التغيير الكبير في الاتحاد السُوفيتيّ حدث في عام ١٩٨٥م حيث إنَّ وصول ميخائيل غورورباتشوف إلى السلطة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية كان بداية تفجّر الصراعات العرقية والقومية والتي أدّت لاحقاً إلى تفككه ، وأنَّ محاولات غورباتشوف لإصلاح النّظام ضعّفت المؤسسات القديمة مما فتح المشاكل الداخلية التي أضيفت لها المشاكل الخارجية ، وكان الاتحاد السُوفيتيّ يعاني من مشاكل بنيوية وعرقية وديمقراطية ومن الفساد والركود الاقتصادي التي كان لها آثار سلبية على سياستها الخارجية .[١]

والمتتبع للأحداث يجد أنَّ تفكك السلطة المركزية بفعل الخلافات داخل الحزب وخارجه[٢] أثّر على الموقف السُوفيتيّ تجاه القضايا الإقليميّة التي أصبحت محكومة بسياسات الوفاق مع الولايات المتحدة الأمريكيّة ومرتهناً بقانون الحرص على تعزيز المصالح المتبادلة مع واشنطن ، وبعبارة أخرى فإنَّ هناك تراجعاً واضحاً في اهتمامات وأولويات الإتحاد السُوفيتيّ تجاه قضايا العالم الثالث ؛ فالاتحاد السوفياتي بفعل التوجه السياسي الجديد خصص ٨٥ ٪ من أولوياته لإدارة العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية ،[٣] حيث إنَّ غياب الشيوعية خلق فراغاً في النّشاط الايديولوجي الذي يعيش عليه بنو البشر ، والذي بالنّتيجة فتح مجالاً كاسحاً للرأسمالية ، وبعد أنْ مات البديل ما الذي يجير الرأسماليين على أنْ يكونوا

(١) جمال واكيم ، سوريا ومفاوضات السلام في الشرق الاوسط ١٩٩١ ـ ١٩٩٦ ، شركة المطبوعات ، بيروت ـ ، ٢٠١٠ ، ص ص ٥١ ـ ٥٢ .

(٢) محمد زكريا اسماعيل ، النّظام الدولي الجديد بين الوهم والخديعة ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ١٢٣ ، ١٩٩١ ، ص ٨ .

(٣) جاسم محمد عبد الغني ، المتغيرات العالمية وانعكاساتها على الوطن العربي ، مجلية المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ١٣٩ ، ١٩٩٠ ، ص ٩ .

منصفين ؟ ، ما الذي يمنعهم من استغلال موارد البلاد النّامية ؟ .[١]

حيث أدّى تفكك الاتحاد السُوفيتيّ إلى الاطاحة بالمفاهيم كافّة التي تأسس عليها كيانه ، فقد تنحّت جانباً الأسس العقائدية ، وتغيّرت السياسة السُوفيتيّة الرّوسية في دعم الأنظمة الثورية والبحث عن الدولارات التي وجدها في الشرق الأوسط ، حيث قال فيكتور بوسف ليوك ، المبعوث الخاص للرئيس الروسي السابق (بوريس يلتسن) لشؤون الشرق الأوسط عندما يؤكّد للعرب قائلاً : لقد انتهت صلاتنا بالبلدان العربية التي لم تفدنا وأرهقت روسيا ، ولا سيما القروض الطويلة الأجل ، والأكيد أنّها إنطوت من غير رجعة ، وفي هذا الصدد أكّد الرئيس بوتين في رسالة خاطب بها الشعب الروسي ، عندما قال : مدّة عقده من الزمن جربنا كل فكرة سيئة من التخلف من الديون أو خفض العملة . . فلم يبق أمامنا إلاّ فكرة واحدة هي اقرار تشريع إصلاحي حقيقي لكي نستطيع الحصول على إستثمار حقيقي فتبني اقتصاداً حديثاً حقيقياً لهذا فإنّنا سنركّز على طابور المال[٢] .

أمّا بالنّسبة للعراق فأحداث عامي ١٩٩٠ ـ ١٩٩١م كانت مأساوية نتيجة لاجتياح الكويت من قبل صدّام حسين وحرب الخليج التي أعقبتها[٣] ، والتي انعكست على النّظام البعثي .[٤] حيث كان حزب البعث ناجح في ترسيخ قبضته على السلطة والحفاظ عليها ، وفي زمن الفوضى السياسية التي شهدها العراق كان منطق البعث يفترض بقائه كمقدمة منطقية ، وفي أثناء عملية الانشقاق

---

(١) نقلاً عن محمد زكريا اسماعيل ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠ .

(٢) نقلاً عن الصحيفة الحياة اللندنية ، العدد ٣٢٩٧٤ ، الثلاثاء ٩ حزيران ٢٠٠١ .

(٣) اليكسي فاسيلييف ، العدوان على الكويت في مرآة وسائل الاعلام السُوفيتيّة ، على الرابط . . .

(٤) ليام أندرسن وغاربت ستانسفيلد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٢ .

والمعارضة ، إذْ رسخ الحزب شكلاً قاسياً من المجتمع المنظّم فاستخدم أساليب " فرّق تسد " فإنَّ حزب البعث وصدّام على وجه الخصوص لم يعد يتمتّع بشعبية أصيلة وواسعة داخل العراق وخارجه [١] ، وأصبح نظاماً منبوذاً على الرغم من قدرة نظام صدّام البعثي من البقاء بعد حرب الكويت ، واستطاع أنْ يوحّد جهودهُ ضدَّ المعارضة ، وهذا ما بدا واضحاً تراجع قبضة النّظام ، وضعف سطوته بعد الانتفاضة الشعبانية .

(١) ليام أندرسن وغاربت ستانسفيلد ، ص ص ١٥٤ ـ ١٥٥ .

خاتمة الفصل

بعد دخول الاتحاد السُوفيتيّ الحرب الثانية إلى جانب الحلفاء أدرك الاتحاد السُوفيتيّ أهمّية موقع العراق وخطورته لقربه من حدود الاتحاد السُوفيتيّ الجنوبي ، وفي المقابل كان الادراك العراقي للاتحاد السُوفيتيّ كلاعب دولي مهم له تأثير في الساحة الدولية ، ووفقاً لإدراكات الطرفين أقامت الدولتين علاقات دبلوماسية بينهما في عام ١٩٤٤م ، لكن تزايد النّشاط للحزب الشيوعي العراقي المدعوم من الاتحاد السُوفيتيّ فضلاً عن انضمام العراق إلى حلف بغداد عام ١٩٥٥م أدّى إلى توتر العلاقة وانقطاعها ، لكن ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م وانسحاب العراق من حلف بغداد ، وإعلان الاتحاد السُوفيتيّ عن تأييده للثورة ودعمها أسهم في تطوير العلاقة بين الدولتين ويمكننا القول بأن العلاقات العراقية ـ السُوفيتيّة في تلك السنين شهدت شد واضطراب وعدم استقرار في العلاقة نتيجة الأوضاع المتدهورة في العلاقة حتّى ١٧ ـ ٣ تموز ١٩٦٨م حيث تعتبر تلك الفترة الذهبية في تاريخ العلاقة خصوصاً بعد اتفاقية معاهدة الصداقة والتعاون عام ١٩٧٢م والتي أسهمت في تطوير العلاقة في الجانب الاقتصادي والسياسي والأمني والعسكري على حدٍ سواء ، وأصبح العراق له دور إقليمي مؤثر ، والذي يصب في المصلحة الوطنية العراقية ، لكن بعد غزو العراق للكويت تراجعت مكانة العراق الإقليميّة وانكفأ على ذاته ، وفي المقابل تفكك الاتحاد السُوفيتيّ أدى إلى تراجع مكانته على الساحة الدولية ؛ حيث شهدت العلاقة توتراً في حينها ، لكن موقف روسيا من العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على العراق ، أسهم في إعادة العلاقات تدريجياً .

الفَصل الثاني

المَوقفُ الرّوسيّ من التَطَوراتِ السّياسيّة في العراق عَقِب الاحتلال الأمريكي وإسقاط نظام صدّام

شهدت العلاقات العراقية الروسية ما بعد سقوط صدّام متغيرات جديدة أعادت تكوين العلاقة على شكل مغاير وفق قواعد ومصالح الولايات المتحدة الامريكية ، وفي هذا الاطار نجد من الأهمّية دراسة العلاقة السياسية الأمنية بين العراق و روسيا وطبيعة المتغيرات التي طرأت على دور روسيا في العراق بعد الاحتلال الأمريكي وكيف استاطعت روسيا أنْ تتكيف مع تلك التطوّرات المهمّة والتعاطي مع المنظومة السياسية الجديدة في العراق .

وتكتسب تلك المرحلة أهمّية متصاعدة ؛ لأنّها تحدد الاتجاهات السلوكية المتبادلة للطرفين بعد أنْ مرَّ العراق بظروف أجبرت القيمين عليه (الولايات المتحدة الأمريكية) تحديد شروط تحرّك العراق ، لنواياهم وفقاً لمبادئهم في التقرير والمبادرة . . ومدى انعكاسات السياسة الروسية على طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكيّة والعراق ؛ حيث إنَّ كُلّاً من روسيا والعراق مرَّ بظروف وتحدّيات أجبرت كلاً منهما على إعادة تقويم وتغيير أولويات علاقاتهم الخارجية في ظل اختلال نسبي لموازين القوى اقليمياً وعالمياً .

لذا سيتضمن الفصل :

المبحث الأوّل : الموقف الروسي من غزو الولايات المتحدة الأمريكيّة للعراق .

المبحث الثاني : الموقف الروسي تجاه المسار السياسي والنّظام الديمقراطي في

العراق .

المبحث الثالث :الموقف الروسي من الـدور الأمريكـي وتقاطعـات الفـاعليين الاقليميين في المسار السياسي في العراق .

المبحث الأوّل
الموقف الروسي من غزو الولايات المتحدة الأمريكيّة للعراق

١ ـ الموقف الروسي في مجلس الأمن :

تشكّلت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (الأنموفيك) بعد إنتهاء عمل اللّجنة الخاصّة والتي لم تكن بقدر المسؤولية الملقاة على عاتقها ، فشكّلت لجنة الأنموفيك بموجب قرار مجلس الأمن رقم (١٢٨٤) في ١٧ / كانون الثاني / ١٩٩٩م لتحل محل اللجنة الخاصّة فيما يتصل بالتحقق بامتثال العراق للقرارات ذات الصلة ، وأنْ تقوم لجنة الرصد حسب توصية الفريق المعني بنزع السلاح ومسائل الرصد والتحقق المستمرين حالياً ومستقبلاً ، وأنْ تحدد اللجنة مواقع إضافية في العراق يشملها النّظام المعزز للرصد والتحقق المستمرين [١] ، وقد لاقى القرار رفضاً من روسيا في الأمم المتحدة بعد رفضه القرار .

إنَّ روسيا قدّمت إلى مجلس الأمن مشروعاً كان من شأنه أنْ يقر بإنشاء هذه اللجنة إلاّ أنَّ مشروعها لم يأخذ به ، فالمشروع نص على ضرورة تعاون

---

(١) باسيل يوسف بجك ، العراق وتطبيقات الامم المتحدة للقانون الدولي ١٩٩١ – ٢٠٠٣ دراسة توثيقية وتحليلية ، بيروت ٢٠٠٦ ، ص ص ٣٠٥ ـ ٣٠٦ .

العراق الكامل مع هيئة الرصد الجديدة ، وهذه ما لاتقبل بـه روسـيا ، كمـا أنَّ روسيا ذكّرت المجلس أنَّ اللجنة الخاصة تسببت في أنْ توجّه الولايات المتحـدة الأمريكيّة وبريطانيا ضربات واسعة النّطاق للعراق في ظل هذه الظـروف ، فـإنَّ روسيا لا يمكنها أنْ تؤيّد مشروع القرار المعروض علينا [١] ، ووفقاً لهذا الموقـف رفضت روسيا تعيين السويدي رولف ايكيوس رئيساً للجنة الانموفيـك [٢] ، وتم تعـيين هـانز بلـيكس (Hanz Blex) رئيسـاً للجنـة في ٢٧ كـانون الثـاني ٢٠٠٠م ، وقد سبق لايكيوس أن عمل رئيساً للجنة الخاصة بعد فرضه من قبل الولايات المتحدة الأمريكيّة . والحاقاً بالقرار رقم (١٢٨٤) صدر القـرار رقـم (١٤٤١) من مجلس الأمن بتاريخ ٨ تشرين الثاني ٢٠٠٢ [٣] والذي عـالج مـا كانت تفتقر إليه لجنة الانموفيك ، فوسّع من نطاق عملها ومن صـلاحيتها ، كمـا أنَّ السلطات السيادية أصبحت بموجب هذا القرار فوق السلطات الـتي بيـدها ، أي أصبحت بموجب هذا القرار فوق السلطات السـيادية للحكومـة العراقيـة ، بالاضافة إلى الدعم الذي تتلقاه اللجنة من مجلس الأمـن [٤] حيـث إنَّ انتـهاك النّظام العراقي لحقوق الانسان ، فهو نظام ديكتاتوري ، وقد اسـتخدم الاسـلحة الكيماوية ضدَّ شعبه في حلبجة ، وضـدَّ ايـران وبالتـالي ووفقـاً للمـادة (٥١)

---

(١) باسيل يوسف بجك ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠٨ .

(٢) نقلاً عن محمد الغمضي ، فرنسا والعراق عين على المنطقة وعين على الحليف الأمريكي ، على الرابط

www . onislam . net .

(٣) باسيل يوسف بجك ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣١٢ ـ ٣١٣ .

(٤) محمد الحميدي ، برامج العراق المحضورة بين ميراث اللجنة الخاصة والعودة إلى المربع رقم واحد ، على الرابط

www . alzzaman . com .

الخاصة بالدفاع الشرعي عن النّفس ، فإنَّ من حق الولايات المتحدة أنْ تـدافع عن نفسها ضدَّ هذا التهديد ، حتى وإنْ اضطرها ذلك لاستخدام القوة العسكرية وبالنّسبة لمدى مشروعية الحـرب فالولايـات المتحـدة الأمريكيّـة اعتـبرت أنَّ القرار (١٤٤١) الذي ينص على تحذير العراق بأنّه سيواجه عواقب وخيمة إذا لم يتعاون مع فرق التفتيش الدولية ، ويؤكّد أنَّ العراق إنْ لم يلتزم بقرارات الأمم المتحدة وهذا يتيح لها استخدام القوة العسكرية ، لحماية أمنها ، ويـوم السـادس من مارس ٢٠٠٣م أعلن الرئيس بوش صراحة أنَّهُ ليس بحاجة لموافقة مجلـس الأمن على شن الحرب على العراق .

كانت روسيا معارضةً الحرب علـى العـراق حيـث إنَّ الاخـير لا يشـكّل تهديداً للأمن والسلم الدوليين ، وأنّه ليست هناك دالة عـدوان صـريحة تتطلـب استخدام القوة العسكرية ، وبالتالي فإنَّ الحرب على العراق غـير مشـروعة ولا تتفق مع القوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة .

حيث شكلت روسيا وفرنسا وألمانيا معارضة سياسية داخل المجلـس لمنـع الحرب لكن لم تمنعها ، ولكن أجلتها [١] ، وهذا لايعني بأنَّ روسـيا عازمـة علـى مواجهة الولايات المتحدة الأمريكيّة بسبب العراق أو حتى بسبب إستخدام حق النّقض (الفيتو) ضدَّ قرار جديد ، وقالها بوتين في كييف علانيةً : نوعية علاقتنا لا تسمح لنا بالوقوع في مزالق المواجهة ، ويعني بـالطبع الـرئيس الروسـي مـا يقوله ، فيما يجري فإنَّ موسكو تتبع التكتيك الذي اعتادت عليه خـلال حكـم بوتين ويمكن إيجازه بيـدي المفاوضـين الـروس اعتراضـاتهم ليتركـوا الـرئيس

(١) نقلاً عن احمد سيد احمد ، الازمة العراقية ودور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدولي ، الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، على الرابط

www . digtall . aahram . org . eg . articles . aspx؟ .

الروسي يحقق في النّهاية تقدماً أو يحدث اختراقاً في هذا أو ذاك من الاتجاهات الاستراتيجية وأحياناً لا يمتلك مسؤول روسي ـ عدا الرئيس ـ زمام المبادرة ولايستطيع الامساك بها حقاً ولو قدّمها له الرئيس جاهزة [١] .

٢. الاجراءات والسياسات العملية الروسية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية

لقد أسهم التغيير الذي أصاب الفكر الاستراتيجي الأمريكي في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر / أيلول أدّت إلى تفعيل خيار الحرب ضدَّ العراق من خلال موقف الولايات المتحدة الأمريكيّة من أسلحة الدمار الشّامل ، ومن هذا المنطلق أوجدت الولايات المتحدة الأمريكيّة أنَّ أفضل وسيلة هي البدء بالهجوم من أجل عدم اعطاء فرصة للعدو أنْ يهدد الأمن القومي الأمريكي . وعندما بدأت شرارة الحرب الأمريكيّة الاخيرة على العراق بالظهور بدأ كبار المسؤولين الروس بالتحدّث علناً عن رفضهم للخيار العسكري في حل الأزمة العراقية ، وتعد أهم الأسباب تجاه هذا الرأي المصالح الاقتصادية الروسية في العراق التي تعتبر أهم الدوافع في هذا الموقف الرُوسيّ سواء أفي حقول النّفط أم في مجال التسلّح [٢] .

وهكذا اعترضت روسيا الاتحادية على الحرب الأمريكيّة تجاه العراق عام ٢٠٠٣م ، وجاء هذا الاعتراض لاعتبارات استراتيجية واقتصادية ، فالموقف الروسي كان قائماً على الخشية من التداعيات الاستراتيجية التي سوف تنجم عن

---

(١) جمال حسين ، خلفيات المداولة الروسية الأمريكيّة قبل الوصول إلى مجلس الأمن دلالات تشدد لهجة بوتين بعد زيارة برلسكوني ، صحيفة الزمان ، العدد ١٤٥٢ ، على الرابط

www . azzman . net/ azzaman/ftf/articles/٢٠٠٣/٠٣/١٣/٧٨٩ . htm

(٢) مثنى علي حسين المهدواي ، إثر المتغير الأمريكي في العلاقات الروسية العراقية المعاصرة ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد ٤١ ٢٠٠٩ ، ص ٩ .

هذه الحرب ، فروسيا الاتحادية تقلق من وجود قوات أمريكية ضخمة على مقربة من التخوم الجنوبية لروسيا ، فضلاً عن القلق من طبيعة الأهداف اللاحقة التي سوف تسعى الولايات المتحدة الأمريكيّة لتحقيقها ، وما إذا كانت تخشى من أنْ تكون هذه الحرب مقدّمة لإقدام الولايات المتحدة الأمريكيّة على نفط العراق والخليج ، ومن التحكّم في سوق النّفط العالمية ، كما كانت روسيا قلقة أيضاً من انعكاسات الحرب الأمريكيّة على العراق على الميزان الاستراتيجي في الشرق الأوسط .[١]

إذ أنَّ احتلال العراق خطوة ضرورية أولى في قلب المنطقة والتغيرات المفترضة في الشرق الاوسط ، حيث منح العراق بموقعه المتفرّد في قلب المنطقة فضلاً عن إعطاء الولايات المتحدة الأمريكيّة حريّة حركة دائرية (٣٦٠) في كل الاتجاهات دون الحاجة إلى مساندة إقليمية على مستوى السوق كما تطلّب الأمر عند احتلال العراق عام ٢٠٠٣م .[٢]

وبعد أنْ احتلت الولايات المتحدة الأمريكيّة العراق قررت الأولى معاقبة روسيا اقتصادياً جرّاء موقفها المعارض للحرب ، حيث كان لدى روسيا عقود نفطية ضخمة في العراق ، وكانت شركاتها تقوم باستكشاف وإنتاج النّفط في جنوب العراق ، الامريكيون قرروا إلغاء هذه العقود كإجراء عقابي لها لموقفها الرافض للحرب .

وجاء الرد الروسي سريعاً جداً فقد تمَّ إعتقال الملياردير الروسي (خدروفسكي) ونائب في تشرين الثاني ٢٠٠٣م بتهمة التهرب من دفع الضرائب ،

---

(١) مثنى علي حسين المهدواي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩ .

(٢) نقلاً عن سرمد العبيدي ، الاستراتيجية الأمريكيّة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة سياسية ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد ١٢ ، ٢٠٠٧ ، ص ٤٦ .

وأممت الدولة مجموعته النّفطية العملاقة يوكوس ، وجرى اعتقاله بعد لقاء سري بين (خدوفسكي) ونائب الرئيس الأمريكي آنذاك (ديك شيني) في حزيران ٢٠٠٣م ، وبدأ (خدروفسكي) بعد لقائه بـ (ديك تشيني) محادثات مع شركات (أكسون وشفرون) حول توليهم موقع القيادة في (يوكوس) والمشاركة في مستوى ما بين ٢٥ ٪ و ٤٠٪ من الأسهم يهدف إعطاء (خدروفسكي) حق الحصانة الفعلية ضد إمكانية تدخل حكومة بوتين نتيجة ارتباط (يوكوس) بالاحتكارات النّفطية الأمريكيّة العملاقة وبالتالي بواشنطن ، لقد أرادت روسيا أنْ توجّه رسالةً قويةً مفادها أنَّ الحكومة الروسية ما زالت تمسك بزمام الأمور ، وأنَّ لديها معلومات كافية عمّا يجري في الداخل والخارج وكان (فلاديمير بوتين) يدرك أنَّ قيمة التبادل التجاري بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكيّة في عام ٢٠٠١م بلغ ١٠ مليارات يورو ، سبعة أضعاف ونصف الضعف ، وهو ما يعني أنَّه بوسع روسيا الاستغناء عن الولايات المتحدة الامريكية ، ولكنها لا تستطيع الاستغناء عن أوروبا ، لذلك اقترح بصورة ضمنية على أوروبا أنْ يعوّض لها النّفوذ العسكري الأمريكي ، ويؤمّن لها إمداداتها من الطاقة ؛ حتى يكسب الطرف الاوروبي في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكيّة [١] .

وفي تشرين الأوّل ٢٠٠٣م ، أكّد بيان لوزارة الخارجية الروسية إستعداد روسيا للتعاون عن كثب مع الإدارة الأمريكيّة لضمان استصدار قرار جديد من مجلس الأمن بشأن العراق .

إنَّ أوجه الاتفاق بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكيّة حول سبل علاج

---

(١) محمد نجيب السعد ، روسيا بين امجاد الماضي وتحديات المستقبل ، صحيفة الموقف الالكترونية ، فلسطين ، على الرابط

www . almawgef . com/spip . php?article٤٩٦٠٨lang=ar

الوضع بالعراق قائمة خاصة فيما يتعلّق بضرورة إستعادة السيادة الوطنية هناك بإسرع وقت ممكن ،وعودة البلاد إلى الحظيرة الدولية ...وأنَّ بقية الخلافات يمكن تسويتها خلال مشاورات مسؤولي الدولتين في نيويورك حول مشروع القرار المرتقب ،كما كشف البيان النّقاب عن موافقة الإدارة الأمريكيّة على إعطاء الأولوية للعقود الروسية عند تنفيذ برنامج البترول مقابل الغذاء ،ومنح الشركات الروسية شروطاً ميسّرة عند طرح عقود التفيذ مشروعات اقتصادية طويلة الأجل بالعراق مستقبلاً كما صرّحت مستشارة الأمن القومي الأمريكي آنذاك (كوندليزا رايس) لشبكة (فوكس) بأنَّ الروس اتخذوا موقفاً بنّاءاً جدّا لاسيما في المناقشات الجارية في الأمم المتحدة بهدف إصدار قرار حول العراق ،وأعتقد أنَّ الروس سيحاولون التوصّل إلى طريقة لتقديم المساعدة ،وأنّهم يفهمون مثلهم مثل العديد من الدول التي تحدّث الرئيس بوش مع قادتها عندما كان في نيويورك ،أنّه لم يعد يهم ما هي المواقف التي اتخذوها قبل الحرب ؛لأنَّ الهدف الآن هو التوصّل إلى عراق مستقر سلمي وديمقراطي ،لقد أدركت روسيا بدورها أنَّ عليها تهدئة العلاقة مع الولايات المتحدة قبل أنْ تصبح البرودة غيرة قابلة للحل [١] .

وهذا ما دفعها إلى تأييد قرار الأمم المتحدة الذي أعطى الشرعية لوجود التحالف الأمريكي البريطانيّ في العراق ، وقررت عدم المطالبة بدفع كامل الدين العراقي إلى روسيا أو المطالبة بإعطاء الامتياز لشركات النّفط الروسية في عراق ما بعد صدّام [٢] .

وبذلت روسيا جهوداً مكثّفة باتجاه تدويل الملف العراقي وإخراجه من

---

(١) أحمد حسين شحيل ، السياسة الروسية تجاه العراق بعد ٢٠٠٣ ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد ٣٦ ، ٢٠٠٨ ، ص ١٢ . .

(٢) أحمد حسين شيحل ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣ .

حالة الاحتكار الأمريكي ؛ إذْ اعتبرت روسيا أنَّ المؤتمر الدولي الـذي انعقـد في شرم الشيخ المصرية حول العراق ويمكن أنْ يكون خطوة على طريـق إخـراج العراق من أزمته بل أنَّ روسيا بدأت في تقديم تنازلات بهدف العـودة للسـوق العراقي [١] .

وفي هذا الاطار فإنَّ معارضة روسيا للاحتلال الأمريكي تتسـق مـع التوجّـه العام للسياسة الروسية والاعتبارات الاستراتيجية الحاكمة لهـا ،كمـا تفهـم محاولـة روسيا إحياء للتعاون مع العراق بعد الاحتلال واستعادة بعض من نفوذها فيه [٢] .

أمّا بالنّسبة للموقف الروسي من الاتفاقية الأمنية التي عقدت بـين العـراق والولايات المتحدة الأمريكيّة صرّح النّـاطق باسـم الخارجيـة الرّوسـية حـول موقف بلاده من اتفاقية القوّات الأمريكيّـة مـن العـراق بمـا يلـي " إنَّ روسـيا لايسعها إلاّ التّرحيب بتوقيتات انسحاب القوات الأمريكيّـة مـن العـراق الـتي تضمنتها الاتفاقية ،كما أنَّ روسيا ومنذ بداية الاجتياح الأمريكي للعـراق عـام ٢٠٠٣م كانت قد دعت مراراً أنَّ هذا الأمر أو إننا باقون إلى أن يقرر العراقيون مصيرهم بأنفسهم ، ويتصرفوا بثروات بلادهم ، ويبنوا دولة ديمقراطيـة موحّـدة لتكون عاملاً لاستقرار المنطقة .

كان هذا التأييد الواقع مع الحكومة الروسية تجـاه الاتفاقيـة الأمنيـة تقـف وراء مجموعة من العوامل والمحددات التي أهمها العامل الاقتصادي وهو العامـل الأهم في تكوين العلاقات العراقية ـ الروسية ، ناهيك عن الموقع الجغرافي المتميز للعراق الذي يعطيه أهمّية اسـتراتيجية خاصّـة بالنّسـبة إلى القـوى العظمـى ، وروسيا بشكل خاص ، وبما أنَّ هـذه الاتفاقيـة لـيس لـديها أبعـاد اقتصـادية

(١) احمد حسين شيحل ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤ .

(٢) نورهان لشيخ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٣ .

واضحة ومحددة تؤثر في المصالح الروسية في العراق بشكل سلبي ، فإنَّ التأييد الروسي لانسحاب القوات الأمريكيّة من العراق يعدُّ أمراً طبيعياً[١] .

٣ ـ المواقف الروسية تجاه مرحلة الاحتلال الأمريكي للعراق

أتسم الموقف الروسي منذ بدء الأزمة العراقية بالوضوح وثبات التوجّه ، فقد أكّدت روسيا ما يلي :[٢]

أ ـ أولوية تحقيق الاستقرار في العراق ، وضرورة اتخاذ كافّة التدابير اللازمة لذلك والتشديد على ضرورة التخفيف من المعاناة الإنسانية لشعب العراق ، واستمرار المساعدات المقدّمة إليه .

ب ـ ضرورة حل الأزمة العراقية في إطار الأمم المتحدة ، وعلى أساس قرارات مجلس الأمن السابقة في هذا الخصوص .

ت ـ تأكيد إحترام سيادة العراق واستقلاله السياسي ، وضمان وحدة سلامة أراضيه واحترام حق الشعب العراقي في تحديد السلطة الحاكمة له ، وكذلك في استغلال الموارد الطبيعية للعراق .

ث ـ ضرورة مراعاة المصالح الشرعية لدول الجوار العراقي ، والدول الأخرى المعنية بإعادة بناء عراق ما بعد الحرب ، في إشارة واضحة إلى المصالح الروسية في العراق .

وقد كان هناك تشديد مستمر من جانب روسيا ، على ضرورة الانسحاب الأمريكي من الأراضي العراقية وضرورة تحديد جدول زمني لانسحاب القوّات الاجنبية من العراق ، واعتبر بوتين أنَّ " التدخل العسكري الأمريكي أساء إلى

---

(١) علي محمد عيدان الجبوري ، مصدر سبق ذكره ، ٢٤٣ . .

(٢) نورهان الشيخ ، الاستمرار والتغيير في السياسة الروسية تجاه العراق (في فترة ما بعد الاحتلال) المجلة العربية للعلوم السياسية ، بيروت ، العدد ٢٤ ، ٢٠٠٩ ، ص ص ٤٩ ـ ٥٠ .

العراق أكثر مما فعل الرئيس العراقي الراحل صدّام حسين " ،كما أكّد دوماً على ضرورة حل القضية العراقية في إطار الشرعية الدولية من خلال الأمم المتحدة وحق الشعب العراقي في اختيار حكومته ، وإدارة شؤون بلاده تأييداً لمبدأ " شعب العراق يحكم العراق" ، ورفضت روسيا رفضاً تامّاً مشاركة أي قوّات روسية لحفظ السلام في العراق رغم أنَّ وزير الخارجية (هوشيار زيباري) طلب ذلك صراحةً خلال زيارة له إلى موسكو في تموز /٢٠٠٤م .

كما أقرَّ مجلس الدوما (البرلمان) الروسي في ٢١ اذار / ٢٠٠٣م ، بياناً وصف فيه الاحتلال الأمريكي بأنّه خرق لأصول قواعد القانون الدولي [١] .

٤ ـ نتائج وانعكاسات المواقف الروسية على العلاقة بين البلدين :

إنَّ الحرب الأمريكيّة على العراق بعد عام ٢٠٠٣م وانتشار التواجد الغربي في مناطق جغرافية قريبة من الحدود الجنوبية لروسيا الاتحادية ، إذْ أمتد الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي إلى الحدود الروسية من الجهة الغربية والشمالية واقتربت القوات الأمريكيّة من الحدود الجنوبية لروسيا الاتحادية ، وهذا يعني بالنّسبة لروسيا الاتحادية من النّاحية الإستراتيجية أنّها تواجه ما ممكن تسميته بسياسة الخنق الاستراتيجي ، ومن ثمَّ فإنَّ على روسيا أنْ تفتح ثغرةً ما في هذا الجدار لتعبّر من خلالها إلى مرتكزات المصالح الأمريكيّة والعالمية في الشّرق الأوسط [٢] .

حيث حاولت روسيا بعد الاحتلال الأمريكي الوقوف حجرة عثرة في طريق تحقيق أهداف الولايات المتّحدة الأمريكيّة في العراق من خلال ترحيبها

---

(١) نورهان الشيخ ، الاستمرار والتغيير في السياسة الروسية تجاه العراق (في فترة ما بعد الاحتلال) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٠ .

(٢) مثنى علي حسين المهدواي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١ .

بمجلس الحكم العراقي معتبرة إيّاه الخطوة الأولى التي يجب أنْ تعقبها إجراءات أخرى لمواصلة مسيرة التّسوية السّلمية في العراق ،كما أبدت روسيا استعدادها لإبداء الدعم اللازم للحكومة العراقية المؤقتة سواء في إطار ما يبذله المجتمع الدولي من جهود جماعية أو على أساس ثنائي ، وفي الوقت نفسه أنتقدت روسيا الاتفاق الذي توصّلت إليه سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق برئاسة (بول بريمر) ومجلس الحكم العراقي الانتقالي لما وصفته بـ عدم إسناده إلى دور الأمم المتحدة ، وبدأت روسيا تأكّد على صفة الاحتلال الأمريكي للعراق ، ورحّبت روسيا بتوقيع مجلس الحكم العراقي على قانون إدارة الدولة المؤقتة ، ووصفته بأنّه خطوة جريئة ستؤدّي إلى إشاعة السّلام في العراق ، وقال المتحدّث باسم وزارة الخارجية الروسية الكسندر ياكوفنكو أنَّ بين ايدينا الآن أساساً قانونياً للحفاظ على بقاء العراق وحدة واحدة متماسكة ، وأكّدت روسيا ضرورة نقل السلطة إلى حكومة عراقية منتخبة تحظى بتأييد كبير في العراق ، والاسراع في إعادة سيادة العراق لتحقيق الاستقرار الستراتيجي ومكافحة (الإرهاب الدولي) ، والعمل بشكلٍ مستقلٍ من أجل إلى تسوية للأوضاع في العراق ، فضلاً عن كشفها لفضائح الجنود الأمريكيين والبريطانيين بممارسة التعذيب في العراق حيث أبلغ يوري فيدوتوف ـ نائب وزير الخارجية الروسية وكالة أنترفاكس الروسية للأنباء أنَّ هذا التعذيب يعدُّ إنتهاكاً سافراً لحقوق الإنسان ، وعقّد عملية إقرار النّظام في العراق ، ويزيد من الاستياء من الاحتلال الأجنبيّ ... ونعتقد أنَّ هذه المسألة يجب أنْ تفهمها لجنة حقوق الإنسان التّابعة للأمم المتحدة[١] .

حيث حاولت روسيا إضعاف مصداقية الولايات المتحدة الأمريكيّة أمام

(١) أنظر السياسة الروسية تجاه العراق ما بعد ٢٠٠٣ ، على الرابط

www . arabic . rt . com .

الرأي العالمي بأنَّ الولايات المتحـدة الأمريكيّـة الدّاعيـة إلى حقـوق الانسـان والسلام العالمي تنتهك هذه الحقوق مما يعطي روسـيا فـرص أكبرلممارسـة دور إقليمي وعالمي واستثماره جيّداً لتحقيق مصـالحها الحيويـة ، لا سـيما أنَّ هـذا الدور مرهون بتقليل أثر دور الولايات المتحـدة الأمريكيّـة في العـراق خاصّـة والمنطقة عامة ، وهو ما يوضّح حقيقة أنَّ تطوير العلاقـات الروسـية ـ العراقيـة يتقاطع مع أهداف الولايات المتحدة الأمريكيّة تجاه العراق ، إلاّ أنَّ هذا التقـاطع يمكن أنْ يكون محفّزاً لكل من روسيا والعراق باتجاه تطوير العلاقـة بينـها بحثـاً عن استقلالية في السياسة العالمية بالنّسبة لروسيا الاتحاديـة واسـتقلالية وطنيـة العراق .

المبحث الثاني
المُوقف الروسي تجاهَ المسار السّياسيّ والنظام الديمقراطيّ في العراق

١ ـ الأهداف والمصالح السياسية الروسية في العراق.

شكّل العراق نقطة مهمّةً للتوجّهات الاستراتيجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط ، ولاسيما أنَّ فعل وحركة السياسية الخارجية أخذت توازن بحكمةٍ بين المخاطر النّاجمة من حالة عدم الاستقرار الذي تعانيه هذه المنطقة بشكل عام ، والعراق بشكل خاص ؛ حيث حكمت التوجهات الروسية إزاء العراق المصالح الروسية ، إذْ اعتبرت روسيا العراقَ مفتاحاً للشرق الأوسط ، وهناك مجموعتين من المصالح تحكمان هذا التوجّه [١] .

١ـ المصالح الاقتصادية وتشمل :

ـ جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال والحصول على المساعدات الاقتصادية من الدول الغنية في المنطقة .

ـ تنشيط العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول المنطقة ولاسيما العراق .

---

(١) باهر مردان ، مستقبل الاستراتيجية الأمريكيّة في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النّهرين ، ٢٠٠٧ ، ص ص ٢٢١ ـ ٢٢٢ .

ـ تنشيط تجارة السلاح وزيادة الصادرات الروسية من الأسلحة إلى دول المنطقة .

٢ـ المصالح الأمنية وتشمل :

ـ المحافظة على أمن المنطقة واستقرارها .

ـ الحيلولة دون تفاقم الصراعات القائمة وحلّها بالطرق السلمية .

لقد كانت المصالح الروسية في العراق سواء في حقل النّفط ـ وهو السلعة الاستراتيجية ذات القيمة الكونية والمستقبلية ـ ، أو في مجال التسلّح وهو الآخر يعد مجالاً حيوياً ذا بعدٍ استراتيجي ومستقبلي ، والدافع الرئيسي الذي دارات حوله المواقف السياسية الروسية خلال الأزمة العراقية ـ الأمريكيّة وبوادر الغزو الأمريكي للعراق ، وإذا كانت روسيا مستعدّة للتراجع عند تعرّض علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكيّة على الصعيد الاستراتيجي إذا ما وضعت على المحك العراقي ، وهذا كلّه دفع روسيا للمناورة بحذر في الفترة التي تبيّن خلالها أنَّ الغزو الأمريكي للعراق قد أصبح لا مفرَ منه .

ومن هنا نرى أنَّ روسيا ستستمر بلعب دور مزدوج وضبابي سعياً منها لإرضاء الولايات المتحدة ومحافظة على مصالحها المتنامية والواسعة ، ومحاولةً حفظ أكثر ما يمكن من المصالح الروسية في العراق[١] ، وكانت رؤى المسؤولين في مجلس الدوما بأنَّ الدفاع عن المصالح الوطنية لبلادهم يستوجب الحرص على عدم التورّط في المواجهة مع الولايات المتّحدة الأمريكية ، بل يجب العمل على عدم التورّط في المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، بل يجب العمل

(١) لمى مضر جري الإمارة ، متغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٣ ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص ١٣٤ .

على إحداث مزيدٍ من التقارب ، وإيجاد أرضية مشتركة من خلال إجراء استشارات دورية حول المسائل التي تفرّق بين الطرفين ، وبهذه المبادىء الجديدة التي صرّح بها بوتين تمضي روسيا في طريقها السليم ، وإنْ كان لايخلو من الصعوبات فهي في نفس الوقت تجد من الداخل من أجل بناء دولة جديدة وقوية ذات سيادة قائمة على مبادئ الديمقراطية ولكي تحتل مكانةً مرموقة في الأسواق العالمية فهي لا تريد العودة إلى عصر الحرب الباردة ، وإنْ كانت حريصةً على درأ أي خطرٍ قد يهدد أمنها .

ولعل أعظم تراجع هو موافقة روسيا على ضرب العراق مدّعية بأنّها أخذت ثمن الموافقة أربعة مليار دولار ، إذ أنَّ روسيا تحكمها المصالح ، وتسيطر عليها أزمات إقتصادية حادّة ، والاغراءات المادّية تحكم سيادتها [١] .

تأسيساً على ما تقدّم تراوحت المواقف الرّوسية ما بعد الاحتلال ما بين رفض الحرب على العراق ومداهنة سياسة الولايات المتّحدة الأمريكيّة ما بعد الاحتلال من أجل المحافظة على مصالحها الحيوية في العراق خاصة ، والمنطقة عامّة .

٢ ـ الرؤيّة الرّوسية للنظام الديمقراطيّ العراقي الجديد .

لقد تخطّت الديمقراطية بصيغتها البدائية الأولى بعضاً من محدودية القرون الشرقية واليونانية السابقة للتاريخ المكتوب ،كما سعت الديمقراطية في جموح يتجاوز تخوم استنتاجات الألفية الثانية ، وقبلها الأولى إلى احتواء كلّي للإنسان والعقل والمجتمع ، فقد عممت الديمقراطية بقدر أو بآخر أفكار وسلوكيات ،

---

(١) علي مبخوت صالح السلطات السياسة الروسية تجاه العراق ، ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠ ، كلية التجارة والاقتصاد ، جامعة صنعاء ، اليمن ، على الرابط

http//lt . net/book/save . php?action=save&id=١٢٢٤ .

وابتدعت حلولاً مثلما استنبطت إمكانات للتطور البشري لِما أسمته الانتقال من عالم الضرورة إلى عالم الحرية الرحب ، ثمَّ حملت الديمقراطية الكثير من تاؤليّة القرون الحديثة ، وبقيت تلي شأن التقدّم ، وراحت صيغها في القرن العشرين ، وتوسّع ربوع الفكر والممارسة ؛ ذلك أنّها كانت فلسفة ومنهج تحليل ورؤية للتاريخ ، ومشروعاً للتحرر أو حركة سياسية متواصلة .

واليوم فإنَّ الديمقراطية تخرج عن تعميماتها " في حدود أوربا وأمريكا " إلى رحاب العالم لتجد نفسها تطوف في فضاءات متنوّعة خارج مراكز الهيمنة أو التي تريد الهيمنة فأمتزجت بحاجات إنسانية تتمثّل بإزاحة التسلّط والظلم إلى حروب التحرير ، إلى البدء بالتنمية الشّاملة لتصبح فيما بعد اليوم بداية التاريخ الآتي للجميع وبدون استثناء .

وفي كل الأحوال ستظل الديمقراطية حلماً ووعداً وطموحاً يمثّل بداية وليس " نهاية التاريخ " وعلى أساس ذلك فإنَّ الديمقراطية بالنّسبة للعراق المعاصر ، وهو يدخل حقبة التحوّل والانتقال ، هي بمثابة المهدوية المنتظرة للخلاص والانقاذ من واقع متأزّم بالتجزئة والتخلف والإرهاب والتبعية والهيمنة وبقايا الاستبداد[١] .

وسنحاول هنا أنْ نوضّح الرؤية الروسية للنظام الديمقراطي للعراق الجديد

فعقب غزو العراق والاطاحة بحكم الطاغية صدّام حسين تشكّلت هيئة لإدارة شؤون العراق باسم مكتب المساعدات الإنسانية وإعادة إعمار العراق ، واختير العسكري الأمريكي المتقاعد (جاي غارنر) كمشرفٍ عليها ، ولكن كان عمر هذه الهيئة قصيراً حيث تمَّ حلّه بصورةٍ مفاجئة خصوصاً بعد تخبّط

(١) عامر حسن فياض ، الثقافية وإشكالية التحول الديمقراطي في العراق المعاصر ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النّهرين ، العدد ١٤ ، ٢٠٠٨ ، ص ١٤ .

(غارنر) الإداري ، عيّن (بول بريمر) في ١٢ / أيـار/٢٠٠٣م مكـان (جـاي غارنر) ، وتمَّ تبديل اسم المكتب إلى سلطة الائتلاف المؤقتة في ١٦/أيـار مـن نفس السنة ، وتولّى بريمر رئاستة كحاكم مدني للعراق بقيادة الولايات المتحـدة الأمريكيّة التي كانت تدعمهُ مالياً من وزارة الدفاع الأمريكيّة وبإشـراف وزيـر الدفاع آنذاك (دونالد رامسفيلد) كمسؤول أعلى له ، وفي ٢٣ من الشهر نفسـه سارع (بريمر) إلى حل الجيش العراقي والأجهزة الأمنية وألغى وزارتي الـدفاع والداخلية .

تعتبر سـلطة الائـتلاف المؤقتـه في العـراق أوّل سـلطة نظاميـة وقانونيـة وأسندت في حكمها للعراق على قانون مجلس الأمن المرقّم (١٤٨٣) الصّـادر في٢٢/أيار ٢٠٠٣م ، وبموجب قوانينها الحرب والاحتلال العسكري المتفق عليه في الأمم المتحدة ، واستطاعت هذه السلطة أنْ تحكـم قبضـتها علـى السـلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في العراق [١] .

ومع بدايات عام ٢٠٠٤م ، قدّمت (الولايات المتحدة الأمريكيّة طلبـاً إلى روسيا الاتحادية لإشراك قـوّات روسـيا في العـراق ، إلاّ أنَّ روسـيا الاتحاديـة رفضت هذا الطلب ، وأكّد المسؤلون الروس أنّه ليس ما يضطر روسيا الإتحادية لقبوله ، لكن روسيا كانت معنية ومهتمّة بمستقبل العراق ، ومـن ثمَّ الانتخابـات العراقية) [٢] .

---

(١) أنظر الحكومات المتعاقبة على العراق بعد تغيير النّظام ، على الرابط

www . U – iraq . org .

(٢) نقلاً عن سيرغي ايفانوف وزير الدفاع الروسي ، على الرابط روسيا

www . arabic . rt . com .

ـ نقلا عن نورهان الشيخ ، انتخابات العراق . . مواقف اوروبا وروسيا والصين على الرابط :

www . onislam . net

وفي ١٥ /كانون الثاني / ٢٠٠٥م جرت الانتخابات التشريعية لاختيار حكومة منتخبة ، وقد رحّبت روسيا الاتحادية بالحكومة وأكّدت على الحفاظ على وحدة الأراضيّ العراقية وتنسيق الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار ومكافحة الإرهاب [١] ، وقد رحّبت روسيا الإتحادية بإقامة حكومة منتخبة ، ويمكننا القول : إنَّ عام ٢٠٠٥ م كان من أكثر الأعوام نشاطاً سياسياً في العراق ؛ إذْ شهد العراق في ذلك العام إجراء انتخابات وعملية إعداد الدستور والاستفتاء عليه [٢] .

وعبّرت وزارة الخارجية الروسية في بيان خاصٍّ بها أنَّ العراق الآن له حكومة ممثلة وشرعية انتخبها الشّعب ، وأضاف البيان : يجب على الحكومة العراقية ضرورة استعادة السيادة الكاملة ، وهذا لا يتمُّ إلاّ بعد خروج القوّات الأمريكيّة .

فإنَّ تشييد هيكلية آليات الحكم تحدد وسائل ومضمون العلاقات بين الدولة والمجتمع على أسس ديمقراطية وبعد الانتهاكات الأمريكيّة لحقوق الإنسان ، وحرّيات الشعب والقانون الدولي هذه المعطيات جعلت روسيا تعيد النّظر في مفاهيم الديمقراطية وحقوق الانسان ذاتها ، وبدا لها وبشكل واضح أنَّ المبادئ التي كانت تلوّح بها الولايات المتّحدة في وجه روسيا وغيرها ، واتهامها بالتسلّط وانتهاك حقوق الإنسان في الشيشان ما هي إلاّ شعارات تخفي خلفها الوجه الاستعماري الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكيّة [٣] .

ـ نقلاً عن مارينا سبرونغا ، التحولات الدستورية في العراق ، ترجمة فالح الحمداني ، مكتبة عدنان ، ٢٠١٢ ، بغداد ، ص ص ٩١ ـ ٩٢ .

ـ نقلاً عن عباس خلف ، عودة الدب الروسي إلى الساحة الدولية ، على الرابط

www . aljazeera . net .

(٣) مهدي جابر علي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٦ .

فكانت الرؤى الروسية حول الديمقراطية في العراق تطالب بمغادرة القوّات الأمريكيّة في العراق فلا ديمقراطية تحت وصايا المحتل .

وعلى الرغم من هذه الرّؤية إلاّ أنَّ الرئيس بوتين قال : وإنْ كانت الظروف التي جرت فيها الانتخابات في العراق صعبة جداً ، إلاّ أنّها خطوة في الاتجاه الصحيح [١] .

حيث إنَّ روسيا معنية ومهتمّة بمستقبل العراق ، ومن ثمَّ الانتخابات العراقية ، وترى روسيا في استقرار العراق استقرار للمنطقة بكاملها ، وقد أكّد رئيس الوزراء فلاديمير بوتين ذلك حيث أشار إلى أنَّ العراقيين قادرون على بناء دولة قوية ومستقلّة من شأنها أنْ تكون عامل استقرار في المنطقة .

وفي عام ٢٠٠٩م تغيّرت الرؤى الروسية حول الديمقراطية في العراق عندما تشكّلت الحكومة بمشاركة كافّة الأطياف السياسية ، وهذا ما بدا واضحاً في انتخابات المجالس المحلية التي أُجريت في الحادي والثلاثين من شهر يناير ؛ فقد أكّدت وزارة الخارجية الروسية أنّها تستحق تقييماً ايجابياً .

وذكرت الخارجية الروسية في بيان نشرته أنَّ من المُفرح أنْ تشهدَ هذه الانتخابات مشاركة عددٍ متزايد من ممثلي مختلف القوى السياسية والإثنية والدينية ، وأكّدت دعوة روسيا الدائمة إلى تحقيق الوفاق الوطني في العراق من أجل تحقيق تسوية راسخة وطويلة الأمد في هذا البلد ، وإطلاق حوار عراقي واسع وشامل بمشاركة كل المجموعات السياسية والعرقية في ظل دعم الدول

---

(١) نقلاً عن نورهان الشيخ ، الاستمرار والتغير في السياسة الروسية اتجاه العراق في فترة ما بعد الاحتلال ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤ .

١ . russan forelgn policy towarka the post

www . etd – lib . metv . trlopoad/١٢٦٠٧ – ١٤٩/p – ٧٣ .

المجاورة بما فيها سوريا وايران .

حيث أبدت روسيا رغبةً جامحةً للمشاركة بفعاليّة في مراقبة وتقييم الانتخابات ، وقدّم السفير الروسي لدى العراق فاليريان شوفاييف ١١ في يناير ٢٠١٠م لرئيس المفوضية للإنتخابات فرج الحيدري عرضاً بقيام السفارة الروسية بمراقبة العملية الانتخابية المقبلة .[١]

وصرّح القنصل الروسي في أربيل ، في ٢٠ فبراير ٢٠١٠م أنَّ خمسة دبلوماسيين وثلاثة صحفيين وشخصيتين من لجنة الانتخابات الروسية وعدّة منظمات غير حكومية سيراقبون الانتخابات العراقية في شمال العراق وبالأخص في محافظات الإقليم الخمسة وهي : أربيل ، ودهوك ، والسليمانية ، وكركوك ، ونينوى .

وستأتي المشاركة الروسية بهدف تقييم وضع الانتخابات وإعداد تقرير عام حول الانتخابات ومشاركة المواطنين العراقيين ، وبسبب الوضع غير المستقر في كركوك ونينوى ، فإنَّ روسيا لم تستطع مراقبة الانتخابات في هاتين المحافظتين بصورة جيدة .

فكانت الرؤى الروسية بعد إعلان نتائج الانتخابات أنْ تشكل حكومة تشارك فيها كافّة الأطياف السّياسية ، وبطبيعة الحال تريد روسيا أنْ تلعب دوراً مهمّاً سواء الصعيد الاستثماري والاقتصادي ، أو على صعيد دعم العملية السّياسية بحيث تكون عملية متوازنة وواضحة مع الولايات المتحدة

---

(١) نقلاً عن نورهان الشيخ ، انتخابات العراق . . مواقف اوروبا وروسيا والصين على الرابط
www . onislam . net/arabic/newsanalysis/analysis – options/iraq/١١٣٣٦٠ – html . – ٣٤ – ٥٦ – ٢٠١٤٪٠٤ – ٠٣ – ٢٠١٠

الأمريكيّة [١] .

تأسيساً على ما تقدّم يعتبر عام ٢٠٠٣م هو سقوط نظام مستبد ، حكم العراق لأكثر من ٣٥ عاماً ، ومارس أبشع صنوف القمع والتنكيل بحق العراقيين ، وافتعل الأزمات والحروب مع الدول المجاورة وبسقوط النّظام المباد طويت صفحة الدولة المركزية طوال ٨٢ عاما (١٩٢١ ـ ٢٠٠٣م) بحكوماتها وأنظمتها السياسية الملكية والجمهورية .

ومنذ عام ٢٠٠٣م أنجزت خطوات مهمّة غيّرت طبيعة وشكل النّظام السياسي الذي تحوّلَ من الاستبداد باتجاه الديمقراطية ، ومن المركزيّة إلى الفدراليّة ، وصدور دستور ٢٠٠٥م الذي تمَّ الاستفتاء عليه كعقدٍ اجتماعيٍ توافقي ، ومارافق العملية السياسية من مكاسب مهمّة ،كالتعددية السياسية والحزبية والانتخابات والتداول السلميّ للسلطة .

في ضوء ذلك يمكننا القول : إنَّ العراق يمرُّ بمرحلةٍ إنتقالية ، ترافقها مجموعة من المشكلات وعلى مختلف الصعد . هذا التحوّل أنتجَ ـ إضافةً للمكاسب التي تمت الإشارة إليها ـ ديمقراطية هشّة ، وأزمة ثقة بين القوى السياسية والمكوّنات الاجتماعية ، فالديمقراطية الوليدة في العراق ما زالت في طور التخلّص من ذهنية الما قبل الديمقراطية ؛ لأنَّ الديمقراطية لا تعني مجرد انتخاب ، وإنّما هي منهجٌ وقيم وحالة ثقافية لا تلقينية ، إنّها تفترضُ تأطير وكبح النّوازع السلطوية البدائية ، وهذه عملية تتحقق بالتمرين والمراس ، وتقود إلى نظام حكمٍ يقوم على الترتيبات المؤسسية والاجتماعية الأساسية [٢] .

---

(١) نقلاً عن نورهان الشيخ ، انتخابات العراق . . مواقف اوروبا مصدر سبق ذكره .

(٢) مهدي جابر علي ، إشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد ٢٠٠٣ ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤٠٥ ، ٢٠١٢ ، ص ١٤٦ .

المبحث الثالث
الموقف الروسي من الدور الأمريكي وتقاطعات الفاعليين الاقليميين في المسار السياسي في العراق

إنَّ الاحتلال الأمريكي للعراق بعد عام ٢٠٠٣م أدّى إلى تدخلات إقليمية ودولية متزايدة في الشأن العراقي بوسائل سلمية وعنيفة ، سياسية واقتصادية ، وكما يقول (بوست هلترمان) نائب مدير البرنامج الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجموعات الأزمات الدولية : « مادامت الدولة العراقية ضعيفة فإنَّ قبضة نفوذ القوى الإقليميّة كسوريا والسعودية وإيران وتركيا ستبقى مطبقةً عليها ، ومع أنَّ احتمال التّدخل المسلّح غير وارد على الاستقرار لزمن طويل ، وتمنعه من استعادة قوته ، وتدخله في حلقة مفرغة »[١] .

فالعراق بعد الاحتلال أضحى ساحة للتدخلات من قِبل دول الجوار ، وهناك حقيقة لابدَّ من الإشارة إليها أنَّ تلك الدول تخشى على مصالحها المشتركة مع العراق فتوجّب عليها التعاطي مع الأخيرة كساحةٍ لتطهير الصراعات وتصفية الحسابات . فكانت الرؤى الروسية حول الدور الأمريكي واللاعبين الاقليميين في المسار السياسي في العراق جعل روسيا تتخذ استراتيجية مستقلّة ، منافسة ، وليست مواجهة للإستراتيجية الامريكية ، فأصبح التحدي أمام السياسية الروسية

---

(١) مهدي جابر علي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٥ .

في ضوء المتغيرات التي شهدها العراق ضمن المتغيّرات الدولية هو كيفية إدارة المعادلة الصعبة في هذه المنطقة الحساسة :

أ. الموقف الروسي من الدور الأمريكي في المسار السياسي في العراق

كانت روسيا حليفاً أساسياً للعراق قبل الإحتلال الأمريكي له عام ٢٠٠٣م حيث أدانت روسيا الضربات الجوية الأمريكيّة البريطانية على العراق في كانون الثاني وحزيران عام ١٩٩٣م ، وكانون الأوّل ١٩٩٨م وشباط ٢٠٠١م ، وكان التّأكيد الروسي الدائم على ضرورة الانسحاب الأمريكي من الأراضي العراقية ، وحلٍّ القضية العراقية في إطار الشرعية الدولية ، ومن خلال الأمم المتحدة ، وحق الشعب العراقي في اختيار حكومته وإدارة شؤون بلاده ، فروسيا تعي جيداً أنَّ تحقيق مصالحها الاقتصادية في العراق مرهونة بتحقيق الاستقرار السياسي [١] .

إنَّ الحرب الأمريكيّة على العراق جعلت موسكو تدرك أمرين مهمّين :

أولاً : مهما تعاونت مع الولايات المتّحدة الأمريكية ، فإنَّ الأخيرة لن تغيّر طريقتها في محاولة إهمال مصالح موسكو ، إذ أنَّ واشنطن لديها رغبة جامحة للتصرّف بشكل أحادي .

ثانياً : بإمكان واشنطن الوصول إلى أهدافها على حساب موسكو ، وأطرافٍ أخرى بسهولة ودون مراعاة لمصالح الآخرين [٢] .

---

(١) نورهان الشيخ ، السياسة الروسية وحدود الدور في الشرق الاوسط ، على الرابط
www . mesj . com/٣٩/htm

(٢) نقلاً عن علي حسين باكير ، عالم متعدد الاقطاب روسيا تتحدى التفرد الولايات المتحدة الأمريكيّة ، مجلة الدفاع الوطني ، على الرابط
www . lebarmy . gov . /b/article . asp؟in=ar&id=٩٢١٥ .

لقد شكّل التدخل الأمريكي في العراق منعطفاً هامّاً في رؤى روسيا حول دور الولايات المتحدة الأمريكيّة في العراق ؛ حيث وضعت الولايات المتحدة الأمريكيّة محددات وقيود على العلاقات الروسية ـ العراقية ، خصوصاً أنَّ العراق محكومٌ بتوجّهات السياسة الأمريكيّة ؛ إذ أنَّ السّياسية الأمريكيّة التي انتهجتها في العراق هي تهميش دور القوى الكبرى في العراق ، ولاسيما روسيا الاتحادية ، وهو ما وضع محددات وقيود على العلاقات الروسية ـ العراقية [١] ، من خلال سعي الولايات المتحدة الأمريكيّة إلى حصر المشاركة الروسية في عقود إعادة البناء في العراق وفي شركات الدول التي تحالفت مع الولايات المتحدة الأمريكيّة في الحرب ، واستبعاد روسيا ، وهو ما دفع الأخيرة إلى تصعيد معارضتها للخطط الأمريكيّة الخاصّة بإسقاط الديون عن العراق ، وللمساومة ، وذلك من خلال الربط بين تنازل روسيا عن جزء من ديونها للعراق ـ وهو الأمر الذي كان محور زيارة عبد العزيز الحكيم أحد أعضاء مجلس الحكم الانتقالي إلى موسكو في ٢٢/ كانون الأوّل / ٢٠٠٣م مقابل دور ملموس في مشاريع إعادة البناء ، وقد أكّد نائب وزير الخارجية الروسية يوري فيدوتوف أنَّ العقود السابقة لشركات النّفط الروسية في العراق " لم تلغ ، وأنَّ روسيا ستتفاوض مع السلطات العراقية الجديدة [٢] . أذ أنَّ سيطرة الولايات المتحدة الأمريكيّة على العراق بما يملكهُ من احتياطي نفطي كبير من الممكن أنْ يهدد الأسواق العالمية للنفط ، وبالتالي قد يؤدّي إلى انخفاض أسعار النّفط العالميّة ، الأمر الذي ينعكس على الموارد الرّوسيّة التي تعتمد بشكلٍ كبيرٍ على

(١) نقلاً عن مثنى علي حسين المهدواي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤ .

(٢) لمى مضر الامارة ، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠٩ ، ص ٣٧٣ .

تصدير النّفط لتمويل اقتصادها .[١]

ومع ذلك تم التمكّن من التقليل من أثر هذه المحددات والقيود في العلاقات الروسية ـ العراقية ، لاسيما مع تحسّن الوضع الأمني الذي يقلل من أثر المتغيّر الأمريكيّ في هذا العلاقات نسبياً ، ومن ضروري أنْ تستند هذه العلاقة إلى المنفعة المتبادلة لتفعيل العلاقة .

صحيح أنَّ هناك [٢] فجوة قائمة بين السياسة الأمريكيّة والموقف الروسي المتوازن مع قضايا عدّة ، فالولايات المتحدة الأمريكيّة اتبعت مساراً وحيداً لها يتفق مع مصالحها ، وترى استبعاد روسيا الاتحادية أمراً ضرورياً لتحقيق أهدافها بالكامل ، ولكن رغم هذه الانتقادات الروسية للموقف الأمريكي والنّشاط الدبلوماسي الواضح لروسيا الاتحادية ، إلاّ أنّه من الصّعوبة بمكانٍ تفسير ذلك على أنّه تغيّرٌ جذري في السياسة الروسية نحو المواجهة أو التحدّي الكامل والصارخ للإرادة الأمريكيّة ؛ فهي لاتطمح إلى مناوءة الولايات المتحدة الأمريكيّة ، وإنّما إلى حماية مصالحها أمنها القومي بمفهومه الواسع .

وهذا ما أكّده الرئيس الروسي (ديمتري ميد فيديف) إذْ أوضح أنَّ صياغة السياسة الخارجية لبلدهِ ترمي إلى حماية المصالح الوطنية ، وبما يتفق مع القانون الدوليّ[٣] هذا من ناحية ، من ناحية أخرى شاركت روسيا في المؤتمر الدولي حول العراق الذي عقد في شرم الشّيخ في ٢٢ ـ ٢٣ تشرين الثاني / ٢٠٠٤م إلى جانب ممثلي الدول الكبرى ، وأربع منظّمات دولية وإقليمية وهي : الأمم المتحدة ، والاتحاد الأوروبيّ ، ومنظمة المؤتمر الإسلاميّ ، والجامعة العربية ، والدول المجاورة للعراق ،

(١) على محمد عيدان الجبوري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٩ .

(٢) نقلاً عن مثنى علي حسين المهدواي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤ .

(٣) مثنى علي حسين المهدواي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٤ ـ ١٥ .

وكان الهدف من ذلك دعم وتأمين العملية الانتخابية في العراق التي كانت مقررة في كانون الثاني / ٢٠٠٥م ، وأكّد فلاديمير بوتين أنَّ العراقيين قادرون بإنفسهم على بناء عراق قوي مستقل ، وأنَّ روسيا تدعم مبادرة بغداد لإجراء مشاورات ولقاءات متعددة الأطراف حول العراق ، أعقب ذلك مشاركة روسيا في مؤتمر العهد الدولي الذي عقد في نيويورك في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٦م لدعم العراق .

كما شاركت روسيا أيضاً في المؤتمر الدولي الذي دعت إليه الحكومة العراقية ، وعقد جلساته الأولى في بغداد في ١٠ آذار / ٢٠٠٧م بمشاركة وفود ١٧ دولة ومنظّمة ، بينها ممثلوا الدول الخمس الدائمة لعضوية في مجلس الأمن الدولي ، والبلدان المجاورة للعراق ، بالإضافة إلى المنظّمات الإقليميّة المعنية ، وجامعة الدول العربية ، ومنظّمة المؤتمر الإسلاميّ ، وناقش المؤتمر قضايا الأمن الحدودي ، واللاجئين المشردين في الداخل ، وامدادات النّفط بتكوين صياغة مواقف جماعية ، وليس دعم المبادرة الأمريكيّة بشأن العراق ، التي تعتمد من وجهة النّظر الروسية على ضرورة أنْ تقوم الحكومة العراقية بإسكات جميع معارضيها[١] . وأنتقد الرئيس بوتين السياسة الأمريكيّة الأحادية الإنفرادية ، وطالب بإنشاء نظامٍ عالمي ديمقراطي أي متعدد الاقطاب ، وبتقوية دور القانون الدولي ، وذلك في مقابلة صحفية له في كانون الثاني/ ٢٠٠٧م ، وفي خطابه أمام مؤتمر ميونخ للسياسات الأمنية في شباط ٢٠٠٧م أنتقد " الهيمنة الاحتكارية " الأمريكيّة على السياسة الدولية .[٢] والمتتبع لتصريحات الرئيس الروسي بوتين يرى أنّه يؤكّد على مسألة مهمّة جداً مفادها :(إنَّ السياسة الأمريكيّة على أنّها مصدر خطر على المصالح الروسية ، فموسكو تدرك أنَّ الوجود

(١) نورهان الشيخ ، الاستمرار والتغيير في السياسة الروسية تجاه العراق في فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٥٠ ـ ٥١ .

(٢) محمد السيد سليم ، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية في السياسة الخارجية الروسية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ٢٠٠٧ ، ٤١ .

العسكري الأمريكيّ في منطقة الخليج العربيّ ، وأفغانستان ، وفي العراق ، وفي بعض جمهوريات آسيا الوسطى ، وهو بمثابة تطويق شامل للأمن الروسي ليتكامل مع امتداد حلف الاطلنطي ، ونشر الدرع المضاد للصواريخ في دول أوروبا الشرقية ، كما تعكس إدراك القيادة الروسية ضرورة القيام بدور روسي أكثر فاعلية في مواجهة السياسة الأمريكيّة ، وفاعليّة الدور الروسي لن تكون بالضرورة العودة إلى أجواء الحرب الباردة ، وإلى سباق التسلّح بين موسكو وواشنطن ، وإنّما بالسير في خطى ثابتة ولو بطيئة لاستعادة بعض مواقع النّفوذ التي فقدتها روسيا بعد الاتحاد السُوفيتيّ ، وتصحيح الخلل في التوازن بينهما إلى علاقة متكافئة بين شريكيين على قدم المساواة ؛ لينهي الاحتكار والانفراد الأمريكيّ في إدارة الشّأن الدولي[١] ، وبذلك نجد أنَّ الموقف الروسي من الدور الأمريكيّ في العراق هو تقاطع مصالح وتخادم سياسي عسكري اقتصادي في مسرح الصراع الدولي ، وتقاسم نوعي للمغانم في ظلِّ غيابٍ واضحٍ للدور العربي في صناعة السياسة الدولية ، وتحريف عناصر القدرة العربية وفق فلسفة الهندسة المعكوسة ، وقد ألقت بظلالها على شكل الصراع في المنطقة والذي يتجه إلى الفوضى[٢] .

ب ـ الموقف الروسي من الدور التركي في المسار السياسي في العراق

تركيا هي الأقرب إلى العراق استراتيجياً ، فالعراق هو الممر الطبيعي لنفط دول غرب آسيا وغازها ، بما فيها دول الخليج ، إلى البحر المتوسط والبحر

(١) نقلاً عن نورهان الشيخ ، الاستمرار والتغيير في السياسة الروسية تجاه العراق في فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٣ ،

(٢) انظر التوافق الأمريكي تخادم سياسي وتقاطع سياسي وتقاطع مصالح ، على الرابط
www . pcrss . org/vc/٩٢ . htm

الاسود ، وبالتالي إلى أوروبا ، صحيح أنَّ تركيا تكافح لتصبحَ عضواً في الاتحاد الأوروبي ، ولكنها تحرص في الوقت نفسه على أنْ تُبقي باباً خلفياً مفتوحاً على العالم العربي وجسر تواصل حضاري وتبادلي مع العالم الاسلامي ، إلى ذلك يجمع بين تركيا وكل من إيران والعراق وسوريا هاجس الحركة الكردية الانفصالية الهادفة إلى إقامة دولة قومية على أراضي مقتطعة أو يراد لها الانسلاخ عن الدول الأربع المذكورة على المفترق المماثل أمام الجميع أي خيار يؤمّن لتركيا العليا ومصالحها المشتركة مع دول جوارها الإسلامي .

في ظلِّ المتغيّرات الدولية والإقليميّة وانعكاسها على منطقة الشرق الأوسط لاسيّما التطوّرات اللاحقة وما آخّرته حرب الخليج الثانية ، وتطوّرات التّسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي في بداية عقد التسعينات وحرب احتلال العراق عام ٢٠٠٣م وجدت السياسة التركية نفسها بأنّها يجب عليها تكييف سياستها الخارجية بشكل يتلائم مع الواقع الدولي والاقليمي ، وذلك بهدف تفعيل دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط ، وبالتالي إعادة تشكيل سياستها حيال عدد من المشاكل الإقليميّة ، وبعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣م وما حصل من تغيير فيه لاسيما إضعاف قدرته العسكرية والاقتصادية والسياسية شكّل هذا الحدث واقعاً متغيّراً رئيسياً في جيوسياسية المنطقة الأمر الذي أتاح للقوى الإقليميّة ، ومنها تركيا ليكون لها دور أقليمي في العراق [١] .

للحدث واقعاً متغيران أساسيان هامان :

الأوّل : إنَّ بقاء العراق كمصدر للارهاب باتجاه تركيا أمر لا يمكن تقبله ، وقد قطعت تركيا في هذا الموضوع شوطاً كبيراً عبر العلاقات الثنائية مع

---

(١) نقلاً عن عارف محمد ، الدور التركي الإقليمي ، بحث منشور على الرابط
www . iasj . net/iasj?func=fultex&ald=٢٠٦٧١ .

العراق ، وانتهاج سياسة دبلوماسية متعددة الأبعاد ، وثّمة تعاون استخباراتي بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكيّة في مجال مكافحة الارهاب .

أمّا **الثاني** : فيشمل في وجوب حماية الديموغرافيا السياسية في العراق ، بما فيها كركوك ، حيث ينبغي توفير الحياة بشكل آمن وسلمي في العراق للأكراد والتركمان والعرب على حد سواء [١] .

ومن هذه الزاوية ثّمة أمر ينبغي التمعّن فيه ، وهو أنَّ بغداد وكركوك اللتان تتداخل فيهما كافّة المكوّنات منطقتان تستوجبان الحصول على وضعية خاصّة ، وإلا فإذا ما اندلعت صدامات عرقية ومذهبية في بغداد وكركوك فسيكون من المستحيل إلاّ تشمل العراق كله .

إنَّ حساسية مسألة كركوك بالنّسبة إلى تركيا ترجع لمبررات تاريخية ، فعندما تخلّت تركيا عن كركوك والموصل كانت قد وضعت أساسين لها لقابلية الاستمرار ، هما إلاّ يمثلَ العراق والاقتصاد التركي داخل إطار السلام المتبادل ، ومن زاوية النّظر هذه لا يمكن لتركيا تجاهل العراق [٢] ؛ إذ أنَّ علاقة تركيا بالعراق لا تنحصر في العلاقات على مستوى الدولة ، بل تمتد إلى كافّة المجموعات والفصائل ذات الفاعلية والتأثير داخل البلاد ، فعلى سبيل المثال أحرزت تركيا نجاحاً في مبادرتها للدفع بالمجموعات السنية إلى العملية السياسية باعتبارها عناصر فاعلة وشرعية في النّظام السياسي ، ولا تزال تركيا تواصل جهودها في ذلك المجال ، ونجد أنَّ سيناريوهات الانقسام التي تكشّفت خلال عامي ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦م ، أضحت سراباً بفضل جهود الحفاظ على وحدة

---

(١) أحمد داود اوغلو ، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص ٦٢١ .

(٢) أحمد داود اوغلو ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٢٢ .

العراق داخل بنية مركزية ممكنة ، وإنْ لم تكن الأفضل ، وتتمتّع تركيا بتأثير على المجموعات العراقية وعلى دول جوار العراق في المنتدى ، وبدبلوماسية مقنعة لدى الولايات المتحدة ، كما أنَّ لديها نصيباً وافراً من العلاقات مع حكومة العراق وثمّة موضوعان حاسمان على تركيا بشأن العراق الأوّل : هو انتشار إرهاب حزب العمال الكردستاني بعد أنْ وجد له أرضاً خصبة في شمال العراق ، وأمّا الثّاني فهو تحديد تاريخ عام ٢٠٠٧م من أجل الاستفتاء على كركوك ، لذلك واجهت تركيا عدداً من المخاطر المحتملة ، مثل نتائج الاستفتاء على كركوك ، وضرورة اتخاذ تركيا موقفاً ازاء الصدمات والنّزاعات الداخلية ، وظهور مخاطر أمنية بسبب إرهاب حزب العمل الكردستاني ، واحتمالات دخول تركيا في صدامات مباشرة مع العراق أو بعض المجموعات فيه ، وكان حزب العمال الكردستاني خلال ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧م يستهدف التصعيد من حدّة العنف ، بل عمل على استخدام الاستفتاء في كركوك من أجل مواصلة تحقيق أهدافه ، وإزاء عمليات العنف المتصاعدة التي نفّذها حزب العمال الكردستاني خلال تلك الفترة قدّمت تركيا نموذجاً واضحاً وصريحاً لرؤيتها الجديدة في العمل الدبلوماسي وفي السياسة الخارجية ، فبينما أرسلت مذكرة تطلب من مجلس الأمن الوطني (البرلمان التركي) القيام بعمليات عسكرية في شمال العراق ، وكانت من ناحية أخرى تكثّف من جهودها الدبلوماسية [١] ، كما قام رئيس وزراء العراق المالكي بزيارة تركيا مرتين ، وعقب المباحثات المكثّفة التي جرت بين المالكي والمسؤولين الأتراك تشكّلَ مناخٌ من الثقة المتبادلة بأنَّ العملية العسكرية التركية لا تحمل أيّة نوايا أخرى سوى ضمان أمن تركيا الداخلي أو تكشف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين على مستوى رئيس

(١) أحمد داود اوغلو ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٢٣ .

الوزراء ، ثمَّ تدعّمت بزيارة وزير الخارجية التركي آنذاك علي باباجان إلى بغداد في شهر أكتوبر / تشرين الأوّل ، وقد عملت هذه المقاربات على جذب حكومة بغداد واللاعبين الإقليميين إلى صف تركيا ، وعند وضع مباحثات رئيس الوزراء أردوغان مع الولايات المتحدة في مركز الجهود كلّها ، نجد أنَّ تركيا التي حصلت أيضاً على الدعم الغربي لعملياتها في شمال العراق [١] .

حيث تأتي المخاوف التركية من أكراد العراق من حقيقتين هما : [٢]

١ـ أنَّ المنطقة الجغرافية لتواجد أكراد العراق محاذية ، بل ، امتداد للمنطقة الجغرافية التي يتواجد فيها أكراد تركيا .

٢ـ إنَّ أكراد العراق قضوا شوطاً كبيراً في سبيل تجسيد هويتهم الثقافية وشخصيتهم القومية وصولاً إلى تشكيل حكومة مستقلّة وانتخاب برلمان ومؤسسات .

أضف إلى ذلك الانتماء التركماني وارتباطاته بتركيا الأمر الذي يجعل منها في نظر البعض المنقذ أو الدعم لوجوده في العراق ، وهو ما يؤثّر سلباً في احساسهم بالانتماء الوطني لتركيا ، فالأخيره تحاول توظيف الورقة التركمانية لصالح سياستها في العراق ؛ حيث انتهجت تركيا استراتيجية حسّاسة ودقيقة استخدمت فيها (قوتها النّاعمة) ، كما في سياستها الخارجية ، وأحسنت فيها اختيار التوقيت الأفضل لاستخدام القوّة العسكرية من خلال دبلوماسية متعددة الاتجاهات ، واستطاعت إحباط مخططات حزب العمال الكردستاني [٣] .

أمّا الرؤية الروسية لتركيا تدور حول خط أنابيب من العراق إلى تركيا من

---

(١) أحمد داود اوغلو ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٢٤ .

(٢) باهر مروان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٥ .

(٣) نقلاً عن أحمد داود اوغلو ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٢٤ .

كركوك ، وهو خط أنابيب نفطي ، إذ أنَّ تركيا هـي في الحقيقـة ملتقـى تقـاطع طرق من حيث الأنابيب ، وبالتالي يمكن أنْ تؤدّي دور وسـيط جيـد ، بسـبب موقعها الجغرافي ، خاصة كونها بين الشرق والغرب ، فالهدف الغـربي مـن هـذا الخط هو تحجيم روسيا وإضعاف موقفها الاستراتيجي ، كما أنّه سيدعم موقـف تركيا على صعيد الانضمام إلى عضـوية الاتحـاد الاوروبي ، وعلـى اعتبـار أنَّ جزءاً كبيراً من أمـن الطاقـة لـدول الاتحـاد الاوروبي سـيكون مرهونـاً بهـذا الأنبوب ، ولكن في كل الأحوال ، يبدو واضحاً للعيان بأنَّ مشروع خط أنابيـب نابوكو أمر يرتبط بأهداف استراتيجية غربية ، وعلى رأسـها تحديـد إمـدادات الطاقة إلى أوروبا ، وبالتالي إضعاف الاقتصـاد الروسـي ، وكـل هـذا يعـني أنَّ مشروع نابوكو مشروع استراتيجي بالغ الأهمّية للغرب على صعيد المواجهة مع روسيا ، ويعقد الغرب آمالاً عريضة على استقطاب عدد أكبر من بلدان منطقـة آسيا الوسطى والقوقاز بهذا المشـروع لـربط هـذه البلـدان بمصـالح اقتصـادية مشتركة مع الغرب من أجل تحديد مجال المناورة أمام روسيا في هذه المنطقة ؛ إذْ أنَّ انضمام العراق إلى قائمة الدول المشتركة في خط أنابيـب نـابوكو لـن يـؤثر كثيراً في العلاقات العراقية ـ الروسية ، على الرغم من أنّـه يسـتهدف روسـيا ، وأنَّ استثمارات العراق كانت دائماً في مجال النّفط أكثر من الغاز .[١]

ج ـ الموقف الروسي من الدور السوري في المسار السياسي في العراق

لم يمضي وقت طويل بعد بـدء العمليـات العسـكرية ضـدَّ العـراق في آذار ٢٠٠٣م عندما بدأت وزارة الدفاع الأمريكيّة بالتعبير عـن قلقهـا مـن الـدعم

(١) علي محمد عبد عيدان الجبوري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٠ .

السوري للتمرد في العراق ، وعند عقد مؤتمر في بغداد ٢٠٠٤م قال الجنرال ريتشاد مايرز رئيس هيئة الأركان المشتركة آنذاك بأنَّ " هناك آخرون من المقاتلين الأجانب ونحن نعرف أن كثير منهم وجدوا طريقهم إلى العراق عبر سوريا بالتأكيد ، ووفقاً لبعض التقديرات ربما ٨٠ ٪ من الأجانب المقاتلين الذين تسللوا إلى العراق دخلوا عبر الحدود السورية وهم كانوا إلى حدٍّ بعيد المسؤولين عن معظم العمليات الانتحارية المدمّرة[١] ، وعليه أدّت سوريا دوراً محورياً في دعم الارهابيين بعد احتلال العراق على الرغم من أنّها الجارة الشقيقة للعراق وتربطها روابط انسانية واجتماعية واقتصادية وهذا ما كشفت عنه اعترافات العديد من الارهابيين الذين تمَّ القبض عليهم " بأنَّ السوريين يقومون باستقبال الارهابيين وإرسالهم إلى العراق لقتل الروافض ، ولسوريا أسبابها لدعم الارهابيين في العراق مفادها أنّها تريد عودة الحكم البعثي الموالي لها[٢] ، فضلاً عن أنَّ سوريا قلقة من انفصال كركوك وضمّها إلى إقليم كردستان الشمالي ، وينبع القلق السوري من تكوين دولة كردية والذي سيؤدّي بالنّتيجة إلى قلق كردي داخلي في سوريا في ظل بيئة إقليمية ودولية مضطربة وغير مؤاتية لسوريا .

فالرؤية الروسية لدور سوريا في العراق كان متوافقاً لسوريا بعدم انفصال كركوك وانشاء دولة كردية ؛ لأنَّ ذلك يقوّي المطالب الشيشانية في المحافل الدولية بالاستقلال عن روسيا ، وخصوصاً أنَّ روسيا تحتوي على أقليات

---

(١) مايكل روبين" الطريق السوري إلى الارهاب الاسلامي "middle esst quarterly " السنة ١٧ ، العدد ١ ، شتاء ٢٠١٠ ، على الرابط

http//www . meforum . org/٢٥٨٩

(٢) نقلاً عن عبد الخالق حسين ، الدور السوري في قتل العراقيين ، على الرابط

http//www . ahewar . org/debat/show . art . asp?aid=١٦٣٦٣ .

كردية في العديد من أرجائها ، وهم يرتبطون قومياً ببقيـة أخـوانهم الأكـراد في الدّول الأخرى [١] ، لكنها كانت غير راضية عن دعم الارهـابيين وارسـالهم إلى العراق . ومن الجدير بالذكر أنَّ العلاقات الروسية لها تاريخ طويل من التعـاون بكل المجالات وخصوصاً السياسي والعسكري والاستراتيجي ففي عام ١٩٦٣م أقيم مركز الدعم المادي التقني للأسطول البحري السُوفيتيّ في مينـاء طرطـوس السّوري ، وكان الإتحاد السُوفيتيّ يورد إلى سوريا أسلحة وغيرها مـن السـلع بكمّيات كبيرة ، ممّا أدى إلى تراكم مديونية كبيرة في عام ١٩٩٢م وكـان ديـن سوريا لروسيا يتجاوز مبلغ ١٣ مليـار دولار وفي عـام ٢٠٠٥ م وقعـت بـين البلدين اتفاقية شطب ٧٣ ٪ من الـديون السـورية آخـذ بالحسـبان أنَّ المبلـغ المتبقي وقدره ٢،١١ مليار دولار سيتم صرفه لتنفيذ العقود الروسية ، وتمَّ إبـرام هذه الإتفاقية في يونيو / حزيران عام ٢٠٠٨م ، وقد قام وزير الثقافة الروسـي الكسندر أفدييف وزميله السّوري رياض نعسان آغا بتوقيع برنامج التغتـون في المجال الثقافي لأعوام ٢٠١٠ ـ ٢٠١٢ م ولا يزال الجانب الروسي يخصص مـنح دراسية حكومية للطلبة السوريين الدراسيين في روسيا [٢] .

وفي ١٥/ ٣ / ٢٠١١ م انـدلعت احتجاجـات وتظـاهرات مـن جانـب التنظيمات الحزبية أو جماعات الإسلام السياسي بالخصـوص جماعـة الأخـوان المسلمين المدعومة من الغرب وتماشياً مع ما تروّج له القوى الغربية حول الربيع العربي فقد أطلقت أجهزة الإعلام العربية المساندة للمشروع الأمريكـي الغـربي

---

(١) نقلاً عن خليل العناني ، " اكراد كركوك وحلم الانفصال ، على الرابط
http//www . aljazwwra . net

(٢) عبد الكريم صالح ، العلاقات السورية الروسية وآفاقها . على الرابط
http//www . m . ahewar . org/s . asp؟aid=٣٠٧٣٢٥&r=o&cid=o&v=html .

من أجل تفكيك الشرق الأوسط والعالم العربي إلى دويلات منخورة ، فقد أعلنت روسيا وقوفها إلى جانب الحكومة السورية بكل الإمكانات المتوفرة ، حيث إنَّ عودة روسيا الجديدة إلى الشرق الأوسط مؤشّر جديد على تنامي القوة الروسية ، وراح القادة الروس يتعاملون مع الأزمة السورية بوصفها صراعاً دولياً على سوريا متعدد الأطراف ، إقليمياً ودولياً فحملوا إلى توفير الحماية للنظام فضلاً عن توفير الغطاء السياسي للنظام السوري ، فتطلّب الأمر حضور روسيا القوي كي تتمكن من سد الفراغ الحاصل في هذا البلد ، بالنّظر لما يتمتّع به من موقع جيوسياسي هام بالنّسبة إلى روسيا في المنطقة ، وعدم تركه للاقتتال ، والفوضى .

وشكّل الفيتو الروسي الصيني ٤ /تشرين الأوّل /٢٠١١م ضدَّ مشروع القرار الغربي المتعلّق بالأزمة السورية في مجلس الأمن وهي محطّة جديدة للعلاقات الروسية السورية من جانب ، والعلاقات الدولية وتحالف مكونيها الروسي والصيني من جانب آخر ، عندما تكرر استخدامه للمرة الثانية في ٤ فبراير شباط ٢٠١٢ م في نفس موضوع الأزمة السورية ، وهذا يؤشّر إلى أواصر العلاقة المتينة بين سوريا وروسيا ومدى تضخّم حجم مساحة آفاقها وتطلّعاتها المستقبلية .[١]

أمّا بالنّسبة للموقف العراقي من الأزمة السورية شكّل هاجساً من التخوّف والترقّب من الأحداث التي يمكن أنْ تلقي بظلالها على استقرار الأمن في العراق أولاً والإقليمي ثانياً إذْ أنَّ دخول النّازحين السوريين إلى العراق إذا كان من بينهم الارهابيين والقاعدة الذين كانوا يعيشون في سوريا ونزوحهم إلى العراق سيخل بالأمن القومي العراقي لذلك سعى رئيس الوزراء نوري المالكي إلى حل

(١) نقلاً عن عبد الكريم صالح ، العلاقات السورية الروسية وآفاقها . مصدر سبق ذكره .

الأزمة من خلال الحوار والمصالحة بين الحكومة السورية والمعارضة السورية وعدم تدخّل قوى خارجية حتى لا تتفاقم الأزمة وبالنّتيجة ستؤدّي إلى عدم استقرار المنطقة .

د ـ الموقف الروسي من الدور السعودي في المسار السياسي في العراق

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عمدت السعودية إلى دعم بعض السياسيين العراقيين ورفدهم بالمال ورعايتها لهم ودعم الارهابيين لتخريب وزعزعة العملية السياسية في العراق لما تمثّله برأيها أنّه يشكل خطراً على السعودية .

ولابدَّ من الاشارة أنَّ السعودية ترعى منذ نشأتها الفكر الوهابي التكفيري المسؤول عن نشر الارهاب في العالم بغطاء من الولايات المتحدة الأمريكيّة وهذا ما اعترفت به وزير خارجيتها هيلاري كلنتون بدور بلادها في دعم ونشأة تنظيم القاعدة لقتال الاتحاد السُوفيتيّ الذي كان يحتل افغانستان في ثمانينات القرن الماضي [١] ، فالسعودية كانت تسعى لإفشال المشروع السياسي في العراق لعدّة أسباب منها [٢] :

١ـ إنَّ التجربة السياسية الديمقراطية في العراق تهدد السعودية من جهة أنّها لا تريد أنْ تنجح الديمقراطية في العراق حتى لا تحذو حذوها كتجربة تطبّق في بلادهم ، ومن جهة أخرى إنَّ الحكومة العراقية تعود إلى طائفة لا تستسغيها الحكومة السعودية على أرضية العقيدة الوهابية .

---

(١) انظر التدخل السعودي في العراق ، قناة العالم ، على الرابط :

http//www . alalam . ir . /news/٩٥٩٧٤٤ .

(٢) انظر التدخل السعودي ليس جديداً في العراق ، على الرابط :

http//www . abna . iv/data . asp?lang=٢&id=٣١٩٣٧٥ .

٢ـ العامل الاقتصادي : فالسعودية لا تريد أنْ يستقر العراق خشية أنْ يحتل مكانها كمصدّر هام للطاقة في العالم خاصّة ، وأنّه يمتلك من الاحتياطات النّفطية ما يجعله الدولة الأولى بالعالم .

حيث إنَّ رئيس الولايات المتحدة الأمريكيّة بوش الابن أعلن قبل غزو العراق أنَّ هناك خمسة عشر سعودياً من بين منفّذي الأعمال الإرهابية في ١١ / أيلول ، ولكن الضربة وجهّت للعراق الذي ليس له علاقة بأحداث سبتمبر ، إنّه فقط كان المنافس الجيوسياسي والعقائدي للمملكة العربية السعودية .

إنَّ الأمريكيين يدركون ذلك وليس بمقدورهم القيام بأي شيء لحليفهم ، أو لا يريدوا القيام بشيء ، لذلك فالولايات المتحدة الأمريكيّة تعمل على تحقيق مصالحها الحيوية [١] حيال المنطقة التي لها سياسيات معادية للسعودية ، في حين كانت السعودية تدعم المجاهدين في أفغانستان ضدَّ الاتحاد السُوفيتيّ وفي الشيشان وغيرها من المناطق المتاخمة لروسيا ، أمّا الرؤية السعودية لروسيا بعد أحداث ١١ أيلول كانت تنظرلها بهاجس من التخوّف إلى علاقة روسيا بكل من اسرائيل والعراق وإيران ، وتأتي مساعدة إيران في البرنامج النّووي هو أحد عوامل التخوّف من روسيا تسليح دول المنطقة .

أمّا بصدد الرؤى الروسية للدور السعودي في العراق فكانت الرؤى الروسية تمخضت عن اتهامات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للسعودية بالتقصير في محاربة الإرهاب والتذكير بأنَّ ١٥ من أصل ١٦ من منفّذي العمليات الإرهابية

(١) يقوم السعوديون الوهابيين بنشر الوهابية في مناطق المصالح حتى يقوموا بأقامة تشكيلات مسلحة وجسور ارهابية وغيرها من الكيانات ويكتفي الامريكيون بمراقبتهم من بعيد واذا فشل المشروع السعودي بنشر الوهابية وأن الدولة المعنية تقاومها فأن امريكا تتدخل بالوسائل العسكرية ، وبمختلف الذرائع ، للمزيد أنظر فالح الحمراني ، مستشرق روسي يتهم المملكة العربية السعودية ، على الرابط : http/www . ahewar . org/main/articles . spx?selected . artic_no=٥٢٩٨ .

هم السعودية كما أشرنا سابقاً ، والذي يؤدّي بالنّتيجة إلى عدم استقرار العراق وبالتالي عدم استقرار المنطقة والذي يؤدّي إلى تهديد المصالح الحيوية لروسيا .[١]

هـ ـ الموقف الروسي من الدور الإيراني في المسار السياسي في العراق

إنَّ ايران هي الأقرب جغرافيا إلى العراق وربّما دينياً إنّها أمّة ناهضة تقودها حركة إسلامية استطاعت في مدى ثلاثين سنة أنْ تنجح في إنجاز تحولات كبرى وأنْ ترتقي بالدولة إلى مصاف قوّة إقليمية مركزية ، صحيح أنْ ترتقي بالدولة إلى مصاف قوة إقليمية مركزية ، صحيح أنَّ نظامها السياسي تعرّض في مناسبة الانتخابات الرئاسية إلى اشكالات إلاّ أنّه بدا متماسكاً وقوياً ، ويمتلك أوراقاً عدّة للمصارعة أو للمساومة ، من هذه الأوراق الوضع القائم في العراق ، فكيف تتصرف حياله إيران ؟ ، هل تعتبر العراق مركزاً لصراعها المرير مع الولايات المتحدة الأمريكيّة ؟ ، أم مجرد ساحة تستطيع من خلالها أنْ تكيل ضربات موجعة وأن تستنزفها بشكل أو بأخر لتحصل على تنازلات في الخليج العربي أو جمهوريات آسيا الوسطى أو أفغنستان ، أو على صعيد برنامجها النّووي ، هل يكون العراق في تحركاته وصراعاته المشار إليها مجرد ساحة خارجية أم تنظر إليها من منظار إسلامي استراتيجي أو من خلال إستراتيجيةٍ إقليمية عليا لها أهداف ومصالح تشاطرها إياها القوى العربية والإسلامية في المنطقة .

---

(١) سعود عبد العزيز ، العلاقة السعودية ـ الروسية ، جزيرة الوطن العدد (٢٨٠٢) على الرابط
http/www . alwatan . com . sa/news/writedetail . asp?issveno=٢٨٠٢&id=٥٩٤&rname=١٧٧ .

كانت سياسة إيران بعد الإحتلال الأمريكي مع العراق هي سياسية التعاطي مع حالة الفوضى المنطقية في العراق على وفق المحلل السياسي الإيراني (كريم سجاد بور) إذْ أنّها في الوقت الذي كانت تحرص فيه على إفشال المشروع الأمريكيّ ، إلاّ أنّها تخشى من انفلات الأوضاع الأمنية لأسبابٍ مختلفة منها عدم استقرار العراق ستكون له انعكاسات على إيران خاصّة ، والإقليمي عامّة ، تفكيك العراق ، نزوح آلاف من اللاجئين العراقيين ، ولإجراء موازنة بين الفوضى والاستقرار أسهمت إيران بأشكال مختلفة منها إنهاك القوات الأمريكيّة في العراق ، لكنها في الوقت نفسه دعمت العملية السياسية وتدخلت أكثر من مرّة لإعادة ترتيب العلاقة بين مكوّنات الشعب العراقي لكن من دون أنْ تسمح لهذا التدخل بأنْ يقود إلى حرب أهلية إذْ تعتبر العراق العمق الجغرافي لها .

إذ أنَّ إيران تهدف إلى تحقيق مصالحها من خلال توظيف دورها المتنامي في العراق فملىء الفراغ الاستراتيجي وتعزيز الدّور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط [١] .

إنَّ الرؤية الروسية تنطلق من بعض المصالح المشتركة والظروف الإقليميّة والدولية المؤثرة على كل منها ، على رغم ما يبدو على السطح من تناقض إيديولوجي بين روسيا الاتحادية ووريثة الإتحاد السُوفيتيّ المنهار (الشيوعي) وبين " جمهورية إيران الإسلامية " ، وإذا نظرنا إلى المصالح الاستراتيجية المشتركة ، نجد أنَّ روسيا وايران يعتبران مثلاً أنَّ افغانستان حاجز أمني في مواجهة تدخلات الغرب ، ولهذا فهما حسب المحللين الستراتيجيين والخبراء العسكريين لا ينظران الى ظاهرة طالبان بعين الشك والتردد ، وتنحصر المخاوف

(١) نقلا عن باهر مردان ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٤٥ ـ ٢٤٦ .

الأمنية منها في إطار ممتد يشمل تهريب المخدّرات وسائر فروع الإرهاب المنظّم القاعدة .[١]

أمّا فيما يتعلّق بالعراق ، فإنَّ كلّاً من روسيا وايران متفقتان على حماية مصالحهما المشتركة من خلال التّعاون الوثيق لصدِّ التدخلات الأمريكيّة ، فهما لا ينظران بعين الرضا إلى السياسة الأمريكيّة في العراق والمنطقة الأكثر وضوحاً هو معارضة النّظام الدولي ذي القطب الواحد .

و ـ الموقف الروسي من الدور الكويتي في المسار السياسي في العراق

إنَّ سياسيات حكومة ما قبل الاحتلال ٢٠٠٣م انعكست بكل سلبياتها وأخطائها ونتائجها الكارثية على العراق والكويت ، وأنّه في الوقت الذي ينبغي على الكويت إلاّ تحمّل العراق وزر وتبعات تلك السياسات ، وتصر على أنْ تدفعهم ثمنها باهضاً ومن دون أيِّ مرونة ، فإنّه من الخطأ أنْ يحمّل العراق الكويت ، والكويتيين وزر وتبعات غزو دولة الكويت المتمثلة بالحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكيّة ومعها دولة غربية وإقليمية وما تبعها من استحقاقات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية .[٢] ولابدَّ من الاشارة إلى أنَّ الكويت تتملكها عقدة الخوف من دول الجوار وخاصة العراق نظراً للتباين الكبير بينها وبين تلك الدول من حيث المساحة وعدد السكان والقدرات

(١) يوسف الشبلي ، عصر الاحلاف الاستراتيجية : مصالح آنية أورهانات مستقبلية ؟ على الرابط : http/www/alasr . wslarticles/view/٩٥٠٧ .

(٢) عدنان احمد سلوم ، وأسامة مرتضى ، الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية الكويتية ما بعد نيسان ٢٠٠٣ ، دارمكتبة البصائر ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص ص ٦٧ ـ ٦٨ .

العسكرية والبشرية فضلاً عما هو أهم هو التباين في المواقف السياسية فضلاً عن المخاوف الأخرى التي تشار بين الحين والآخر بشأن الحقوق التاريخية للعراق والتي تعدّها الكويت أطماعاً سياسية للحكومات العراقية المتعاقبة ، لكن في الوقت نفسه نجد الكويت تعاملت مع تداعيات الوضع العراقي غير المستقر ونجحت في إلاّ تتأثر بالأحداث التي تقع في العراق ، فالوضع الذي يشهده العراق اليوم أقل تهديداً للكويت مما كان عليه في حكم صدّام لكن هناك ثمّة مخاوف تجاه الوضع العراقي تكمن في ضعف النّظام العراقي [١] ، فعمدت الكويت إلى تجديد ولاءات بعض القبائل في الجنوب العراقي من خلال الدعم المالي لها في الوقت نفسه كان دعمها يديم العنف المتفجّر في الوسط والجنوب هذا التدخل المزدوج حدا بالإمريكيين لتحذير الكويتيين إلى خطورة ما يفعلونه وهذا الأمر الذي دعا رئيس البرلمان الكويتي إلى الطلب من حكومته وقف هذه السياسة والتصرّف بحدود قدرات الكويت وحجمها دون الحاجة للانغماس في الشأن العراقي لما يشكّله هذا الأمر من خطورة على الكويت [٢] ، وعندما سعى العراق إلى الخروج من طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة تجلّى الموقف الكويتي في إبلاغ الأمم المتحدة رسمياً رفض الكويت إبراء ذمّة العراق .

من أبرز ملامح الرؤية الروسية للدور الكويتي في العراق كانت مزدوجة حول موافقة الكويت بعدم خروج العراق من الفصل السابع ، في حين أن السفير الروسي (فالريان شوفاييف) أكدّ أنَّ العراق عندما يطبّق التزاماته بشكل جيد ، روسيا الاتحادية ستتعاون معه في هذا المجال لإخراج العراق من (الفصل

(١) عدنان احمد سلوم ، وأسامة مرتضى ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٧٧ ـ ٧٨ .

(٢) عنان احمد سلوم ، وأسامة مرتضى ، المصدر نفسه ، ص ٧٩ .

السابع)[١] . تأسيساً على ما تقدّم ، نستطيع تصوّر الدور المحوريّ الّذي ستلعبه " روسيا " عبر مشاريع إقليمية مهمّة في منطقة الشرق الأوسط وتهيءّ الفرصة لإقامة تحالفات إقليمية ونقطة المركز فيه " العراق/ إيران/ سوريا " للسيطرة على الأوضاع في المنطقة ليس لصالح الولايات المتحدة الأمريكيّة واسرائيل

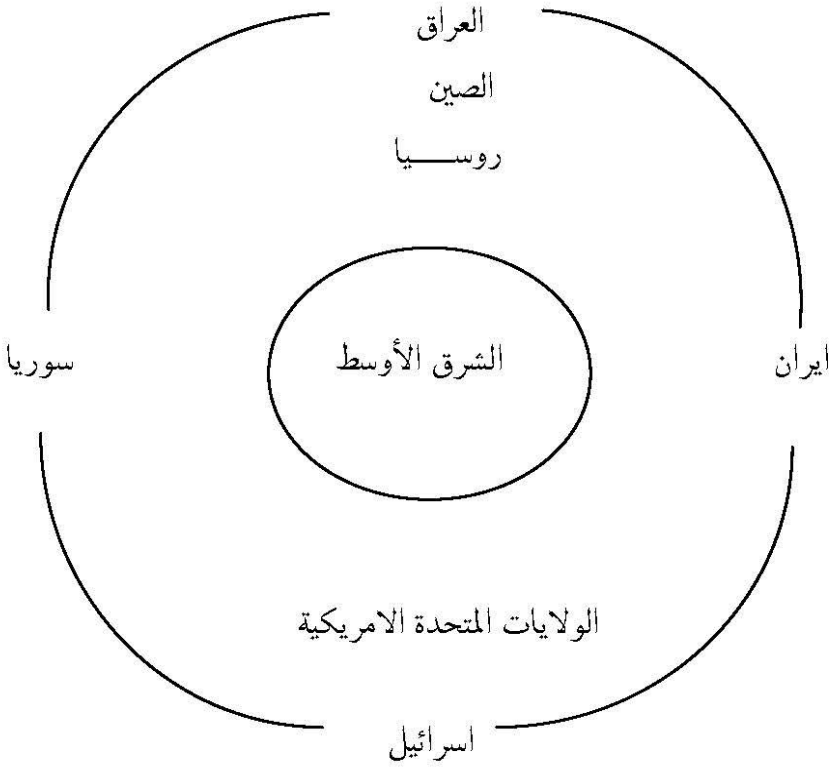

المخطط من اعداد الباحث

(١) نقلاً عن علي عجيل منهل / الكويت والفصل السابع ، على الرابط
www . ahewar . org/debat/how . art . asp?aid=٢٣٢٠٠٣ .

وعلى هامش هذا التأطير ستكون سوريا هي جوهر التغيير إمّا لصالح الولايات المتحدة الأمريكيّة أو نهاية تفرّدها بالمنطقة .

إنَّ الولايات المتحدة الأمريكيّة " تدرك هذه الحقيقة وتخطط بذكاء لاحتواء كل من الصين وروسيا والعراق ، بيدَّ أنَّ احتمالات الفشل في المستقبل قائمة لأسباب أمنية وبأعتقادنا إنَّ الفرصة سانحة لكل من روسيا والعراق وإيران والصين لاحباط مخططات الولايات المتحدة الأمريكيّة في منطقة الشرق الأوسط .

خاتمة الفصل

يتّضح ممّا تقدّم أنَّ روسيا الاتحادية استطاعت من أن تتكيف مع التطورات والتحولات التي حصلت في العراق عقب إسقاط النّظام ، وبدأت تؤسس لمرتكزات علاقاتها مع العراق وفق المعطيات الجديدة والمحافظة على الموروث القديم من العلاقات بين البلدين على الرغم من الاحتلال الأمريكي المباشر للعراق ، والتحكّم بالإرادة السياسية والاقتصادية وخاصّة بدايات الاحتلال ، إلاّ أنَّ احترافية الدبلوماسية الروسية وقدرتها على التأقلم والموائمة مع التوازنات الإقليميّة لدول الجوار العراقي شجّع على أنْ تكون هناك مقدّمات صحيحة لبناء علاقات أرحب بين العراق وروسيا كما سنتناول ذلك في الفصول اللّاحقة .

الفصل الثالث

واقع العلاقات الروسية العراقية

بعد سقوط نظام صدّام

إنَّ العلاقات التجارية والاقتصادية البينية ماهي إلاّ انعكاس لطبيعة العلاقات السياسية ومستوى التمثيل الدبلوماسي المتبادل وحجم التفاهم الحاصل بين البلدين للقضايا والملفات على المستوى الإقليمي والدولي ، والحالة العراقية ـ الروسية ليست استثناء من هذه القاعدة .

كان العراق قبل عام ٢٠٠٣م من أهم الشركاء التجاريين لروسيا في منطقة الشرق الأوسط ، فقد بلغت الديون الروسية على العراق قرابة (٨) مليارات دولار أغلبها ورثتها من قبل الاتحاد السُوفيتيّ آنذاك ، كما أنَّ روسيا الاتحادية كانت من أهم الدول المصدّرة للعراق في إطار نظام العقوبات السابق والمعروف بـ (برنامج النّفط مقابل الغذاء) .

فالعلاقات العراقية ـ الروسية مرّت بمنعطفٍ مهّمٍ عقب سقوط النّظام الدكتاتوري ، وتغيير المنظومة السياسية بالكامل ، وتأسيس منظومة جديدة هي على النّقيض من عقائد وتوجّهات المنظومة السابقة والأكثر من ذلك أنَّ تلك العملية حصلت من قِبل دولةٍ غريمة لروسيا الاتحادية وهي الولايات المتحدة الأمريكيّة ، لذا فإنَّ محطات مختلفة مرّت بها العلاقات العراقية ـ الروسية بعد آذار ٢٠٠٣م وسيتضمّن الفصل المحاور الآتية :

المبحث الأوّل : مجـالات التّعـاون للعلاقـات الروسـية العراقيـة بعـد آذار ٢٠٠٣م .

المبحث الثاني : تأثير العلاقة مع روسيا على علاقة العـراق مـع الولايـات المتحدة الأمريكية .

المبحث الثالث : تأثير العلاقة مع روسيا على علاقة العراق مع دول الجوار الأبرز (تركيا ـ إيران) .

المبحث الاول
مجالات التعاون للعلاقات الروسية العراقية بعد آذار ٢٠٠٣م

إنَّ العلاقات التجارية والاقتصادية البينية ماهي إلا انعكاس لطبيعة العلاقات السياسية ومستوى التمثيل الدبلوماسي المتبادل وحجم التفاهم الحاصل بين البلدين للقضايا والملفات على المستوى الإقليمي والدولي ، والحالة العراقية ـ الرّوسية ليست استثناء من هذه القاعدة .

إنَّ تحسين المستوى المعيشي للسكان بشكل كبير ، والعمل بالطرق الملائمة على مضاعفة النّاتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الاقتصاد الروسي وتحويله من اقتصاد ريعي يعتمد على بيع النّفط والغاز إلى اقتصاد صناعي وزراعي متنوّع يتطلّب وضع خطط واستراتيجيات متوسطة وبعيدة المدى ، فما زال اقتصاد روسيا على الرغم من تسجيله تنوعاً سريعاً مطرداً خلال الثمان سنوات حكم بوتين ، إلاّ أنّهُ يحتاج إلى تحسين في الكثير من الأوجه ... فالتضخم مثلاً ما زال يسجل أرقام مرتفعة وهو ما يعرّض الاصلاحات في البلاد للخطر من خلال ابتلاع النّمو في دخل المواطن الروسي .

وهي أمور دفعت بالرئيس مدفيديف بالتعهد بتنفيذ البرامج التي وضعها بوتين من أجل روسيا حتى عام ٢٠٢٠بما فيها برنامج لمجتمع يتيح فرصاً متساوية للناس لتطويرهم ، وتنمية اقتصاد يقوم على الابتكار ، ويكون أكثر

فاعلية ، وخلق طبقة متوسطة أكبر ، كما تعهّد بأنْ يجعل روسيا إحدى الاقتصاديات الخمسة الكبرى في العالم خلال فترة قادمة تتراوح بين ١٠و١٥عاماً وهو ما يعني ضرورة وضع خطط ذات أهداف طموحة تركّز على تحديث روسيا وجعلها ذات قدرة تنافسية عالمياً في مجالات أخرى إلى جانب النّفط والغاز والأسلحة ، ويتعيّن تبنّي استراتيجيات وإجراءات فعّالة لتحويل مسيرة الاقتصاد من صادرات الطاقة والسلاح إلى الابتكار وصادرات منتجات أخرى ... وتستهدف روسيا الاقتصادية الخارجية في المستقبل البعيد شغل الصدارة في توريدات موارد الطاقة وسلع التكنلوجيا الراقية ، وكذلك استثمار الميّزات التنافسية المتوفّرة في ميدان النّقل ، وفي قطاع الزراعة وتصنيع الخامات ويمكننا تلخيص التحدّيات في الجانب الاقتصادي بـ :

ـ حماية المصالح الاقتصادية .

ـ تعزيز الميزات التنافسية لجذب الاستثمارات .

ـ شغل مواقع الصدارة داخل الأسواق الاجنبية [١] .

وفي ظلِّ المعارضة الروسية التي كانت تبديها حيال شن الحرب الأمريكيّة لاسقاط نظام صدّام ، تعرضت العلاقات الاقتصادية الروسية ـ العراقية إلى انتكاسة بعد آذار ٢٠٠٣م ، تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكيّة بإيقاف مفعول أو (فسخ) العقود التي أبرمتها القيادة العراقية السابقة مع الشركات الروسية ، وفي ظل هذا التوجّه تعرّضت العقود الروسية بمليارات الدولارات إلى الخطر في ظلِّ توجّه أمريكي معلن باستبعاد عقود الشركات التي لم تساند دولها

(١) لمى الامارة ، التوجهات السياسية الروسية في ظل الرئاسة الجديدة انعكاس الانتخابات الرئاسية الروسية على سياسة الدولة داخلياً وخارجياً ، المجلة السياسة والدولية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، ص ص ٩٧ ـ٩٨ .

الحرب على العراق ، ومن ضمنها إلى جانب الشركات الروسية الشركات الفرنسية والمانية وكندية .

بينما وجدت روسيا الاتحادية أنَّ استبعاد شركات الدول التي عارضت الحرب هو أمر مقبول مشدداً على أنَّ روابط اقتصادية متينة تربطها مع العراق[١] ، لذا كان على الجانب الروسي التكيف السياسي مع الواقع العراقي الجديد للمحاولة في إعادة ترميم العلاقات الاقتصادية والتجارية والنّفاذ من جديد إلى الداخل العراقي مستعينة بما تمتلكه من موروث تاريخي واتفاقيات سابقة ، وديون عراقية مستحقّة للجانب الروسي ، والتعاطي مع المنظومة السياسية الجديدة .

إنَّ (الانتكاسة المؤقتة) التي حصلت في العلاقات الروسية ـ العراقية كانت نتاج الموقف الروسي من الحرب الأمريكيّة على نظام صدّام والعلاقات المتميزة والتي كانت تملكها مع ذلك النّظام ، ومن ثمَّ كان تصريح السفير الأمريكي في موسكو في أيار ٢٠٠٤م (أنَّ الدول التي حررت العراق من الديكتاتورية هي التي ستدير الشؤون الاقتصادية للعراق في مرحلة الإدارة المؤقتة والأمم المتحدة باستطاعتها أنْ تقدّم مساعدة إنسانية للعراق[٢] ، وليعطي دلالة مفادها على أنَّ موقفاً أمريكياً متشدداً وعازماً على عدم إعادة العلاقات الروسية ـ العراقية وإحياءها من جديد وكان على الدبلوماسية الروسية أنْ تمارس نشاطاً دؤوباً في هذا الجانب لكسر الطوق الأمريكي وإعادة مد الجسور

---

(١) س . ع لوزيانين ، عودة روسيا إلى الشرق الكبير ، ترجمة هاشم حمادي ، دار المدى للثقافة والنّشر ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ص ٩٤ـ٩٥ .

(٢) نقلاً عن سوسن اسماعيل محمد ، العلاقات العراقية الروسية بين المتغير الأمريكي والارث الروسي مرحلة مابعد الاحتلال ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ١٨ .

وأواصر التعاون .

وكان الواقع الأمني والعسكري العراقي خلال المدة (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٦م) لم يكن يشجّع على نشاط الشركات الاقتصادية لغياب المناخ الطبيعي لممارسة نشاطها حيث حصلت أحداث ميدانية أدّت إلى غياب إمكانية أيٍّ نشاط خاصّة الجانب الروسي حيث الهجوم المسلّح على قافلة تابعة للسفارة الروسية في نسيان ٢٠٠٣م ، واختطاف (٨) موظفين في شركة (انترانير غوسيرفيس) في نسيان عام ٢٠٠٤م ، وهجوم مسلّح على خبراء من نفس الشركة في آذار ٢٠٠٥م أسفر عن مقتل ثلاث مواطنين روس ، كذلك هجوم مسلّح على سيارات تابعة للسفارة الروسية في بغداد في حزيران ٢٠٠٦م أسفر عن مقتل موظّف واحد واختطاف أربعة آخرين تمَّ إعدامهم فيما بعد[١] .

ـ التوجهات الاقتصادية الروسية حيال العراق :

إنَّ ما تسعى إليه روسيا الاتحادية على المستوى الاقتصادي وتوجهها الاستراتيجي العالمي هو :[٢]

١ ـ إحتواء روسيا لأزماتها الاقتصادية .

٢ ـ تحقيق استقرار اقتصادي مستديم .

٣ ـ بناء دور متميّز لروسيا على الصعيد العالمي .

وبناءً على ذلك تدرك روسيا الاتحادية أنَّ العراق ما يزال حجر الزاوية الأساس في التوازنات الإقليميّة والعالمية ، والاقتصاد العالمي بما يملكه من مخزون نفطي كبير .

---

(١) صحيفة المدى : بغداد العدد (٢٦١٤) ٧تشرين الأوّل ٢٠١٢ ، ص ٤ .

(٢) سوسن اسماعيل محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨ .

لذا كانت الأسس الاقتصادية التي تحكم في التوجّـه الاقتصـادي الروسـي العراقي هي :

ـ قضية الديون الروسية على العراق .

ـ مشاركتها في إعادة إعمار العراق .

إنَّ المصالح الاقتصادية الصريحة لروسيا تقوم على أساس حسابات الـربح والخسارة في العراق ، والمحافظة على المكانة القديمة التي كانت تملكها في العـراق علـى الـرغم مـن المواقـف الـتي سـبقت إعـلان الحـرب والإطاحـة بالنّظـام السياسيّ[١] .

ومن ثمَّ لا داعي لـربط المصـالح الاقتصـادية الروسـية بوجـود (صـدّام حسين) ، وبدأ الخطاب الروسي يتطوّر ليكون أكثر واقعية بعـد آذار ٢٠٠٣م ، حيث قال (اليكسي ارباكوف) نائب رئيس لجنة الدفاع التابعة لمجلـس الـدوما الروسي : (لنـا مصـالحنا الاقتصـادية الخاصّـة بنـا في العـراق وأنَّ الاسـتقرار الإقليمي وعدم انتشار الأسلحة أمرٌ مهمٌّ بالنّسبة لروسيا ... وقد يكـون أفضـل تحرّك تقوم به روسيا هو السعي إلى ضمانات بـأنْ يحتـرم أيُّ شـخص يخلـف صدّام حسين مصالح روسيا الاقتصادية والتي تشمل التنقيـب في حقـول الـنّفط العراقية وتجارة الاسلحة بعد ما رفضت عقوبات الأمم المتحدة عن العراق) .[٢]

وبالفعل قام ممثلو شركة (لوكيل) بالمحاولات لانقاذ مصالح الشركة ، ففـي آب ٢٠٠٣م بدأ ممثلوا الشركة الروسية بالتفاوض مع المسوؤلين في وزارة النّفط العراقية ، وتمَّ من النّاحيـة الشـكلية التوقيـع في آذار ٢٠٠٤م علـى عـدد مـن

---

(١) ابراهيم رفات ، روسيا والشرق الاوسط الجديد "اي عودة ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، القاهرة ، العدد (١٧٠) ، ٢٠٠٧ ، ص ص ١٧٣ .

(٢) نقلاًعن احمد شحيل ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٨ .

مذكّرات التفاهم بين "لوكيل" ووزارة النّفط العراقية حول آفاق التعاون .

لكن هذه الوثائق لم تؤخذ آنذاك على محمل الجد ؛ لأنّها كانت أشبه بـ (بيانات نوايا) وليست معاهدة أو اتفاقية وأضحى تنفيذها صعباً في ظل تصاعد موجة العنف المسلح والإرهاب في العراق وتزايد عدد القتلى من الدبلوماسيين والفنيين الروسي [١] .

على الرغم من ذلك فإنَّ الدبلوماسية الروسية كانت فاعلة حيال العراق لأجل إثبات حسن النّوايا ودعم المنظومة السياسية الوليدة من خلال إلقاء ديونها على العراق حيث بلغ الدين العراقي لروسيا الاتحادية عشية سقوط نظام صدّام حسين قيمة (١٢،٩) مليار دولار ، وفي آواخر عام ٢٠٠٤م ، اتخذ نادي باريس الذي تعد روسيا عضواً فيه بقرار شطب ٨٠٪من الدين الحكومي العراقي ، ولكن موسكو ذهبت أبعد من ذلك بشطب ما نسبة ٩٣٪من دين العراق لها .

بات واضحاً أنَّ الجانب الروسي يريد خلق قناعة لدى الجانب العراقي بأنّه بالامكان أنْ تكون روسيا الاتحادية جزء من الاستقرار والازدهار الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣م من خلال التنسيق والتعاون وعلاقات الشراكة وتدريب الكوادر العراقية في المجالات التعليم العالي والنّفط والدفاع والتسليح [٢] .

يتضح مما سبق أنَّ لروسيا الاتحادية رغبة جامحة وحقيقية لإعادة العلاقات وتطويرها مع الجانب العراقي وفق المعطيات والتطوّرات السياسية بعد عام ٢٠٠٣م .

---

(١) س . غ . . لوزيانين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٠ .

(٢) ف . بوبوف : العلاقات الروسية_العربية الشراكة في زمن الاقوياء ، مجلة شؤون الاوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، بيروت العدد ١٤٨ ، ٢٠٠٨ ، ص ص ٣١_٣٣ .

ـ الاتفاقيات التجارية والعلاقات الاقتصادية

إنَّ الأهداف البعيدة للرئيس الروسي بوتين هو إستعادة مكانة روسيا كقوّة كبرى من خلال إعادة توجيه الاقتصاد ، ويمثّل تطوير التعاون الاقتصادي مابين روسيا ودول الشرق الأوسط أحد الخيارات أمام روسيا لتطوير اقتصادها من دون الاعتماد على القروض والمنح الدولية التي تقيد حرية التصرف الخارجي لروسيا لاسيما تجاه قضايا الشرق الأوسط .[١]

عكست السياسة الاقتصادية التي اتبعها فلاديمير بوتين في التعامل مع الوضع الاقتصادي السلبي الذي تسلمه التعامل الصارم مع تلك التركة الاقتصادية الثقيلة التي ورثها فكانت إستراتيجية مختلفة وجديدة في الأسس والمبادىء واضعاً أمامه هدفاً أساسياً وهو مضاعفة الإنتاج المحلي ، واستعادة مكانة روسيا الاتحادية ودورها ، وقد شرع بتحقيق ذلك الهدف وإعادة الثقة للاقتصاد الروسي عبر إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية الداخلية ، فبذلك يكون الدور الأساسي الذي قام به فلاديمير بوتين في إستعادة مكانة الدولة نتج عنه تحسنٌ واضحٌ ومتنامي في الميدان الاقتصادي ، إذْ استطاع بوتين تقليل سيطرة القطاع الخاص على كثير من موارد الدولة إلى جانب ارتفاع النّمو الاقتصادي إلى ٨٪ وفق تقديرات البنك المركزي الروسي ، فبينما كان النّاتج القومي الاجمالي يقدر بحوالي ٢٠٠مليار دولار في عام ١٩٩٩م وصل في عام ٢٠٠٦م إلى ٩٢٠ مليار دولار ، وفي مطلع ٢٠٠٧م وصل الاقتصاد الروسي إلى المرتبة العاشرة على الصعيد العالمي ، إذْ وصل تصدير النّفط والغاز الروسي نسبة ٦٣٪ و٤٩٪ من الموازنة الفدرالية السنوية ، أمّا الاحتياطي الروسي من

(١) عبد العزيز مهدي الراوي ، السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، مجلة الدراسات الدولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد ٣٥ ، ٢٠٠٧ ، ص ١٧٤ .

الذهب والعملات الصعبة فقد وصل إلى ٥،٣٠٩ مليار دولار في شباط ٢٠٠٧م ليقترب من ثاني أكبر احتياطي في العالم ، إلاّ أنّها لا يمكن أنْ تملك قرارها الداخلي والخارجي ما دامت معتمدة على ما تتلقاه من مساعدات خارجية ، ويرى بوتن أنَّ روسيا دولة غنية بالموارد ويمكنها تجاوز أزمتها الاقتصادية اعتماداً على مواردها الذاتية ، بمعنى أنَّ الطريق الذي سار عليه فلاديمير بوتين حتى عند اختياره طريق الرأسمالية في الدولة ، اختار معها أوّلاً الاعتماد وبشكل أساسي على الموارد الطبيعية كنقطة انطلاق ، وقد آتت هذه السياسة ثمارها ونتائجها بتحسّن الوضع الاقتصادي الروسي ، وانتقال روسيا إلى مرحلة اقتصادية جديدة وقوية نسبياً غادرت معها حالة الكساد والفساد والتأزّم الاقتصادي بكل أشكاله [١] .

إنَّ كلُّ هذه التطورات المعززة للاقتصاد الروسي في تلك المرحلة تدلل على صحّة التوجّهات التي سار عليها فلاديمير بوتين من خلال تصريحه بأنَّ روسيا لا يمكنها استعادة مكانتها كقوة كبرى والحفاظ عليها إلاّ من خلال تنمية اقتصادها .

ويحتل الجانب الاقتصادي أهمّية كبيرة في الرؤية الروسية للعراق في الحاضر والمستقبل ، حيث إنَّ الأهمّية الاستراتيجية للعراق لدى روسيا تتمثل كونه مصدراً مهمّاً للنفط ، وعلى الرغم من أنَّ روسيا رفعت إنتاجها النّفطي ، وأنَّ كلفة استخراج البرميل الواحد توازي ثلاثة أضعاف انتاجه في مناطق منتجة أخرى ، ولعل ذلك ما دفع روسيا للبحث عن مصادر نفط خارجية منذ

---

(١) نقلاً عن نوار محمد ربيع محمد نوري ، روسيا الاتحادية والسعي لإثبات المكانة والدور (اقليمياً ودولياً) مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النّهرين ، العدادان الحادي والعشرين والثاني والعشرين ، ٢٠١٠ ، ص ص ١١٤ــ١١٥ .

العام٢٠٠٣م ؛ بهدف التنسيق في الأسواق العالمية لصالح واستقرار إمدادات النّفط والحفاظ على أسعار النّفط العادلة وينبغي عدم تناسي أنَّ الروس لديهم عقود مؤجّلة في العراق أُبرمت في مجال البحث بالتأكيد .[١]

ـ الاحتياطات النفطية في العراق

لقد أعلن حسين الشهرستاني بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٤م ، أنَّ احتياطي العراق من النّفط الخام الثابت القابل للاستخراج قد وصل إلى (١٣٤،١) مليار برميل ، بالإضافة إلى المخزون النّفطي الأصلي تحت الأرض الذي بلغ (٥٠٥،٤٠٨) مليار برميل ، وكان المُنتَج منه منذ بدء الانتاج في العراق وإلى ٢٠١٠/١/١م قد بلغ (٣٣،٤٦٣) مليار برميل ، وهذه الأرقام هي أعلى مما هو مثبت عالمياً في السنوات السابقة ؛ حيث إنَّ أرقام المخزون النّفطي العراقي قد تمَّ التوصّل إليها من خلال عملية مسح زلزالي ثلاثي الأبعاد أجرته وزارة النّفط بالتعاون مع شركات نفطية عالمية متخصصة لتحديث البيانات الاحتياطية للنفط في العراق عدا محافظات دهوك و أربيل والسليمانية .

ومن الجدير بالذكر : إنَّ إقليم كردستان العراق يمتلك احتياطات من النّفط الخام الثابت القابل للاستخراج بلغت نحو (٤٥) مليار برميل .

باختصار ندرج بعض التفاصيل لاعطاء صورة مكمّلة للمخزون النّفطي في العراق[٢] :

---

(١) حيدر علي ، العراق في الاستراتيجية الروسية ، صحيفة العدالة ، على الرابط
www . aladalanews . net .

(٢) عبد علي كاظم المعموري و محمد حسين رشم ، مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية الأمريكيّة مشاهد مختلفة ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النّهرين ، العدد ١٨ ، ٢٠٠٩ ، ص ٦٥ .

ـ عدد التراكيب المكتشفة ٥٢٥ .
ـ عدد التراكيب التي تمَّ الحفر فيها ١١٥ .
ـ عدد التراكيب التي تنتظر الحفر أكثر من ٤٠٠تركيب .
ـ عدد الحقول المكتشفة ٨٠ .
ـ عدد الحقول التي تحتوي على الجزء الأعظم من الاحتياطات ٤٣ .
ـ عدد الحقول المكتشفة ولم تُقيّم ٣٧ .
ـ عدد الحقول المُنتِجة ١٥ .

ونتفق مع رأي المتحدّث الرسمي باسم وزارة النّفط السيد عاصم جهاد ، على أنَّ الأرقام الجديدة للاحتياطات النّفطية من شأنها أنْ تعزز من وضع العراق كقوّةٍ نفطية في منظمة أوبك ، ومن حضور الشركات النّفطية العالمية في السوق العراقية . أنظر الشكل (١)

الشكل (١)

يوضّح الزيادة في الاحتياطات النّفطية العراقية

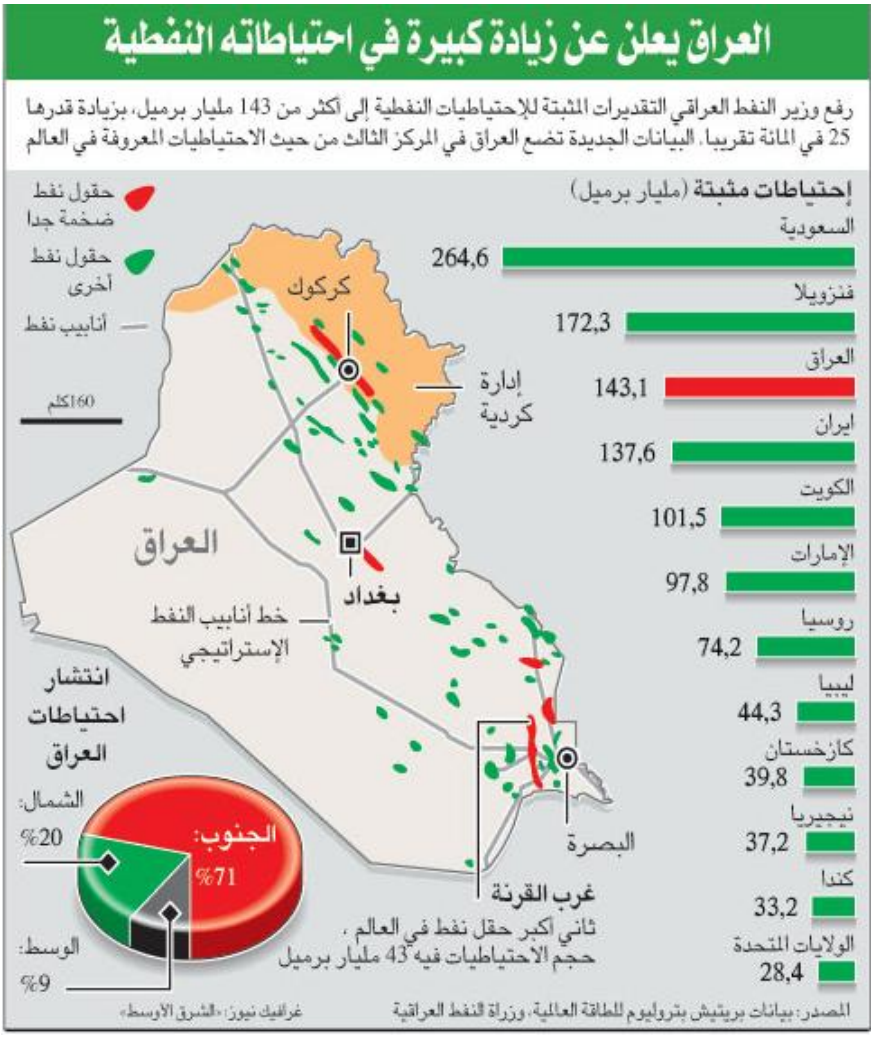

ـ جريدة الشّرق الأوسط ـ العدد (١١٦٣٤) ـ تاريخ : ٥ أكتوبر من العام ٢٠١٠م ، متاح على الرابط الآتي : www . aawsat . com .

وعند زيادة القدرة الإنتاجية إلى أربعة ملايين برميل يومياً ، لابدَّ أنْ يسعى العراق مع أوبك مستقبلاً إلى تحديد حصّة تصدير ثابتة وفق آليات معيّنة تحفظ للنفط أسعاره في الاسواق العالمية خاصّةً وأنَّ معدّلات النّفط الخام مع بداية عام ٢٠١٢م وصلت إلى حوالي (ثلاثة ملايين) برميل يومياً بعد أنْ اعتمدت الحكومة العراقية سياسةً جديدةً في تاريخ صناعة النّفط تمثّلت في الاستعانة بالشركات النّفطية العالمية الكبرى ، بهدف رفع معدلات إنتاج النّفط الخام إلى ١٢ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠١٧م .

وكان العراق قد أبرم منذ منتصف العام الماضي صفقات مع ١٥شركة أجنبية لتطويرعشرة حقول نفطية خلال جولتي تراخيص ، ويصدّر العراق غالبية انتاجه النّفطي عن طريق البصرة ، وخور العمية في الجنوب ، بالاضافة إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط .

وتشكّل إيرادات النّفط الخام أكثر من (٩٠٪) من دخل العراق خاصّةً بعد التدهور الكبير الذي أصاب مفاصل الاقتصاد العراقي جرّاء السياسات الخاطئة للنظام السابق وانهيار البنى التحتية ، وتدمير غالبية الشركات الصناعية ، وتدهور الواقع الزراعي ، الأمر الذي جعل من النّفط ليكون المصدر الوحيد الذي تستند عليه الموازنة العامّة للبلاد رغم ضخامتها ، ففي قانون الموازنة العامّة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١١م قُدّرت الايرادات بمبلغ (٨٠٩٣٤٧٩٠٥٠٠) ألف دينار ، ثمانون ألف وتسعمائة وأربعة وثلاثون مليار وسبعمائة وتسعون مليون وخمسمائة ألف دينار .

واحتسبت الايرادات النّاجمة عن تصدير النّفط الخام على أساس معدّلِ سعره قدرة (٧٦،٥) دولار للبرميل الواحد ، ومعدّل تصدير قدره

(٢٢٠٠٠٠٠٠) برميل يومياً عن كميات النّفط المنتج في إقليم كردستان .[١] .

. معدلا ت إنتاج وتصدير النفط

حصل ارتفاع كبير في انتاج وتصدير النّفط الخـام للفتـرة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١١م) من (٢٢٨٦٠٠٠برميل/ في اليوم) إلى (٢٦٥٥٢٠٠٠ برميـل/ في اليـوم) بالنّسـبة لمعدلات الانتاج أي بمعدل نمو (٣،١٧) كما يظهر في الشكل (٢) أدناه

الشكل (٢)

معدلات انتاج النّفط في العراق

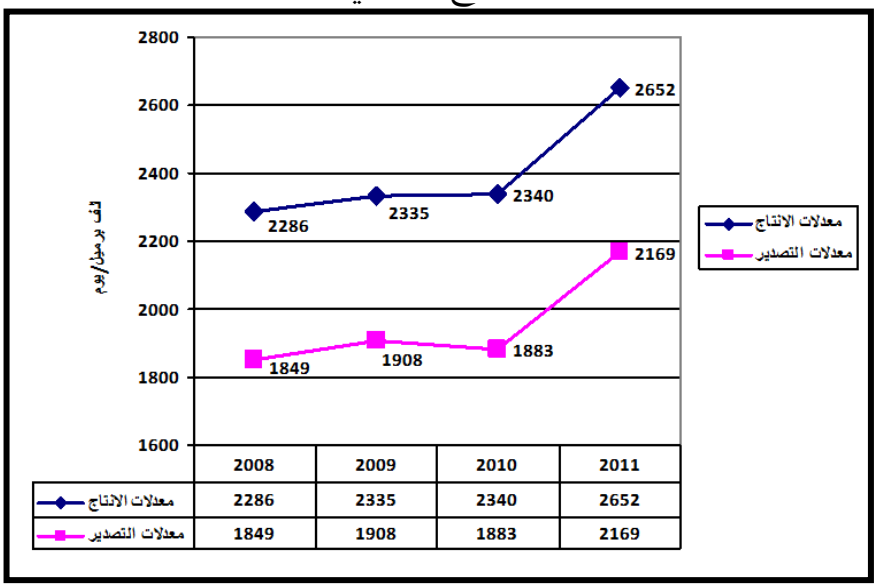

المصدر : عبد الحسين العنكبي ، اقتصاد العراق النّفطـي فوضـى تنمويـة . . خيارات الانطلاق ، مركز العراق للدراسات والبحـوث الاسـتراتيجية ، بغـداد ، ٢٠١٢ ، ص ٥٠ .

---

(١) علي هادي حميد الشكراوي ، مستقبل العلاقات العراقية الأمريكيّة دراسة في المتغيرات المؤثرة ، مركز انماء للبحوث والدراسات ، بابل ، العراق ، ص ص ٢٠ـ٢٢

لقد كان المعدّل المخطط للعام ٢٠١١م أعلى معدّل تمَّ تخطيطه منذ العام ٢٠٠٣م ولحد الآن ، وتمَّ تحقيق نسبة إنجاز قدرها (٩٦،٥) أي بزيادة معدّل إنتاج قدرها (٣١٢٠٠٠) برميل/ في اليوم في ٢٠١١م ، مقارنة بعام ٢٠١٠م ناجمة عن تفعيل العمل بعقود جولة التراخيص الأولى والثانية في حقول الرميلة ، غرب القرنة ، الزبير ومجنون ، إنَّ استمرار ارتفاع معدّلات الانتاج المتوقّعة تحقيقها للسنوات القليلة المقبلة سيؤدّي حتماً إلى تبوّء العراق مرتبةً متقدمةً بين الدول المنتجة والمصدّرة للنفط الخام .

عليه يمكن تشخيص الحاجة إلى إنشاء مصافي جديدة ومتطورة لمضاعفة الانتاج المحلي في المشتقات النّفطية ، والتمكّن من تغطية معدلات الاستهلاك المتنامية والتوقف عن استيرادها الذي يكلّف البلد الكثير من النّقد الأجنبي ويجعله تابع لمتغيرات العرض الخارجي لهذه الاستيرادات .

إنَّ ارتفاع معدّلات الاستهلاك بالمستويات الحالية سيتطلّب رصد مبالغ مالية كبيرة ، قد يصعب توفيرها في الأمد القريب مما يستوجب البحث عن مدى امكانية ضبط الاستهلاك وترشيده ، وتنعكس تلك المؤشّرات مختلف المشتقات النّفطية الآتية :[١]

ـ أهمية النفط في السياسة الروسية ـ

يملك العراق احتياطات نفطية هائلة ، مما يشد جذب كبريات شركات النّفط فمثلاً تسعى الشركات الصينية إلى تعزيز مواقعها فيه ، أمّا ما يخص الشركات الروسية فإنّها توسّع رقعة تواجدها في العراق إلى جانب (لوكيل) و

(١) عبد الحسين العنكبي ، اقتصاد العراق النّفطي فوضى تنموية . . خيارات الانطلاق ، مركز العراق للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ص ٥٣ـ٥٤ .

(باش) نفط ، وتعمل شركة غاز بروم نفط هي الأخرى على استثمار حقل بدر ، وتنظر الحكومة العراقية حالياً الاستعاضة عن شركة (أيكسون موبل) الأمريكيّة بالشركات الروسية في مشروع غرب القرنة ١ .[١]

إذن في ضوء المقوّمات الاقتصادية للعراق ونتيجة للمشكلات الاقتصادية التي تعاني منها روسيا ، ازدادت الأهمّيّة الاقتصادية للعراق في ضوء الادراك الروسي ، واستمرت الأهمّيّة الاقتصادية للعراق في الإدراك الروسي بعد عام ٢٠٠٣م ؛ بحكم حاجتها لتوطيد علاقاتها مع الحكومات العراقية الجديدة والقادمة سبيلاً لتحقيق أهدافها الاقتصادية والتي تأتي في مقدّمتها تأمين الاستثمارات وعودة شركاتها كما كانت في عهد نظام صدّام .

ـ حجم نشاط الشركات الروسية في العراق

من الممكن أنْ تصبح (شركة لوكويل) الروسية المشغلة الوحيدة لمشروع غرب القرنة ٢ النّفطي في العراق بعد أنْ أعلنت شركة ستات النّرويجية عن استعدادها للتنازل عن حصتها لصالح الشركة الروسية .

وتمَّ التأكيد من قبل وزارة النّفط على العقد الذي ستكون حصّة الشركة بموجبه (شركة لوكويل) في موقع غرب القرنة (٧٥،٢) ، أما بالنّسبة للمتبقية فستكون من نصيب الشركة النّفطية الحكومية العراقية ، ويقدّر حجم احتياطي النّفط في هذا الموقع نحو ١٣مليار برميل ، علماً أنَّ حجم المكافأة على كلِّ برميل يستخرج يبلغ أكثر من دولار واحد ، كما تمَّ تثبيت القيمة النّقدية التي ستحصل عليها من جرّاء تطوير الموقع ، لذا فإنَّ أرباحها لم تتأثر بتغييرات

---

(١) أنظر : شركة النّفط الروسية في العراق ، على الرابط

www . arabic . ruvr : ru/٢٠/٢_١١_١٢/٩٤٣٤٦٧٤١ .

أسعار النّفط العالمية [١] .

أضف إلى ذلك قد وقّعت (شركة لوكويل) عقد في بغداد إتفاقية خاصّة بالمواد (الهيدروكربونية) واستخراجها في محافظتي النّجف والمثنى بمساهمة شركة نفطية روسية أخرى ، هي شركة باش نفط .

معروف أنَّ هذه المنطقة لم تجر فيها أعمال تنقيب رغم إنّها تحتوي على أغنى الحقول النّفطية في العراق ، وستبلغ التعويضات عن استخراج النّفط فيها خمس دولارات مقابل البرميل الواحد عندما يصل انتاجه إلى مستوى ٢٥٪ من حجمه التصميمي .

ويرى المحلل المستقل (ديمتري ليوتاغين) أنَّ موقف بغداد الايجابي إزاء شركات النّفط الروسية مردّه إلى كونها تعرض شروطاً تناسب العراق على أكمل نحو ، كما أنَّ أعمال التنقيب تمتاز بجودة عالية .

كما أضاف إلى أنَّ هناك عاملاً مهمّاً ألا وهو خبرة الشركات الروسية في مجال التنقيب عن النّفط والغاز وتجهيز حقولهما للاستثمار ، علاوة على الاستفادة من الرساميل الاضافية .

فتملك الشركات الروسية مثل (لوكويل) أو (باش) نفط ، الأموال الضرورية لدخول مناطق جديدة ، ومن جهة أخرى ترى الشركات الروسية مصلحتها في استغلال كافّة الفرص المتاحة لها ، وخصوصاً فيما يتعلّق بتوسعها في المنطقة الرائدة من حيث احتياطات النّفط .

طبيعي أنَّ الشركات الأجنبية التي تريد العمل في العراق تمثل أمامها مشاكل ترتبط بمدى مجازفة نشاطها فيه ... صحيح أنَّ رئيس الهيئة الوطنية

---

(١) أنظر شركة روسية (تستعد منفردة) لتشغيل موقع غرب ٢ القرنة النّفطي في العراق ، على الرابط
www . adawaanews . net . Articles show . aspx

للاستثمار في العراق سامي العراجي صرّح بأنَّ سلطات البلاد تراهن على زيادة بيع المواد الوقودية وتهيئة المناخ اللازم لجذب الاستثمارات ، مما يدلُّ على أنَّ كبار مسؤولي العراق يسعون إلى البرهنة على مؤهلاتهم باعتبارهم مدراء اقتصاديين ذوي خبرة وكفاءة يعون مدى مسؤوليتهم على أنَّ ظروف العمل في العراق آمنة تماماً .

حيث صرّح (قسطنطين سيمينوف) مدير أمن الطاقة الوطني الروسي : (بديهي أنَّ الشركات الروسية سوف تصطدم بمخاطر سياسية معينة ولا شكَّ أنَّ الوضع في العراق لا يمكن اعتباره مستقراً ١٠٠٪ فكلنا نعرف أنَّ العراق ليس أحسن مكان مهم للاستثمار مهما قالت السلطات العراقية .

إنَّ العلاقات الاقتصادية ـ التجارية بين البلدين تجري بوتيرة لا بأس بها ؛ إذ أنَّ بعض الشركات الروسية الكبرى كشركات (لوك أويل) و (غاز بروم) النّفطيتين وشركة (تخنبروم اكسبورت) المتخصصة بقطاع الكهرباء تعمل على تأهيل قطاعي النّفط والكهرباء ، إضافة إلى وجود بعض الشركات الروسية الأخرى تعمل على تأهيل بعض البنى التحتية في محافظات العراق المختلفة وتزويد التجارة ببعض مواد البطاقة التموينية .[١]

حيث تمَّ تأكيد احترام العقود والاتفاقات السابقة بين روسيا والنّظام السابق ، وعودة الشركات النّفطية وغيرها من الشركات الروسية إلى العراق ، وفي هذا السياق استأنفت شركة (لوك أويل) النّفطية الروسية عملها في العراق ، وكانت شركة (لوك أويل) قد وقّعت في عام ١٩٩٧م اتفاقاً مع العراق يقضي بتطوير المرحلة الثانية من حقل القرنة ـ كما أشرنا سابقاً ـ ، ولكن

(١) سفارة جمهورية العراق في موسكو ، على الرابط

www . mofamission . gov_١٢ .

الظروف الأمنية في فترة ما بعد الاحتلال منعت الاستمرار في عملها ، وقد قامت الشركة بتوقيع مذكرة تفاهم مع وزارة النّفط العراقية لاستئناف عملها وذلك في ١٠ مارس عام ٢٠٠٤م بموجب تلك المذكّرة ، حيث تقوم شركة (لوك أويل) بتدريب ١٥٠ فنياً عراقياً وذلك في مدينة برم الصناعية الكبرى الواقعة في قلب روسيا ، وكذلك في جامعة النّفط والغاز في مدينة أوفا ، وتتكوّن المجموعة المتدرّبة من مهندسين عراقيين ذو كفاءات عالية وخبرة في مجال النّفط ، وقد تمَّ حتى مطلع عام ٢٠٠٧م تدريب ٤٥٨ مهندساً في إطار دورات تدريبية متخصصة خلال شهر واحد في منشأت شركة (لوك أويل) و (١٠) مهندسين في دورات تدريب متكاملة مدتها سنة واحدة في منشأت الشركات والجامعات ، و٨٤ مهندساً من طلاب الماجستير والدكتوراه في جامعات النّفط والغاز الروسية .[١]

تمَّ بحث استئناف التعاون لبناء محطات للطاقة الكهربائية في العراق حيث بدأت الشركات الروسية في أيار٢٠٠٣م مشروع ترميم وبناء المحطتين الكهروحراريتين في مدينتي اليوسيفية والنّاصرية ، وإعادة تأهيل عدد من الوحدات التوليدية في المحطات الكهربائية الأخرى ، فضلاً عن عدد من مشاريع خطوط ونقل الطاقة الكهربائية ، إلاّ أنَّ تدهور الأوضاع الأمنية حال دون ذلك ، حيث اتخذت روسيا قرار في العام التالي ٢٠٠٤م بجلاء الخبراء الروس من العراق ، وقد تعهدت وزارة الكهرباء العراقية بتوفير الحماية المطلوبة للشركات والخبراء الروس في عودتهم للعراق لتنفيذ المشاريع المتعاقد عليها سابقاً ، وفي آذار ٢٠٠٩م بحث سيرغي مولوجا مديرعام شركة (تيخنوبروم

(١) نورهان الشيخ ، الاستمرار والتغيرات في السياسية الروسية تجاه العراق (فترة مابعد الاحتلال الامريكي) مصدر سبق ذكره ، ص ٥٦ .

اكسبورت) الروسية ووزير الكهرباء العراقي كريم وحيد ، استئناف إعادة بناء تجهيز محطة الحارثة الكهروحرارية ، وكذلك شروط مواصلة بناء محطة اليوسيفية الكهروحرارية ، وكان عقد بناء محطة اليوسيفية قد وقع في عام ١٩٨٨م في إطار إتفاقية حكومية بين الاتحاد السُوفيتيّ والعراق ، واضطرت تيخنو برام اكسبورت إلى وقف العمل في مشروع المحطّة وإجلاء العاملين في الشركة ثلاث مرّات لأسباب أمنية ، كان آخرها عام ٢٠٠٤م بعد إنجاز ٥٪ من حجم تشييد أبنية المنشأة ، وتحمي مشروع محطة (اليوسيفية) الكهربائية منذ تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠٠٨م ، وحدات من جيش العراق فيها مدرّعة ويقيم كافّة الخبراء الروس البالغ عددهم من ٣٠٠إلى ٣٧٠ فنياً داخل المحطّة ، كذلك فازت شركة تيخنوم بروم اكسبورت بمناقصة إعادة تأهيل وتجهيز المحطّة الكهروحرارية في البصرة ، التي تشغل وحدة توليد يابانية الصنع ، قدرتها ١٥٠ ميغا واط ، وقد خصص البنك الدولي لهذا المشروع عشرة ملايين دولار إضافية بطلب من الشركة الروسية ؛ وذلك لاعتبارات مرتبطة بخدمات الأمن خلال السنوات الثلاث المقررة على إنجاز المشروع[١] .

وإلى جانب شركة "تيخنوم بروم إكسبورت" ، هنالك حوالي تسع شركات روسية عاملة في قطاعات مختلفة من الاقتصاد العراقي ، وخاصّةً قطاع الكهرباء منها شركة "إنتر إنيرجي سيرفس" التي تعمل على تحديث محطة النّاصرية ، وفي تمّوز ٢٠٠٨م استأنفت شركة" سيلوفيا ماشيني" الروسية تنفيذ عقد وقعته مع العراق في العام ٢٠٠١م وتعهدت بموجبه تزويد محطة العظيم الكهربائية (قيد الانشاء) بتربنين وتجهيزات أخرى ، واضطرّت ظروف الحرب الشركة الروسية

(١) نورهان الشيخ ، الاستمرار والتغيرات في السياسية الروسية تجاه العراق (فترة مابعد الاحتلال الامريكي) مصدر سبق ذكره ، ص ٥٦ .

إلى وقف تنفيذ الاتفاقية بعدما قامت بتوريد معدّات بقيمة ثمانية ملايين دولار ، وفي عام ٢٠١٠م قامت الشركة الروسية بتوريد معدّات وأجهزة كهربائية للمحطة الكهروحرارية (دبس) [١] .

حيث أعلن رئيس (شركة لويل أوفرسيز) الروسية (آندرية كوزيايف) أنَّ الشركة عازمة على توسيع عملها عربياً بالرغم من القلق السياسي النّاتج عن الاضطربات التي تشهدها المنطقة .

وقال كوزيايف في مقابلة مع قناة روسيا اليوم على هامش منتدى بطرسبوغ الاقتصادي : (إنَّ لوك أويل ستواصل تطوير أعمالها في حقل غرب القرنة ـ ٢ بالعراق رغم الاضطربات التي تشهدها المنطقة ، واعتبر أنَّ إجراء أعمال الاستكشاف في حقل رقم ١٠في جنوب العراق والذي فازت بأعمال استثماره مؤخراً يمثّل مواصلةً لأعمال الشركة وتطوير نشاطها في إحدى المناطق الواعدة في منطقة الشرق الأوسط .

وواضح أنَّ أعمال الاستكشاف التي تقوم بها (شركة لويل أوفرسيز) هناك ترمي إلى إيجاد موارد الطاقة ، وبالدرجة الأولى النّفط .

وأشار كوزيايف إلى وجود بنى تحتية إضافة إلى وجود علاقات شراكة متينة مع وزارة النّفط العراقية مؤكّداً أنَّ كل ذلك يوفّر ظروفاً ملائمة لاستراتيجية الشراكة على المدى البعيد [٢] .

وقد تمَّ استئناف التعاون في مجال المشروعات المائية ، ومنها : مشروع محطّة

---

(١) نورهان الشيخ ، الاستمرار والتغيرات في السياسية الروسية تجاه العراق (فترة مابعد الاحتلال الامريكي) مصدر سبق ذكره ، ص ٥٧ .

(٢) أنظر الشركة لوك اويل الروسية سنطور عملنا من محافظة ميسان إلى السعودية ، على الرابط
www . independenceenews . net/news . net . php?action=view٧id=٣٩٥٨ .

ضخ المصب العام في مدينة النّاصرية ، التي يبلغ تصريفها الاجمالي ٢٠٠متر مكعب في الثانية ، إذ تقوم (شركة انترماش) الروسية بتنفيذ الأعمال الميكانيكية والكهربائية في المحطة .

. العلاقات العسكرية والأمنية الروسية العراقية

تتضح الفاعلية السياسية لكل وحدة دولية عبر عناصر القوة توظيف ومعالجة مكامن الضعف في مقوماتها المادية والمعنوية والتي تخططه عبر استراتيجيته سياستها ، وتنفّذها عبر سياستها ، كما أنَّ الفاعلية تتضح عبء السياسة العامة للدولة التي تجسدها في سياستها الداخلية والخارجية ، وبالنّسبة للعراق فإنَّ الأهمّية السياسية التي تضاف إلى الأهمّية الاستراتيجية تكمن في معالجة السلبيات والمشاكل وبناء نموذج سياسي خاص بالعراق يحيط بكل مسألة تساند هذا النّموذج هو الركيزة في صناعة الأهمّية .

تشكل الأهمّية السياسية والأهمّية الأمنية للعراق جانباً مهمّاً في الادراك الروسي ، ومردّه بالتأكيد إلى محددين [١] :

١ـ يُعتبر العراق ركناً مهمّا لتحقيق الأمن في منطقة الشرق الأوسط ، وهو حقيقة استراتيجية وعسكرية وأمنية باعتبار العراق عنصراً مهمّاً للاشتراك في ترتيبات أمنية اقليمية مستقبلية .

٢ـ إدراك روسيا للعراق بأنَّه يشكّل عُنصراً مهمّاً في توزان القوى في المنطقة ، لذلك تسعى إلى التواصل معه سبيلاً لأداء دور اقليمي مهم في المنطقة .

وقّعَ البلدان في ١١ شباط ٢٠٠٨م مذكرة التعاون التجاري والاقتصادي

---

(١) نورهان الشيخ ، الاستمرار والتغيرات في السياسية الروسية تجاه العراق (فترة مابعد الاحتلال الامريكي) مصدر سبق ذكره ، ص ٥٧ .

والعلمي والتقني ، ويظل المجالين العسكري والطاقة ضمن أولويات المجالات التي يرغب العراق في تطوير التعاون مع موسكو ، ورغم الفرص المتاحة لتطوير التعاون العسكري والفني حيث شكّلت الأسلحة حوالي ٩٠٪ من أسلحة الجيش العراقي في فترة ما قبل الاحتلال الأمريكي ، حيث فقد الجيش العراقي المتكوّن من ١٤فرقة اليوم بأسلحة خفيفة فقط ، وهو بحاجة إلى أسلحة ثقيلة التي تعتبر روسيا مصدراً رئيسياً لها ، إذ أراد العراق استيراد أسلحة روسية ، وقد أصدر بوتين في ٢٦ آب أغسطس ٢٠٠٤م مرسوماً بالغاء الحظر على توريد المعدّات الحربية والأسلحة إلى العراق ، وأكّد (رومان كيريلوف) رئيس قسم العلاقات العامّة والإعلام في مجموعة شركات مروحيات روسيا أنَّ الجانب الروسي بدأ في نيسان ٢٠٠٩م تنفيذ صفقة تقضي بتزويد العراق بـ ٢٢ مروحية من طراز (مي ـ ١٧) للأغراض الأمنية ، وتبلغ قيمة الصفقة حوالي ٨٠ مليون دولار ، إلاّ أنَّه في ظلِّ الاحتلال الأمريكي ليس من المتصوّر وجود تعاون عسكري بين روسيا والعراق[١] .

كما أبدت روسيا استعدادها لإعادة تجهيز الجيش العراقي بالأسلحة والمعدّات العسكرية التي تفضّلها وزارة الدفاع العراقية ، وتمنع العراق من الحصول على الأسلحة ، لذا فإنَّ تزويد العراق بالأسلحة الروسية مرهون بموافقة إدارة الولايات المتحدة الأمريكيّة ، وترحّب الحكومة العراقية بموافقة الحكومة الروسية على تجهيز القوّات العراقية بالأسلحة التي يحتاج إليها ؛ إذْ أنَّ وزارة الدفاع العراقيّة لديها رغبة في أنْ يكون التسليح روسياً ، وذلك للخبرة والتقنية الواسعة التي يمتلكها الجيش العراقي بالأسلحة الروسية ، وقد وقّع

(١) نورهان الشيخ ، الاستمرار والتغيرات في السياسية الروسية تجاه العراق (فترة مابعد الاحتلال الامريكي) مصدر سبق ذكره ، ص ٥٧ .

الرئيس بوتين في ٢٦ آب ٢٠٠٤م مرسوماً يقضي بإلغاء الحظر المفروض على تصدير المعدّات الحربية بالأسلحة إلى العراق ، ولابدَّ أنْ نذكّر أنَّ رئيس الوزراء العراقي (نوري المالكي) قد بحث مع نظيره الروسي (فلاديمير بوتين) خلال زيارته إلى روسيا في التاسع من نيسان ٢٠٠٩م ملف تسليح الجيش العراقي بأسلحة روسية الصنع ، وقد لقي هذا الملف ترحيباً من قبل الأوساط البرلمانية العراقية ، ويذكر أنَّ العراق قد اشترى من روسيا صفقات طائرات مروحية تقدر بـ٢٢ طائرة للأغراض الأمنية ، وتبلغ قيمة الصفقة حوالي ٨٠ مليون دولار ، وأعلنت روسيا عن استعدادها لتدريب كوادر عراقية ، وتأهيل أفراد القوّات المسلّحة وقوى الأمن العراقي .[١]

جددت روسيا الاتحادية استعدادها لمساعدة العراق في تعزيز قدراته الأمنية وتنفيذ اتفاقيات التسليح .

وأعلن الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) عن استعداد بلاده لتعزيز التعاون الثنائي مع بغداد تنفيذاً للاتفاقيات التي عقدها رئيس الوزراء نوري المالكي في روسيا .

ومن المقرر أن تزود روسيا الاتحادية العراق بالاسلحة في شهر شباط عام ٢٠١٤م بمروحيات من طراز مي ـ ٢٨أي (صياد الليل) بعد انتهائها من تدريب أوّل فوج من الخبراء العراقيين على استخدام مروحيات مي ـ٣٥ في إحدى المراكز التابعة للقوة الجوية الروسية .

وأعلنت صحفية أزفستيا الروسية أنَّ روسيا بدأت بتسليم السلاح للعراق وفق الصفقة المعقودة بين البلدين في عام ٢٠١٢م ، والتي يحصل الأخير بموجبها

(١) علي محمد عيدان الجبوري ، العلاقات العراقية الروسية ، المجلة العربية للعلوم والسياسة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ١٠٣ ،

على أربيعين طائرة هليكوبتر مقاتلة من طرازي مي ـ ٣٥ ، ومي ـ ٢٨ ، وأكّدت الصحيفة أنَّ أوّل فوج من الخبراء أنهى تدريباته على الطائرات مي ـ ٣٥ ، التابع لمركز التدريبات القوّة الجوية في الروسية في مدينة تورجوك [١] .

فأنظار الروس تتجه صوب العراق لبيع أو الفوز بعقود تسليح الجيش العراقي وهو الأمر الذي يفرض ضرورة تقارب روسيا مع العراق لتحقيق التوازن والتنسيق في المجالات الأمنية والإقليميّة .

ـ استئناف التعاون في مجال المشروعات المائية ، ومنها مشروع محطّة ضخ المصب العام في مدينة النّاصرية ، التي يبلغ تصريفها الاجمالي ٢٠٠متر مكعب في الثانية ، إذ تقوم (شركة انترماش) الروسية بتنفيذ الأعمال الميكانيكية والكهربائية في المحطة .

ـ الأهداف المتحققة للعراق من جراء العلاقة مع روسيا الاتحادية

يأتي التقارب العراقي ـ الروسي فيما بعد عام ٢٠٠٣م تحقيقاً لأهدافهما الاقتصادية ، أضف إلى ذلك رغبة العراق في الإفادة من علاقاتها مع روسيا الاتحادية في تعزيز مكانتها ونفوذها السياسي .

فضلاً عن أنَّ روسيا ستأمّن إمدادات الطاقة التي تحتاج اليها مستقبلاً ، وعودة النّفوذ والتأثير السياسي والاقتصادي لروسيا في العراق خاصّة والمنطقة ، إضافة إلى أنَّ هذا التقارب ممكن أنْ يكون ممارسةً معادلةً للضغوط الأمريكيّة التي تمارسها على كلا البلدين ، فضلاً عن مصلحة البلدين المشتركة تقتضي هذا

(١) للمزيد أنظر فلاديمير بوتين مستعدون لتعزيز القدرات الأمنية والدفاعية ، على الرابط
www . iraqpressageny . com

التقارب للتخفيف من القيود الأمريكيّة من جهة ، وللبحث عن مجالات التعاون الاقتصادي والأمني بينهما لمواجهة الهيمنة الأمريكيّة .

وقد أشار إلى ذلك رئيسا كلا الدولتين في أكثر اللقاءات التي تجمعهما بأهمّية التعاون الاقتصادي والتكنولوجي والأمني ، وهو جانب هام في علاقات الشراكة الإستراتيجية بين العراق وروسيا ، وهو أيضاً سيعزز من تشكيل علاقات تحالف إستراتيجية .

وأنَّ الأهداف والمصالح المتبادلة لكلا البلدين سيحقق التكامل الاقتصادي لكليهما ، ففي الوقت الذي يقدّم العراق الموارد الأولية والخام ومصادر الطاقة من النّفط فضلاً عن الاستثمارات التجارية لإدامة عجلة تقدمها الاقتصادي نجد أنَّ روسيا ستدعم العراق اقتصادياً وأمنياً بالأسلحة ، وتطوير القدرات الدفاعية العراقية لمحاربة الإرهاب ، والتنقيب عن النّفط والذي سيكون مردوداً مالياً كبيراً يساعد على إنعاش الاقتصاد العراقي .

فلا جدال في أنَّ العلاقات العراقية ـ الروسية تعد من أهم العلاقات الأمنية في المنطقة ، خصوصاً أنَّ المنطقة تشهد توتراً أمنياً جرّاء الأزمة السورية وتداعياتها على الأمن العراقي والمصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط ، وهناك محاولات روسيّة لتعويض الدور العراقي المفقود في المنطقة ، وبما يقلب معادلات التوازن الإقليمي لصالح العراق وروسيا ، وهذا ما بدا واضحاً في الأزمة السُوريّة .

المبحث الثاني
تأثير العلاقة مع روسيا على علاقة العراق مع الولايات المتحدة الأمريكية

العلاقات السياسية والأمنية والاستراتيجية

سعت الولايات المتحدة الأمريكيّة إلى ربط العراق باتفاقية الإطار الاستراتيجي معها ، حيث إنَّ فكرة عقدها جاءت بمبادره من الرئيس (جورج دبليو بوش) خلال إجتماعه مع رئيس الوزراء (نوري المالكي) مع وفد رفيع المستوى في نيويورك خلال شهر أيلول ٢٠٠٧م على هامش اجتماعات الجمعية العامّه للأمم المتحدة .

وفي حقيقة الأمر وقّع الطرفان اتفاقيتين متوازيتين في وقت واحد في (١٧ تشرين الثاني ٢٠٠٨م) وليس إتفاقيه واحده ، وبنسختين أصليتين باللغتين العربية والانكليزية ، ويتساوى النّصان في الحجيه القانونية ، ودخلتا حيّز التنفيذ ابتداءاً من (١ كانون الثاني ٢٠٠٩م) بعد تبادل الطرفين المذكّرات الدبلوماسية المؤيّدة لاكتمال الإجراءات اللازمة لدى كل منهما لتنفيذ الاتفاق وفقاً للإجراءات الدستورية النّافذة لدى الطرفين .[١]

---

(١) حضر الإجتماع بالاضافة إلى الرئيس (بوش) ورئيس الوزراء (نوري المالكي) من الجانب العراقي ، كل من وزير الخارجية (هوشيار زيباري) و النّائب الأوّل لرئيس مجلس النّواب (خالد العطية) ورئيس كتلة التحالف الكردستاني (فؤاد معصوم) ووزير التخطيط (علي بابان) ، وعن الولايات المتحدة الأمريكيّة وزيرة الخارجية (كونداليزا رايس) ومستشار بوش للأمن القومي (ستيف ←

الإتفاقيّة الأولى : يطلق عليها (*اتفاقية* الإطار الاستراتيجي) لعلاقة صداقة التعاون بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكيّة وتضم ١١ مادة .

الاتفاقية الثّانية : (اتفاقية وضع القوّات) على الأراضي العراقية ، وضمت ٣٠ مادة .

فيما يخص الاتفاقية الأولى ستكون شاملةً ، وليست قاصرةً على الجانب العسكري وشموليتها تتمحور حول دعمها مجمل العملية السياسية وجهود المصالحة الوطنية ، وقد تضمّنت هذه الاتفاقية ثلاث مجالات رئيسية تمثّل الخطوط العامّة بين البلدين وهي كالاتي :

أوّلاً ـ المجال السياسي والدبلوماسي : تمثّلت بدعم واسناد النّظام الجديد في العراق بوجه التدخلات الخارجية والداخلية وحماية الديمقراطية والدستور ، من دون الاخلال بالحضور الأمريكي الفعلي لما له من أهمّية في السيطرة على العملية السياسية في العراق ، وتشجيع التبادل الثقافي والتعليمي والعلمي بين الدولتين .

ثانياً ـ المجال الاقتصادي : شملت دعم ومساعدة العراق للانتقال إلى اقتصاد السوق وتوفير المساعدات المالية والفنية لبناء مؤسساته الاقتصادية وبناه التحتية ، وتشجيع الاستثمار ، وخاصّة في المجال النّفطي ، والمساعدة على إطفاء ديونه وإلغاء تعويضات الحروب التي قام بها النّظام السابق وخصخصة الأمن .

ثالثاً ـ المجال الأمني : تضمّن تقديم التزامات لحكومة العراق بردع أيٍّ عدوان خارجي يستهدف العراق وينتهك سيادته ، ومساعدة الحكومة على مكافحة الارهاب و تدريب وتجهيز وتسليح الجيش والقوّات الأمنية من خلال

← هاندي) . ينظر : نخبه من أساتذة وباحثين ، الإستراتيجية الأمريكيّة في العراق والمنطقة على ضوء إعلان المبادئ (ابعادها ونتائجها) ، أعمال ونتاجات ندوة دمشق ، مركز العراق للدراسات ، العدد (٢٣) ، ، ٢٠٠٨ ، ص١٥١ .

القواعد العسكرية الأمريكيّة المفترضة في العراق [١] .

تعد الاتفاقية الأمنية العراقية الأمريكيّة أحد الملفات أو القضايا التي تتعلق بالبناء الاستراتيجي العراقي والمحدد الرئيس لصورته المستقبلية خصوصاً فيما تتصل جوانبه بالقضايا الأمنية والتي تعمل على إيجاد نسق جديد لطبيعة سلوكيات القوات الأمريكيّة في العراق .

وجاءت الاتفاقية الأمنية نتيجة لتحسّن القوّات الأمنية العراقية وقيامها بعمليات واسعة خصوصاً في إطار العمليات العسكرية التي قادتها القوّات الحكومية في بغداد (خطة قرض القانون) وفي البصرة (صولة الفرسان) وفي ميسان (بشائر السلام) وكذلك المحافظات العراقية الأخرى [٢] .

بعد تسع سنوات من الشراكة العسكرية الوثيقة بين الولايات المتحدة الأمريكيّة والعراق فالأخير مازال يرغب في أنْ تبقى الولايات المتّحدة الأمريكيّة شريكاً دفاعياً رئيسياً له ، وشراء المعدّات العسكرية الأمريكيّة بسبب تفوقها التقني . [٣]

حيث تسلّمت قيادة القوّة الجوية في مطار المثنى ثلاث طائرات (C١٣٠) أمريكية الصنع ، هذه الطائرات مخصصة لنقل الاشخاص والمعدّات العسكرية بجميع أنواعها .

---

(١) ينظر : نخبه من اساتذه وباحثين ، الإستراتيجية الأمريكيّة في العراق والمنطقة على ضوء إعلان المبادئ (ابعادها ونتائجها) ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٣ .

(٢) علي فارس حميد ، التخطيط الاستراتيجي للأمن القومي العراقي (دراسة في التخطيط الاستراتيجي العراقي بعد عام ٢٠٠٣) ، مركز رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ١١٧ .

(٣) أنظر بعد عام من الانسحاب تفعيل الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكيّة والعراقية ، دراسات مترجمة ، ترجمة : هاجر أبو زيد ، على الرابط

www . baghdadcenter . net

وقامت البحرية الأمريكيّة في ٢٠ كانون الأوّل ٢٠١٢م بتسليم سفينتي دعم بحريتين يبلغ طول الواحدة منهما ٦٠ متراً في ميناء أم قصر الجنوبي في البصرة ، وقد تسلّمت أيضاً ثلاث طائرات عسكرية سي ـ ١٣٠جي [١] .

إنَّ رؤية الإدارة الأمريكيّة للعراق والتحولات السياسية الجارية فيه من خلال السلوك السياسي الأمريكي تنطلق من التجربة الأمريكيّة في الشرق الأوسط والتي تريد حمايتها من النّفوذ الإيراني الممانع للنفوذ الأمريكيّ وجودها في منطقة الشرق الأوسط ؛ إذ تعتبرُ العراق من النّاحية السياسية والأمنية طرفاً مهمّاً في التوازن الإقليمي بخاصّة مع إيران ، وفقاً لما يملكه من ثروات طبيعية وموقعاً جيوستراتيجياً مهمّاً . [٢]

روسيا قوّة جديدة عالمية للطاقة في عهد الرئيس الروسي بوتين من خلال تطورها ورسم سياسة واستراتيجية مستقلّة خاصة ، هذا ما بدأ يزعج الولايات المتحدة الأمريكيّة التي نَصّبتْ نَفسها الحاكم الأوّل على العالم الذي لا تريد أنْ يشاطرها فيه أحد . [٣]

. العلاقات التجارية ـ الاقتصادية

حيث تتباين الأبعاد الاقتصادية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكيّة تبايناً شديداً ، لاسيما إذا نظرنا إلى أنَّ طبيعة التباين تستند إلى أُفقٍ هائل في

---

(١) أنباء موسكو ، تسلم العراق طائرات امريكية من نوع (C١٣٠) مخصصة لنقل الاشخاص والمعدات العسكرية وفق عقد مبرم مع الولايات المتحدة الأمريكية

http : //anbamoscow . com/aworld_politics/٢٠١٣٠٥٠٧/٣٨٢٢٠٠٣٦١ . html

(٢) نقلاً عن عماد علو ، قراء في مستقبل العلاقات العراقية الأمريكية ، على الرابط

www . azzaman . com .

(٣) خالد ممدوح العزي ، العلاقات الروسية الأمريكيّة توتر العلاقة بعد الربيع العربي ، على الرابط

التصوّر الاقتصادي الذي ترتكز عليه الولايات المتحدة الأمريكيّة في توجّه توسّعيّ يحاول الهيمنة على الاقتصاد العالمي من خلال توفير أدوات ووسائل فائقة التأثير ، بين دولة صغيرة لاتمتلك المقوّمات الاقتصادية ما يجعلها قادرة على مواجهة أدنى المشكلات البنيوية لكيانها [١] .

فالعراق بوضعه الاقتصاديّ الهش والمدمّر وبناه التحتية المنهارة والمتخلّفة بحاجة إلى إعادة إعمار كلّية وشاملة ، بدءاً من تغيير خارطة إنتاج النّفط فيه ، وصولاً إلى استنهاض مفاصل اقتصادية ضرورية لمسار التّنمية فيه ، فكان التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكيّة واستجلاب الشركات الأمريكيّة في مجال الاستثمار اقتصادياً أمراً جبرياً .

توجّهت الدول الكبرى إلى تنويع مصادر استيرادها للطاقة ، ولاسيما النّفط ؛ وذلك لتلافي الضغوط التي قد تتعرض لها عند مواجهتها للأزمات النّفطية .

إنَّ النّفط مصدر محدود ومآله إلى النّضوب وغير متوافر بكثرة ، في الوقت نفسه شهد هذا المصدر تغيير من كونه ذا أهمّية اقتصادية إلى مصدر للتدخل العسكري في مناطق الإنتاج الذي سجّل مكانةً استراتيجية عالمياً حتى وقتنا هذا ، ولهذا كان النّفط ومازال لهُ تأثير كبير في سياسة الدول الكبرى . [٢]

حيث الدول الكبرى المستوردة للنفط دخلت في منافسات حادّة من أجل تأمين مصادر الطاقة ، وانطلاقاً من تعزيز أمن الطاقة سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضمان امدادت الطاقة ، وأنَّ أهمّية النّفط بالنّسبة للأخيرة تتبلور

---

(١) حسين حافظ العكيلي ، العراق في الاستراتيجية الأمريكيّة الشرق أوسطية ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص ١٩٥ .

(٢) سعد حقي توفيق ، التنافس الدولي وضمان أمن النّفط ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد٤٣ ، ٢٠١١ ، ص ١٤ .

من حقائق عدة ، **الحقيقة الأولى** : أنَّ الولايات المتحدة الأمريكيّة تعتمد بشكل متصاعد على النّفط المستورد من الخارج إلى جانب انتاجها المحلي .

والحقيقة الثانية : جعلت الولايات المتحدة الأمريكيّة الحصول على الكمّيات المطلوبة من النّفط جزءاً من متطلبات الأمن القومي .

والحقيقة الثالثة : ضرورة السيطرة على مصادر الطاقة عن طريق القوس الممتد من الخليج العربي إلى بحر قزوين [١] .

ولمّا كان النّفط العامل الأساسي في علاقة الولايات المتحدة الأمريكيّة مع دول منطقة الشرق الأوسط عامّة وبالعراق بشكل خاص ، فقد أوضح ريتشاد نيكسون في كتابه (الفرصة السانحة) (بأنَّ أكثر ما يهمنا في الشّرق الأوسط هو البترول) ومنع مشاركة الاستثمارات الأجنبية والشركات الكبرى التابعة إلى دول منافسة للولايات المتحدة الأمريكيّة في النّفط العراقي ، وإنّما الانفراد بالسيطرة عليه ، وتحت الإدارة المباشرة من قِبل الشركات الأمريكية [٢] .

من أجل ضمان سيطرة الشركات الأمريكيّة على الغالبية العظمى من عقود العمل داخل العراق ، أي حققت الولايات المتحدة الأمريكيّة أهدافها في ضمان مصالح شركاتها بعد أنْ قام النّظام السابق باستبعاد الشركات الأمريكيّة من إبرام أيّة عقود مستقبلية في العراق ، إلاّ أنّه بعد الحرب على العراق وتغير النّظام السياسي فيه أصبح توزيع العقود حكراً على الشركات الأمريكيّة ، وأنَّ السلطة المانحة لتلك العقود"USADI" ، فضلاً عن مكتب "الاعمار والمعونة الإنسانية التابع لوزارة الدفاع الأمريكي ، ويكفي أنْ نشير إلى أنَّ (ستيورات

---

(١) فاطمة محمد رضا الجابري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢ .

(٢) هيثم كريم صيوان ، اثر المتغير الاقتصادي في العلاقات العراقية الامريكية ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النّهرين ، العدد١١ ، ٢٠٠٦ ، ص ١٩٥ .

بووين) الأمريكي قد عيّن ممول لعملية إعمار العراق ، وقد استبعدت الشركات الروسية ، وتمَّ إلغاء عقد شركة (لوك أويل) .

إنَّ سيطرة الولايات المتحدة الأمريكيّة على نفط العراق سوف يتيح لها ولشركاتها إمكانية كبيرة للتحكّم في السوق العالمية للنفط من حيث سياسات الانتاج والأسعار ، وكذلك إضعاف منظمة أوبك وإتاحة مجال كبير للمرونة في التعامل مع السعودية وتهميش إيران ، وفي هذا الاتجاه قال (ORENS GOLDSEIN) ، رئيس مؤسسة بحث الصناعة النّفطية الأمريكيّة : (بأنَّ سيطرة الشركات الأمريكيّة على النّفط العراقي سوف يتيح التحكّم في الصادرات النّفطية من دول الخليج ، والتحكّم في أسعار السوق العالمية للنفط ، وإضعاف احتكار أوبك تحت قيادة العربية السعودية) ، وبقدر ما تعلّق الأمر بإيران نجد أنَّ العراق له أهمّية كبيرة في التفكير الاستراتيجي الأمريكي من أجل إيجاد آلية للتواصل مع الجانب الإيراني في ظل تطلّعات التطبيع الأمريكي مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية .[١]

حيث منحت العقود إلى الشركات الأمريكية ، ونجد شركة (هاليبرتن) وشركة (بيكتل) وشركة (ستيفدورنغ سيرفيسز) وشركة (فلوور) وشركة (فوريين) ، وشركة (Boots&Coot) ، وشركة (Brown&Root Kellogg KPR) ، وشركة (shell) ، وشركة (American stevedoring services of) الأمريكيّة ، وشركة (MCI أمريكي) التي منحها الكونغرس مهام بناء شبكة الخطوط الهاتفية اللاسلكية في العراق وغيرها ، وهذه العقود تمثّل أحد أهم الأوراق المالية الأمريكيّة ، وشركة (PCR) المتخصصة بخدمات المقاولات العامّة منحت

(١) نقلاً عن هيثم كريم صيوان ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٩٥ـ١٩٧ .

عقد بمبلغ ١٠٠مليون دولار ،و (سكابلينك أير أند سبورت الأمريكيّة المتحدة في النّواحي الأمنية) منحت عقداً بمبلغ (١٠،٢) لإدارة ثلاث مطارات في بغداد والبصرة والموصل ،ومجموعة واشنطن الدولية International) Washington Group) .

وWGI » المتخصصة في الهندسة والتشييد مُنحت عقداً مبدئياً بمبلغ ١٠٠مليون دولار ،وشركة أم أي سي وورلدكم MIC المتخصصية في خدمة الاتصالات وتعتبر ثاني أكبر شركة للاتصالات البعيدة منحت عقداً قدره ٣٠مليون دولار لبناء شركة لاسلكية بالعراق ،و شركة سيريز درونك الأمريكيّة رابع أكبر شركة شحن وتفريغ السفن في العالم منحت عقوداً لإدارة وصيانة الموانىء العراقية [١] .

وفي ٢٠١٤/١/٢١م عقدت الهيئة الوطنية للاستثمار بالتعاون مع القانون التجاري في وزارة التجارة الأمريكيّة والسفارة الأمريكيّة في بغداد ورشة عمل في مقر الهيئة تحت عنوان : « تنمية فرص الحصول على حقوق الامتياز في العراق » كمقدّمة للمفاهيم الأساسية لحقوق الامتياز في استخدام علامة أو اسم أو نظام تجاري أمريكي ، وإدارة ذلك النّشاط في العراق بحضور معالي رئيس الهيئة الدكتور سامي رؤوف الأعرجي ، وممثلين عن وزارتي الخارجية والتجارة الأمريكيّة وعدد من المسؤولين في الهيئة حوالي (٦٠) رجل من رجال الأعمال من منظمات اقتصادية محلية مختلفة تمثّل الاقتصاد الخاص العراقي [٢] .

---

(١) هيثم كريم صيوان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٢ـ٢٠٣ .

(٢) للمزيد أنظر التعاون مع وزارة التجارة الأمريكيّة الهيئة الوطنية للاستثمار تعقد ورشة عمل لتنمية فرص الحصول فرص الحصول على حقوق الامتياز في العراق ، على الرابط

www . sotaliraq . com .

المبحث الثالث
تأثير العلاقة مع روسيا على علاقة العراق مع دول الجوار الأبرز(تركيا ـ إيران)

. تأثير العلاقة مع روسيا على علاقة العراق مع تركيا

. العلاقات السياسية ـ الأمنية

تمَّ عقد اتفاقية بين العراق وتركيا في المجال السياسي والدبلوماسي تنصُّ على [1] :

١ـ دعم جهود الحكومة العراقية في مكافحة الإرهاب والحفاظ على استقلال العراق وسيادته الكاملة ووحدة أراضيه ووحدته الوطنية ضدَّ التهديدات .

٢ـ عقد اتفاقيات ثنائية بوقت قصير ومحدد للمساعدة في تأسيس روابط أقوى بين البلدين .

٣ـ التأكيد على الالتزامات دول الجوار وكذلك اجتماعات دول جوار التسعة الموسّعة في دعم الحكومة العراقية في جهودها لتحقيق أهداف الشعب العراقي من أجل عراق حر ، مستقل ، موحد ، اتحادي ، ديمقراطي ، ومزدهر .

---

(١) لقمان عمر محمود النّعيمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٢٢ـ٢٢٣ .

٤ـ الالتزام بمبادىء ميثاق الأمم المتحدة في احترام الحدود الدولية المُعترف بها والتعهد بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية .

أمّا في مجال التعاون الأمني والعسكري فقد نصّت على الفقرات الآتية :

١ـ احترام أمن أراضي كل من البلدين للآخر ، ودعم الجهود المشتركة لمنع تنقل الإرهابين والأسلحة غير الشرعية من وإلى العراق ، والتأكيد على أهمّية تقوية التعاون بينهما للسيطرة على الحدود المشتركة ومنع جميع أشكال النّقل المحظور ، والدعم المالي واللوجستي ، وكل أشكال الدعم الأخرى للارهابين والمنظمات الإرهابية وكذلك رفض استخدام اللغة المشجعة على العنف والارهاب في الجيش العراقي .

٢ـ إتمام الاتفاقية الإطارية العسكرية بين رئيسي أركان البلدين .

٣ـ بالإشارة إلى (إعلان المبادىء بين أركان الجيش في جمهورية العراق والجمهورية التركية) تمَّ الاتفاق على دعم التعاون المستمر بين نائبي رئيسي أركان الجيش العراقي والتركي في جهودهما لاتمام اتفاقية التعاون العسكري لتدريب وتعليم الضباط العراقيين .

٤ـ اتمام إجراءات إتفاقية محاربة (الإرهاب) بين جمهورية العراق والجمهورية التركية .[١]

ويعتبر إقليم كردستان الفناء الخلفي لتركيا ، بخاصة في ظلِّ تنامي حزب العمال الكردستاني الذي يشكّل تهديد للأمن القومي التركي حيث طالبت تركيا بتصفية حزب العمال الكردستاني ، وحرمانه من إيجاد ملاذ آمن في شمال العراق على أساس طائفي أوعرقي يؤدّي إلى ظهور دولة كردية مستقلة ، كما عملت على عدم دخول الأكراد إلى مدينة كركوك التي تسكنها الأقلّية التركمانية إلى

(١) لقمان عمر محمود النّعيمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٢٢ـ٢٢٣ .

جانب العرب والأكراد ، وقد وضّحت معالم الخطاب التركي في خطاب أردوغان أمام نوّاب حزبه في ٩كانون الثاني/٢٠٠٧م الذي أكّد دعم وحدة العراق ، ورفض تقسيمه ، وتصحيح الخلل في التوازنات في المجموعات العرقية ، وضرورة الاشراف الحصري للحكومة المركزية على ثروات العراق ، فضلاً عن حماية حقوق التركمان في كركوك وضمانه دستورياً .

فالموقف التركي من الاتفاقية الأمنية ، كان إيجابياً إذْ أنَّ عدم إبقاء قواعد أمريكية في شمال العراق سيمكّن تركيا من التحرّك لمعالجة المشاكل التي يسببها حزب العمال الكردستاني في شمال العراق ، كما أنَّ استرجاع العراق لسيادته وعودته إلى المجتمع الدولي سيمكنانه من حفظ حدوده مع تركيا ، وفي الوقت نفسه تخشى تركيا من تقوية النّفوذ الإقليم الكردي المؤيد للاتفاقية الأمنية ، عن طريق حصوله على قدر أكبر من الاستقلال أو عن طريق الدعوة إلى إنشاء قواعد أمريكية في الإقليم ، الأمر الذي يتناقض مع المصالح التركية [١]

تقع المسألة الكردية في بؤرة التوازنات الدولية والإقليميّة في الشرق الأوسط ، وتعد قضية مفتوحة على مختلف أنواع الاستغلال ، وهي مسألة تتعلق بتركيا تعلقاً مباشراً من حيث السياسة الخارجية والتخطيط الاستراتيجي الإقليمي ، ومن حيث الوحدة الداخلية ، والتكامل الجيو ثقافي والجيوسياسي ، وتحمل هذه الأهمّية الجيوسياسية التي تتسم بها المسألة الكردية أنّها مشكلة التدهور الاقتصادي في الشرق التركي ، أو أنّها مشكلة أمن سياسي يتعلّق بحزب العمال الكردستاني والإرهاب ، وبالرغم من احتواء هذين الاعتبارين أبعاداً هامّة ، إلاّ أنّهما غير كافيين وحدهما من أجل التوصل إلى حل دائم طويل . [٢]

---

(١) علي محمد عيدان الجبوري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٩ .

(٢) نقلاً عن أحمد داود اوغلو ، العمق الاستراتيجي لموقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، ترجمة محمد جابر الثلجي وطارق عبد الجليل ، الدارالعربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ٤٨٣ .

ـ العلاقات التجارية ـ الاقتصادية

تختلف السياسات التركية والروسية في بعض مفردات المسألة العراقية وجوانبها ، من حيث الطبيعة المستقبلية للدولة في العراق والكيانات السياسية والدولية للاكراد ، وإلى طبيعة دوره ووزنه في النّظام الإقليمي ، وهويته وتفاعلاته الخارجية ... . إلخ ، وهذا وثيق الصلة بتركيا وسياستها الإقليميّة "وعمقها الاستراتيجي"وهنا نجد اختلافاً في نظرة الطرفين إلى هوية العراق وطبيعته ، وبخاصة في ديمقراطيته المفترضة المحتملة ، وحرياته الاثنية و"دينامياته"السياسية ، وربّما علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكيّة وإيران ... . الخ ، ذلك أنَّ تكوينه أو هندستة الجديدة ربما هو مثال للتكوينات الاثنية والهويات الفرعية "المقموعة"في تركيا .

يعد العراق بعد الاحتلال الأمريكي منطقة جذب لتركيا ، ويبدو أنْ يمثّل فرصة أكثر بكثير من كونه تهديداً ، وهذا يرتبط بالسياسات الإقليميّة والدولية والتجاذبات الداخلية في كل من تركيا والعراق ، وتخطو تركيا خطوات جدّية في علاقاتها مع الدولة المركزية والإقليم الكردي ، مركزة على الاقتصاد والاستثمار والتبادل التجاري ، وكذلك العلاقات العلمية والتعليمية ، وبخاصة في الاقليم الكردي إلى جانب علاقاتها مع القوى والتكوينات الاثنية والسياسية ، ومنها التركمان ويكتسب ذلك وزناً نوعياً أكبر من خلال التوكيل الأمريكي لها بمتابعة الملف العراقي بعد انسحاب القوات الأمريكيّة في العراق .[١]

إذْ أنَّ أهم التطورات الاقتصادية في العراق تكمن في وجود احتياطات

---

(١) عقيل سعيد محفوظ ، السياسة الخارجية التركية (الاستمرارية ـالتغيير (المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ٣٢٠ .

نفطية كبيرة ، وأنَّ فتح الخط الشمالي إلى تركيا عن طريق ميناء جيهان سيجعل العراق يحصل على مبالغ كبيرة ، وبالمقابل يجعل تركيا تحصل على عمولات نقل وبيع النّفط إلى الأسواق العالمية والدول الأوربية ، كما أنَّ فتح الحدود بين البلدين أدّى إلى زيادة الاستيراد العراقي من تركيا وتحويل بعض المواد الفائضة من الانتاج العراقي إليها الأمر الذي سينعكس ايجابياً على اقتصاد البلدين .[١]

اتسمت العلاقات العراقية ـ التركية بالشد والجذب في عام ٢٠٠٧م أستطاعت تركيا من لعب دور مثمر للغاية في توحيد الفصائل العراقية وبناء علاقات وثيقة مع حكومة إقليم كردستان ، لكن في عام ٢٠٠٨م انحرفت العلاقة عن مسارها باتجاه تحريض حكومة إقليم كردستان مع حكومة المركز نوري المالكي وما زالت مستمرة إلى حد الآن .

أمّا في هذه الأعوام الأخيرة بدأت السياسة التركية تحث على توحيد العلاقة بين إقليم كردستان وحكومة المركز ، وتدفع باتجاه تدفّق المزيد من النّفط العراقي عبر شمال البلاد بعيداً عن الساحل الإيراني باتجاه الطاقة الدولية بأنَّ العراق قد يوفّر ٤٥٪ من إنتاج النّفط العالمي ، وبذلت جهود حثيثة من أجل نقل المزيد من الغاز عبر مرافىء التصدير الضخمة التركية ينحو ربّما للحفاظ على انخفاض أسعار النّفط ، وهي وجهة النّظر التي دعمتها التوقعات (وكالة العراقي شمالاً والذي قد تسهم في مشروع خطوط أنابيب (الممر الجنوبي) والذي من شأنه أنْ يقلل من الاعتماد التركي الأوربي على الغاز الروسي الإيراني ، وتتفق واشنطن وأنقرة على المستوى الرسمي على الآلية التي

(١) نوفل قاسم علي الشهوان مستقبل علاقات العراق ودول الجوار ، مركز الدراسات الإقليميّة ، جامعة الموصل ، العدد ٣٢ ، ٢٠١٠ .

يفضله الجانبان لتصدير النّفط والغاز العراقي وهي بالتحديد أنْ تضطلع المؤسسة العامّة لتسويق النّفط بمسؤولية المبيعات مع استرداد التكاليف وتوجيه العائدات إلى حكومة إقليم كردستان عبر الخزانة الاتحادية .

وتم في عام ٢٠٠٨ م عقد إتفاقيات للتعاون والتكامل الاقتصادي والاستراتيجي بين البلدين وتشجيع التعاون في مجال السياحة ، وتعزيز العلاقات التجارية ، وإنشاء مناطق تجارية وصناعية حرّة لزيادة فرص العمل والاستثمار في العراق والتعاون .[١]

وفي عام٢٠٠٩ م و٢٠١٠م أسفرت محاولة المالكي للفوز بولاية ثانية إلى مشادة كلامية بين رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس الوزراء التركي طيب رجب أردوغان .

وفي عام ٢٠١٢م أجرت أنقرة اتصالات موسّعة مع أربيل ، وخصوصاً عندما قام وزير الخارجية (أحمد داود اوغلوا) بدخول مدينة كركوك دون علم بغداد ، حيث وسّعت تركيا نشاطها مع أربيل في مجال الطاقة ، وقد شمل ذلك إبرام صفقات تبادل للنفط الخام الذي تنتجه (حكومة إقليم كردستان) بمنتجات تركية مكررة مثل (زيت التدفئة) .

أضف إلى ذلك قيام شركة نفط تركية بضخ الاستثمارات في مناطق الامتيازات في إقليم كردستان[٢] .

---

(١) لقمان عمر محمود النّعيمي ، الابعاد السياسية والأمنية في توجهات تركيا نحو دول الجوار ٢٠٠٢_٢٠١١ ، مجلة القضايا السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النّهرين ، بغداد ، العددان ٢٩_٣٠ ، ٢٠١٢ ، ص ٢٢٢ .

(٢) نقلاً عن مايكل نايتس ، التنسيق بين سياسة الولايات المتحدة الأمريكيّة وتركيا بشأن العراق ، على الرابط

www . washingtioninstitute . org

. تأثير العلاقة مع روسيا على علاقة العراق مع إيران

كان الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣م عاملاً مهمّاً في التأثير في السياسة الإيرانية والروسية ، وبخاصة العلاقة بين إيران والعراق من جهة ، وروسيا والعراق من جهة أخرى .

تنصبّ الرؤية الإيرانية تجاه العراق من عدّة زوايا ؛ يأتي في مقدّمتها الجانب الأمني ؛ فالعراق يعتبر الفناء لإيران ، وأنَّ أي اضطرابات في العراق تهدد الأمن الإيراني ، لذلك تعنى إيران بشكل كبير بنشر الاستقرار السياسي وتأمينه في المنطقة [١] .

. العلاقات السياسية ـ الامنية

إنَّ دول الجوار الجغرافي التي تحيط بايران عديدة ، ومن المعروف أنَّ دول الجوار الجغرافي لا تتبع كلها سلوكاً سياسياً خارجياً مماثلاً تجاه بعضها البعض ، وإنما لكل دولةِ جوارٍ سياسة خارجية معينة تهدف من وراءها تحقيق أهداف ومصالح معينة .

إنَّ أغلب الدول تعاني من مشاكل في بيئتها الإقليميّة والدولية ، وهذه المشاكل تؤثّر عليها ، ولذلك فإنَّ هذا الأمر يتطلّب من إيران التعامل مع هذه الدول ومع مشاكلها وقضاياها بشكل ينسجم مع أهدافها ومصالحها ، ومن المناسب أنْ يكون التعامل بشكل مدروس ومخطط ؛ لكي لا تشكّل هذه المشاكل والقضايا عامل تهديد للأمن القومي الإيراني والسياسة الإقليميّة الإيرانية .[٢]

---

(١) نقلاً عن دياري صالح مجيد ، التنافس الدولي على مسارات انابيب نقل النّفط من بحر قزوين دراسة في الجغرافية السياسية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠١٠ . ، ٢٢٤ .

(٢) ضاري سرحان الحمداني ، سياسة ايران تجاه دول الجوار ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ١٣٧ .

إذ أنَّ التحوّلات السياسية الأمنية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ أيلول وتحديداً بعد عام ٢٠٠٣م عند دخول الولايات المتحدة الأمريكيّة للعراق جعل اللاعبين الإقليميين يبحثون عن دور جديد في المنطقة (وتأتي في مقدّمتها إيران بدورها كقوة إقليمية وعالمية جديدة بحاجة إلى تقوية تعاونها وزيادة مبادلاتها على الصعيد الإقليمي وتحسين علاقاتها مع الشعوب وإيجاد تحالفات جديدة مع الدول من أجل تثبيت دورها) .

وبعبارة أخرى فإنَّ مساهمة إيران في القضايا الإقليميّة تؤدّي إلى تثبيت دورها (السياسيّ ـ الأمنيّ ـ الاقتصاديّ) لإيران في المنطقة ، وتزيد من الأهمّية الإستراتيجيّة لإيران في النّظام العالميّ ، ونعتقد أنَّ نقطة تأمين مصالح إيران وأمنها القوميّ يكمن في الالتفاف المتزامن إلى هذه التحوّلات والمناطق الجيبوليتيكيّة في السياسة الخارجية الإيرانية .

ويتأتى التصوّر الإيراني للأمن في العراق محاولة لإقامة نظام أمني أقليمي مستقر وتحقيق هيمنة شبه إقليمية .

عارضت إيران الاتفاقيّة الأمنيّة (الأمريكية ـ العراقية) في البداية ، وسعت إلى منع توقيع الحكومة العراقية عليها ، لكن في نهايتها دعمتها بعد إجراء بعض التعديلات التي تتفق مع المصالح الإيرانية عليها ، في ضوء انسحاب الولايات المتحدة الأمريكيّة من العراق في الوقت الذي تمَّ تحديده في الاتفاقية .[١]

إذا كان مستوى ارتباط الولايات المتحدة الأمريكيّة بالعراق في مابعد عام ٢٠١١م متواضعاً ، فمن المؤكد تقريباً أنَّ إيران التي تتمتع بعلاقات مع العراق أوثق وأكثر تنوعاً مما هي الولايات المتحدة الأمريكيّة أو آية دولة في المنطقة ، وهي تسعى إلى توسيع نطاق نفوذها لتؤكّد موقعها كأعظم قوّةٍ خارجيةٍ في العراق ، وما لذلك من

(١) علي محمد عيدان الجبوري ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٣٨ـ٢٣٩ .

تبعات غير مؤاتية على النّفوذ الأمريكيّ في المنطقة بأسرها[١] .

. العلاقات التجارية ـ الاقتصادي

تنظر إيران من زاوية المجال الاقتصاديّ إلى العراق على أنّها تشكّل سوقاً مهمّاً لاستهلاك البضائع الإيرانية ، لذا ترغب إيران في أنْ تكون بضاعتها ذات أفضلية في دخول السوق العراقي[٢] ، فضلاً عن العلاقات الثقافية الدينية التي تربط البلدين .

في سنوات ما بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣م ، بدأت إيران عدداً من المشاريع لبناء محطات توليد الطاقة في العراق ، وربط المدن العراقية بشبكة الكهرباء الإيرانية وتمد الأخيرة الطاقة إلى البصرة وخانقين ، وإلى مناطق أخرى من خلال مشاريع متعددة ، وفي عام ٢٠٠٨م خلال زيارة الرئيس الإيراني (أحمدي نجاد) أول مرة تم التوصل إلى اتفاقات عدّة منها خط الكهرباء ٤٠٠ميغاواط يمتد من ميناء عبدان الإيراني إلى بلدة (الهرّاس العراقية) وعلى خط النّقل الذي يقوم بتشغيل الطاقة من مدينة (ماريفان) الكردية الإيرانية إلى مدينة (بنجوين) العراقية في إقليم كردستان[٣] .

حيث ازداد حجم التبادل التجاري السنوي بين العراق وإيران ، ليصل إلى نحو ٨ مليارات دولار عام ٢٠١٠م مقارنةً بـ٥،١ مليار دولار عام ٢٠٠٩م ، في الواقع أصبحت إيران أهمَ شريكٍ تجاري للعراق ، وتتميز السلع الإيرانيّة بأنّها

---

(١) مايكل ايزنشتات ومايكل نايتس وأحمد علي ، النّفوذ الايراني في العراق الرد على (المقاربة الحكومية الشاملة) التي تنتهجها طهران ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٣٨٨ ، ٢٠١١ ، ص ١٥٠ .

(٢) نقلاً عن دياري صالح مجيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٣ .

(٣) عبد الرحمن عبد الكريم ، العلاقات العراقية الايرانية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق٢٠٠٣ـ٢٠١١ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الشرق الاوسط ، ٢٠١١ ، ص ١٥٠ .

أقل سعراً من السلع الصينية ؛ نظراً لانخفاض تكاليف الشحن البريّ من إيران .

لقد تحسنت العلاقات التجارية كثيراً في الأعوام الأخيرة لدرجة أنَّ العراق أعلن في آذار ٢٠١٠م عن عزمه من إنشاء منطقة تجارة حرّة بالقرب من البصرة ثاني أكبر مدينة في العراق وأكبر موانيه .

وأهم الصادرات العراقية إلى إيران هي التمر والكبريت والجلود ، بينما تصدّر الشركات الإيرانية السيارات والوقود وإمدادات طبية ، فضلاً عن بناء مصانع وفنادق ومدارس ومساكن ومستشفيات ، على سبيل المثال أقامت شركة (سانر) الإيرانية محطة كهرباء بالقرب من حي مدينة الصدر في بغداد .[١]

أقامت هيئة استثمار البصرة مع الملحقية التجارية الإيرانيّة ووفد اقتصادي ضم ٣٦شركة إيرانية ، مؤتمراً في مقر الهيئة لبحث سبل وتفعيل وزيادة حجم الاستثمارات الإيرانية ، والتعرّف على البيئة الاستثمارية والفرص المتاحة في البصرة .

ويبيّن ممثل الاتحاد الصناعات الإيرانية (هادي جميشيديان) أنَّ الشركات المشاركة في المؤتمر كلّها من الشركات الكبيرة التي تعتمد على القطاع الخاص والمختلط ، ومتخصصة في قطاعات النّفط ، والغاز ، والبتر وكيمياويات ، والبنى التحتية ، والجسور ، والمجاري ، والماء ، والمباني ، والتأمين ، ولديها الرغبة في الحصول على المقاولات والاستثمارات في البصرة .[٢]

---

(١) أنظر العلاقات التجارية بين ايران والعراق . . توازن مختل ، على الربط
www . majalla . com/arab/٢٠١١/٠١/article٦٥٨ .

(٢) للمزيد استثمار البصرة تقيم مؤتمر لزيادة حجم الاستثمارات الايرانية ، وكالة فنار الاخبارية على الرابط

www . fanar . news . com

وفي عام ٢٠١٢م وصل حجم التبادل التجاري بين العراق وإيران إلى ٩ مليار دولار ، وأكّد أمين شريعتي رغبة بلاده في تطوير وتوسيع آفاق التعاون في المجالات كافّة .

حيث ينظر العراق إلى إيران من كون الأخيرة أصبحت لها ثقل في الساحة الدولية من خلال التطوّر الكبير الذي حققته ، فالعراق يتطلّع إلى مشاركة واسعة من قبل الشركات الإيرانية في السوق العراقية ، وتنفيذ المشاريع المهمّة بما ستعود بالفائدة للعراق وللصناعة العراقية ، خصوصاً أنَّ العراق يشهد إعادة إعمار وبناء شركاته الصناعيّة ، وتنمية وتطوير القطاع الصناعيّ ؛ كونه يعد أساسياً في دعم الاقتصاد الوطني .[١]

كما تمَّ فتح معبر في مندلي كان مغلق مع إيران منذ ٣٠عام (والمعبر سيسهم في تقليل معدلات البطالة التي تتراوح (١٥ ـ ٢٠٪) في الوقت الحالي إضافة إلى أهميته في خلق إنعاش اقتصاديّ ، وارتفاع وتيرة التبادل التجاريّ والذي سينعكس إيجابياً على الأوضاع الإقتصادية المحلية) .[٢]

إنَّ السياحة الدينية بعد سقوط النّظام الدكتاتوري تحسّنت بشكل كبير جداً بين إيران والعراق ، والتي كان لها مردود مادي كبير بالنّسبة للعراق ، خاصة إذْ تعطي الحكومة الإيرانية للنجف ٢٠ مليون دولار سنوياً ، وتحسين المرافق السياحية للزوار الإيرانين ، أضف إلى ذلك أنَّ كربلاء تحصل على ثلاثة

---

(١) للمزيد أنظر ، حجم التبادل التجاري بين العراق وايران ، نقلاًعن الشبكة الاعلام العراقية في المنطقة الحنوبية على الرابط

www . IraqImedia . net

(٢) سلام عبد الشمري ، فتح معبر مغلق بين العراق وايران منذ ٣٠عاماً ينعش الاوضاع الاقتصادية ، على الرابط .

www . azzaman . com

ملايين دولار سنوياً فضلاً عن أنَّ الزائر الايراني يصرف على الهدايا التذكارية والفنادق والمطاعم ألف دولار .

وهنالك سبعة شركات عراقية متعاقدة مع شركات إيرانية على السياحة منذ سقوط النّظام السابق ، والشركات السبع المتعاقدة : (جرش ، المنار ، والأطياف والديار ، وشمسة ، والجنوب ، والسنون) تعمل هذه الشركات في خدمة الزوار الإيرانين وإسكانهم في الفنادق) .[١]

ليس هناك أدنى شك أنَّ السياسة الروسية تجاه إيران تعتمد إلى حد بعيد على النّفوذ الشخصي لرئيسها (بوتين) ، والأخير يعتزم إقامة تحالف استراتيجي ، أمّا طهران تكثف من علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع روسيا ، وفي الوقت نفسه نجد أنَّ السياسية الروسية تجاه إيران يشوبها الحذر من أنْ تخسر علاقاتها مع الدول الأخرى ، بمعنى أخر روسيا لا تريد أنْ تجعل تطوّر علاقاتها مع إيران على حساب خسران الدول التي لها مصالح حيوية معها[٢] .

فالموقف الروسي كان ايجابي بالنّسبة لعلاقة إيران مع العراق ، ورفضت إقصاء إيران أو تهميشها في العملية السياسية في العراق ؛ حيث ترى روسيا أنَّ ايران دولة جوار مهمّة للعراق لا يمكن تجاوزها في أي ترتيبات تتعلق باستقرار العراق .[٣]

□

(١) نقلاً عن عبد الرحمن عبد الكريم ، العلاقات العراقية الايرانية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق٢٠٠٣_٢٠١١ ، ص ص ١٤٨_١٤٩ .

(٢) نقلاً عن نيكولاي كيز هانوف ، علاقاتت روسيا مع ايران ، معهد واشنطن على الرابط
www . washingtonstitute . org .

(٣) علي محمد عيدان الجبوري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٧ .

الخاتمة

شهدت العلاقات الاقتصادية بين روسيا والعراق بعد عام ٢٠٠٣م انقطاعات تخللها شد وجذب بسبب ضغط الولايات المتحدة الأمريكيّة في ظل فسخ العقود التي أبرمها النّظام الدكتاتوري السابق مع الشركات الروسية ،كانت نتاج الموقف الروسي من الحرب ضدَّ العراق .

ونجحت روسيا في إعادة علاقاتها مع العراق بعد سلسلة من المفاوضات لانقاذ مصالح شركاتها ، وتم من النّاحية الشكلية التوقيع على عدد من مذكّرات التفاهم مع وزارة النّفط في آذار ٢٠٠٤م ، وشهدت التعاقدات أوجها من عام (٢٠٠٩ ـ ٢٠١٤م) ، حيث تمَّ تنفيذ صفقات للأغراض الأمنية والعسكرية .

حيث تنظر روسيا إلى علاقاتها مع العراق انطلاقة جديدة نحو استرجاع مصالحها في الشرق الأوسط ، بخاصة أنَّ الأخيرة تشهد فوضى اجتاحت كل دول المنطقة ، فضلاً عن أنَّ هنالك تأثيرات من قبل الدول المجاورة والولايات المتحدة الأمريكيّة على العلاقة حيث تخشى الأخيرة من أنْ تتم تفاهمات استراتيجية ضدّها من قبل روسيا وإيران والعراق .

الفصل الرابع

مثلث التوازن
الروسي ـ الإيراني ـ العراقي
وانعكاساته على المنطقة

حظي كل من روسيا الاتحاديّة ، والجمهورية الإسلاميّة الإيرانيّة بمكانة لها وزنها المؤثّر والفاعل في استراتيجية العراق على الصعيدين الإقليمي والدولي ، مما يجعل من دراسة العلاقات بين هذه الدول تحظى بأهمّية كبرى لدى المعنيين بالدراسات السياسية والإستراتيجية الدولية عامّة ، والآسيوية خاصّة لامتلاك كل منهم الإمكانات والوسائل المتاحة والأهداف المراد تحقيقها ، فضلاً عن مسار العلاقات بينهم ؛ لأنّها تنطوي على متغيرات وآثار لا يمكن إغفالها في التفاعلات الدولية بين الأطراف الثلاث (روسيا وإيران والعراق) .

فالسّياسة الخارجية الإيرانية بدورها قد أثّرت في مجرى العلاقات (الروسية ـ العراقية) ، إذ أنَّ المسار الإيرانيّ قد أحدث تغييرات في العلاقة من خلال اتساع نطاق التعاون بين الدولتين ، أمّا التفاعلات التي تظهر تجاوباً على وفق علاقات التأثير تلك ، فإنها تعتمد ما يمكن تسميته إدراك كل من روسيا إيران والعراق لنطاق الفرص والمخاطر في تفاعلاتها جرّاء التوقع ببدائل الحركة السياسية لكل منهم .

وعليه سنحاول دراسة الفصل من أربع محاور رئيسة :

المبحث الأوّل : تأثير العلاقة مع روسيا على السياسة الخارجية العليا للعراق .

المبحث الثاني : أثر السياسة الخارجية الروسية في بناء التوازنات

الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط .

المبحث الثالث : مسار الفرص والتحدّيات والفرص الماثلة أمام إيران فيما يتعلّق بالعلاقات الروسية ـ العراقية .

المبحث الأوّل
تأثير العلاقة مع روسيا على السياسة الخارجية العليا للعراق

يعاني مفهوم السياسية الخارجية ،كغيره من المفاهيم المطروحة في حقل العلوم السياسية ، من عدم وجود تعريف محدد متفق عليه من طرف الباحثين والمتخصصين في علم السياسة بشكلٍ عام ، وحقل العلاقات الدولية بشكل خاص ، إذْ تعدد تعريفاته بتعدد الباحثين الذين تعرّضوا لدراسة ظاهرة السياسة الخارجية .

ويمكن ملاحظة ذلك بشكل واضح من خلال تفحّص أدبيات السياسة الخارجية على أنّها سياسة دولة تجاه بيئتها الدولية ، ويستند هذا التعريف إلى التحليل التقليدي للسياسة الخارجية على اعتبار الدولة هي الفاعل الرئيس إذْ لم يكن الوحيد في السياسية الخارجية .

فالدولة بحكم احتكارها وسيطرتها على مصادر القوّة هي الوحدة الرئيسية القادرة على العمل الخارجي المؤثّر ، ثمَّ انتهى هذا التحليل إلى أنَّ الدراسة تقتصر على الدول ، أي أنَّ دراسة السياسة الخارجية للدول ، بحكم أنّها الكيان الوحيد القادر على صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية ، إضافة إلى ذلك فإنَّ التحليل التقليدي انطلق من مفهوم السيادة القانونية في إقليم معيّن ، فالدول هي الكيانات الوحيدة التي يمكن أن تتمتع بالسيادة ، وبالتالي هي

الكيانات الوحيدة القادرة على التأثير في مجريات السلوك الدولي .[١]

أمّا السّياسة الداخلية هي تنظيم حياة المجتمع السياسي أو بعبارة أدق تلك العملية التي تعمل على تنظيم حياة الدولة في الداخل[٢] وبكلمة أخرى ، إنَّ الدولة التي تنظّم حياتها (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) الدّاخلية وفق خطة متماسكة وناجحة ، فإنَّ سياستها الخارجية تكون هي الأخرى كذلك ، بالنّظر لما هنالك من علاقة قوية بين السياسة الداخلية والخارجية[٣] .

إنَّ السياسة الخارجية هي استمرارية للسياسة الداخليّة ، وعلى هذا الأساس فإنَّ صياغة السياسة الخارجية تتأثر بالمحيط الداخلي . وقد أشار (كارل فردريك) إلى العلاقة الوثيقة بين السياستين ، عندما قال : « إنَّ السياسة الخارجيّة تتأثر بالسياسة الداخلية ، ولاسيما في النّظم السياسية الديمقراطية ، إنَّ كل مشكلة داخلية تتضمن بالضرورة أبعاداً خارجية »[٤] .

على الرغم من هذه العلاقة بين السياستين إلاّ أنَّ السياسة الداخلية تختلف عن السياسة الخارجية ؛ لأنَّ تنفيذ السياسات الداخلية للحكومة أسهل بكثير من أهدافها في السياسة الخارجية ، في الداخل غالباً ما تكون هناك وحدة سياسية متجانسة تستطيع الحكومة التحكّم فيها ، كما أنّها تمتلك معلومات وافية عنها ، أمّا السياسة الخارجيّة ، فهناك حواجز وعوائق تقف في تطبيقها وفق الأهداف المرسومة ؛ فليس هناك وحدة سياسية واحدة ، وإنّما هناك وحدات

---

(١) ستارجبار علاوي ، السياسة الخارجية العراقية وإمكانيات التفاعل الاقليمي ، من كتاب علاقات العراق الدولية وانعكاساتها على الاداء السياسي للدولة ، بيت الحكمة بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ٥١

(٢) فاضل زكي محمد ، السياسة الخارجية وابعادها في السياسة الدولية ، مطبعة شفيق ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص ١٩ .

(٣) االمصدر نفسه ، ص ص ٢٣ــ٢٤ .

(٤) أحمد نوري النّعيمي ، السياسة الخارجية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ٥٢ .

كثيرة ، كما أنَّ هذه الوحدات ليست متشابهة ، بل تتفاوت في كل شيء تقريباً ، وتحتاج إلى مراعاة وخصوصيات وأوضاع كل واحدة منها .

الأهداف الرئيسة للسياستين مختلفة ؛ لأنَّ محور السياسة الخارجية يدور حول البقاء والدفاع والحماية ، إنَّ مجموعة من عناصرها لها علاقة مع عناصر السياسة الداخلية مثل التجارة الخارجية ، والاتفاق الدفاعيّ التي لها ثقل واضح على الرخاء ومستوى المعيشة ، ولكنها تؤخذ بعين الاعتبار من زاوية مختلفة جداً[١] .

نتيجة تأثير وتأثّر السياستين في بعضهما البعض في عالمنا اليوم ، يرى البعض مثل (غريغوري فلاين) المدير المساعد لمؤسسة الأطلسية للشؤون الدولية : « لا يمكن فصل السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية في عالم اليوم »[٢] .

ـ أهداف السياسة الخارجية الروسية :

انعكس الوضع الدّاخليّ في روسيا على علاقاتها بالخارج ، حيث انحصرت أهداف السياسة الخارجية الروسية في محاولة استعادة المكانة التي كان يتبوّؤها الاتحاد السُوفيتيّ السّابق في مرحلة الحرب الباردة ، مع إحداث السياسة الخارجية بعض التطورات الجوهرية في هذا التطلّع بحيث يتفق مع الوضع الجديد ليمكنها من تحقيق طموحاتها في عصر حرية الأسواق ، وتنامي النّفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط ، فقد اعتمدت السياسة الروسيّة في سياستها الخارجيّة عدّةَ دوائر وكسب العراق كحليفٍ استراتيجيٍ مهمٍّ وتوظيفه في صالح تحقيق أهدافها الإستراتيجية في المنطقة .

---

(١) أحمد نوري النّعيمي ، مصدر سبق ، ذكره ، ص ٥٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٥٢ .

ولهذا يمكن تلخيص أبرز ركائز السياسة الخارجية الروسية في المنطقة هي[١] :

ـ السعي الروسي إلى عملية السّلام في المنطقة ، وإثبات قدرتها ومكانتها على الساحة الدّولية ، وهو ما يفسّر السّعي لإقامة علاقات مع كلٍّ من العراق وإيران وسوريا من أجل إقامة توازن استراتيجي في المنطقة تستطيع من خلاله مواجهة الهيمنة الأمريكيّة .

ـ منع انتشار الصّراعات السّياسيّة وَالاقتصاديّة والعسكريّة .

أمّا بالنّسبة للسياسة الخارجيّة العراقيّة فإنَّ ارتهان علاقات العراق الخارجيّة ومصالحه الدولية بالمتغيّر الخارجي بمعنى آخر الولايات المتحدة الأمريكيّة والذي وضع قيداً ومحددات على السياسة الخارجية أدّى إلى ضعف السياسة الخارجية العراقية وقراراته السياسية ووجوده أيضاً .

فضلاً عن أنَّ العراق لا يمتلك في المرحلة الراهنة القدرات الكافية التي تؤهله للعودة السياسية الفاعلة إلى البيئة الإقليميّة والعربية ، فهو لم يؤصّل بُعداً فكرياً واضحاً ، وليس لديه القدرة الاقتصادية للقيام بأدوار إقليمية وعربية مسؤولة ، كما أنَّ وضعه الاستراتيجي يجعله محطَّ اهتمام علاقات معظم القوى المحيطة به ، فضلاً عن اهتمام علاقات معظم القوى الكبرى المحيطة به ، وفي الوقت نفسه يمتلك إمكانات أقل للعودة إلى البيئة الدولية الأوسع بالفاعلية السابقة نفسها ، بينما يحتاج إلى إعادة تقويم البيئة الداخلية الممزّقة والمُدَمَرة ، وإعادة تأهيلها إلى معظم موارد البلاد المتاحة إذا ما أراد أنْ يكون فاعلاً مُستقلاً له دورٌ إقليميٌ مؤثّر .

---

(١) أنظر الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الروسية ، /٢٠١٢«

www . rn . mid . ru

أهداف السياسة الخارجية العراقية :

انتهج العراق الجديد سياسة خارجية تحقق تغييراً جذرياً للسياسة التي انتهجها العراق في عهد النّظام السابق الذي وضع العراق في أكثر من مأزقٍ دولي من خلال سياسته المنغلقة والعدائية ، وذلك عبر الانفتاح على العالم بهدف ضمان عودة العراق إلى الوضع الطبيعي ومكانته المرموقة في المجتمع الدولي فقد سارت السياسة الخارجية لهذا الهدف باتجاهين متزامنين منذ عام ٢٠٠٣م وحتى يومنا هذا ، تمثّل أوّلاً : باستكمال التزامات العراق الدولية للخروج من أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ثانياً : توسيع الانفتاح الدبلوماسي العراقي على العالم ، تأكيداً لتوجهاته السلمية الجديدة وتحقيقاً لمصالحه السياسية والاقتصادية ، وفي هذا السياق سعى العراق ومازال يسعى إلى حلِّ جميع القضايا مع دول الجوار إجمالاً ، مع الحرص على تأسيس علاقات دبلوماسية متوازنة مع المجتمع الدولي شرقاً وغرباً وبصفة خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكيّة ، بعد أنْ استكملت انسحابها العسكري نهاية عام ٢٠١١م في إطار اتفاق سحب القوّات الأمريكيّة الذي يمثّل أحد أهم منجزات السياسة الخارجيّة العراقيّة مقارنةً بتجارب دولية في السياق ذاته [١] .

تأتي مسيرة السياسة الخارجية العراقية ضمن مسار زمني يشهد تحوّلات أساسية في المنطقة والعالم ، وهي بمجملها تمثّل تحدّياً إضافياً لاستحقاقات السياسة الخارجية العراقية وأهدافها ، ومن أهمّها مواجهة الثورات العربية التي تعصف في المنطقة ، فقد حرص العراق على دبلوماسية هائلة وفعالة على الوقوف بمسافة واحدة من جميع أطراف التغيير وفي حدود المسار الأخلاقي

(١) أسامة مرتضى باقر ، السياسة الخارجية العراقية بعد الانسحاب الامريكي ، مجلة دراسات عراقية ، مركز العراق للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، بغداد ، العدد (١١) ٢٠١٣ . ص ص١١٦ – ١٢٣

والقانوني لنهج السياسة الخارجية داعياً إلى تحقيق المطالب الشعبية عبر الحوار والإصلاح السياسيّ والاقتصاديّ في البلدان الثائرة من ناحية ، وحث الحكومات العربية على مراعاة تطبيق حقوق الإنسان في التعاطي مع الحراك الشعبي في تلك البلدان ، ومثال ذلك موقف العراق من سوريا عبر المبادرة بدعوة حكومتها للحوار مع المعارضة برعاية الجامعة العربيّة ، وكذلك موقف العراق من الأزمة في البحرين الداعي إلى عدم التعامل بعنف مع المتظاهرين ، إلى جانب محاولة العراق ممارسة دور أوسع في رسم المعادلات السياسية في المنطقة عموماً ، ومن شأن هذه السياسة ضمن مساراتها الحالية وبفضل تطور العملية السياسية والأمنية في العراق سيكون بمقدور السياسة الخارجية أن تشكّل عاملاً رئيسياً في تحقيق الإزدهار الاقتصادي عبر المساهمة الفاعلة بجذب الاستثمارات الأجنبية في إطار إعمار العراق بداية ، والذي بدأت تتضح بوادره في هذه المرحلة التي يمكن أنْ تؤسس انطلاقة اقتصادية تجعل حضور العراق في الاقتصاد الدولي فعّالاً وأساسياً نظراً لما يمتلّكه العراق من موارد نفطية ومعنية تؤهله لهذا الدور .[١]

هنالك رؤية مشتركة لروسيا والعراق للوضع المتغير في الشرق الأوسط والتي بدأت تشكلها وحدة المصالح بين الجانبين خلال الفترة الأخيرة ، فروسيا تدرك جيداً أنَّ الولايات المتحدة الأمريكيّة تريد إخراجها تماماً من المعادلة الدولية وتجريدها من آخر قدم لها في الشرق الأوسط ألا وهو سوريا ، وفي المقابل يلتقي العراق في تلك النّقطة الحساسة للغاية فهو يرى أنَّ ما يجري في سوريا يندرج ضمن موجة تغيير سياسية كبرى بدأت تجتاح المنطقة بعد أنْ

(١) اسامة مرتضى باقر ، العراق والجوار الإقليمي . . مدخلات عدم الاستقرار واليات التطبيع ، مجلة حوار الفكر ، المعهد العراقي لحوار الفكر ، بغداد ، العدد (٢٨) اذار ، ٢٠١٤ . ص ص١٣٥ – ١٤٠

أشركت فيها بعض الدول النّفطية مثل قطر والسعودية لإضفاء بعض الشرعية أو القبول عليها ، علماً بأنَّ مشاركة دول الخليج العربية تلك قد تجسّدت من خلال حشد المجموعات المسلّحة وتوفير السلاح والأموال لها فقط ، ولم تكن المشاركة عبر صياغة استراتيجية جديدة للنظم الاستبداديّة التي حكمت المنطقة العربية لقرون [١] .

ومن هنا تتلاقى الأهداف الروسية والعراقية في تحقيق الاستقرار والأمن للمنطقة ، وإبعاد ويلات الإرهاب عن العراق ، فالتأثير الرُوسيّ على العراق في علاقاته مع دول الجوار ايجابي بخاصة إذا ما وُظّف لتحقيق مصالح العراق والحفاظ على أمنه هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى سيكون للعراق دور مؤثّر في الساحة الإقليميّة والدوليّة من خلال مواقف في قضايا تهم المجتمع الدوليّ ، وتأتي في مقدمتها الأزمة السُوريّة .

. تطورات السياسة الخارجية العراقية :

تُعدُّ السياسة الخارجيّة لأي دولةٍ تعبيراً عن مصالح دائمة تأكيداً لبديهيةٍ من بديهيات السياسة بأنّه ليس هناك صداقة دائمة ولا عداوة دائمة ، بل مصالح دائمة ، وكذلك الإفادة من الظروف المتغيّرة ، بعبارة أخرى : إنَّ أيَّ دولةٍ تمزج بين هذين العنصرين عنصر الاستمرار العائد للاستراتيجية العُليا لهذه الدولة ، ومن طبيعة علاقاتها الدوليّة مع دول أخرى ، وعنصرٍ طارئ يعود إلى ظروف استثنائية قد تكون من بينها تغيّر الشخصيات الموجّهة لهذه السياسة ، وتباين أمزجتها ، وبما أنَّ روسيا الاتحادية دولة قارّية كبرى فإنَّ لديها مصالحاً

(١) حسام الدين سلوم ، هل ستنجح روسيا في استعادة مواقعها في العراق ، جريدة الاتحاد ، على الرابط www . alitthad . com .

وأهدافاً إقليمية ودولية تسعى لتحقيقها باستخدام جميع الوسائل الاقتصاديّة والسياسيّة والدبلوماسيّة والعسكريّة ، على اعتبار أنَّ جوهر السياسة الخارجية هي القابلية على توظيف دقائق الأمور في سبيل تحقيق أهداف بعيدة المدى .[١]

وفي عام ٢٠١٢م بدأت هنالك تغييرات في توجّهات السياسة الخارجية العراقية عندما استضافت القمّة العربيّة التي عقدت في بغداد ، وهو نجاح شعبي وحكومي ما كان ليتحقق لولا وقفة العراقيين صفّاً واحداً داعمين الجهود التي بذلتها الحكومة بوزاراتها وأجهزتها الساندة إلى جانب وزارتها الخارجية ، وكان نجاحاً لجهد دبلوماسي وسياسي لإنهاء العُزلة الدوليّة التي فُرضَت على العراق منذ تسعينات القرن الماضي .

أضف إلى ذلك النّجاح الذي حققه العراق في الإعداد وتهيئة الأجواء الملائمة للدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، إضافة إلى المانيا لاستضافة مؤتمر٥+١لمناقشة موضوع الملف النّووي الإيرانيّ ، وكان تنظيم المؤتمر دليلاً وبرهاناً على قدرة العراق على استضافة المؤتمرات الدوليّة ، إضافةً إلى سعيه الدؤوب لتقريب وجهات النّظر وحل المشاكل عن طريق المفاوضات والحوار بدلاً من لغة التهديد والحروب وإحلال الأمن والسلام .

وعلى الدوام كان الموقف الدبلوماسي العراقي موقفاً عقلانياً مستقلّاً مُحتَرماً من جميع الأطراف ، وهو ما ميّزه في جميع مشاركته في المؤتمرات الإقليميّة والعالميّة ، وتجلّى ذلك خلال مشاركته في أعمال الدورة (٦٧) للجمعية العامّة للأمم المتحدة ، وكذلك أثناء مشاركته في قمّة (١٦) لدول عدم الانحياز التي عقدت في طهران ، ودوره كنائبٍ لرئيس الحركة عن المجموعة

(١) عبد العزيز مهدي الراوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٩ .

الآسيويّة / العربيّة ، وأيضاً خلال ترؤسه القمّة الثالثة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية التي عُقِدَت في ليما .[١]

وعليه إنَّ السياسة الخارجيّة الروسيّة عمدت إلى :

ـ السعي الروسي إلى عملية السلام في المنطقة ، وإثبات قدرتها ومكانتها على الساحة الدولية ، وهو ما يفسّر السعي لإقامة علاقات مع كل من إيران وسوريا والعراق والصين ؛ من أجل إقامة توازن استراتيجيّ في المنطقة تستطيع من خلاله مواجهة الهيمنة الأمريكية .

ـ مساعي الكرملين الحثيثة لرسم عقيدة جديدة وخاصّة للسياسة الخارجية .

ـ الرغبة الرُوسيّة في تولّي دور عالمي من خلال استذكارها للمكانة الجيوسياسيّة السابقة ، رغم الإدراك الرّوسيّ للوضع الجديد الذي لا يقوى على ذلك الدور ؛ لعدم امتلاك روسيا في هذه المرحلة المقوّمات السياسية والاقتصادية المؤهلة أو المتاحة لذلك .

ـ المحاولة الروسية لاحتلال مكانة متميّزة ومتصدّرة بين الدول المصدّرة للطاقة .

أمّا بالنّسبة للسياسة الخارجيّة العراقية فإنَّ ارتهان علاقات العراق الخارجية ومصالحه الدولية بالمتغيّر الخارجيّ بمعنى آخر الولايات المتحدة الأمريكيّة والذي وضع قيداً ومحددات على السياسة الخارجية أدّى إلى ضعف السياسة الخارجيّة العراقية ، وقرارته السياسية ، ووجوده أيضاً .

فضلاً عن أنَّ العراق لا يمتلك إمكانات ذاتية كافية تؤهله للعودة السياسية

---

(١) اسامة مرتضى باقر ، المتغيرات المؤثرة في انفراج العلاقات العراقية ـ العربية عقب انعقاد قمة بغداد ، ندوة اقيمت في كلية العوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٢/١١/١٣ . ص٨

الفاعلة إلى البيئة الإقليميّة والعربية ، فهو لا يمتلك منظوراً إيديولوجيا واضحاً وليس لديه القدرة الاقتصادية للقيام بأدوار إقليمية وعربية مسؤولة ، كما أنَّ وضعه الاستراتيجي يجعله محطَّ اهتمام علاقات معظم القوى المحيطة به ، فضلاً عن اهتمام علاقات معظم القوى الكبرى المحيطة به ، وفي الوقت نفسه يمتلك إمكانات أقل للعودة إلى البيئة الدولية الأوسع بالفاعلية السابقة نفسها ، بينما يحتاج إلى إعادة تقويم البيئة الداخلية الممزقة والمدمّرة ، وإعادة تأهيلها إلى معظم موارد البلاد المتاحة إذا ما أراد أنْ يكون فاعلاً مستقلّاً له دور إقليمي مؤثّر .

جُعِل العراق متقوقعاً في الداخل ، لكن في عام ٢٠٠٧م ففي تقيم السياسية الخارجيّة العراقيّة في مواجهة تحدّيات الوضع الإقليمي ، نجد أنَّ هناك من يؤكّد فاعليتها ونجاحها كما يعتقد (إبراهيم الجعفري) رئيس الوزراء العراقي السابق ؛ إذْ يقول : (فقد ورثتُ تركةً ثقيلة من علاقات ليست سليمة مع مختلف دول الجوار ، وبالإشكاليات والتدخلات التي كان يواجهها الوضع العراقي ، كان متوقعاً أنْ تسود علاقات ملتبسة وغير واضحة المعالم مع كل من تركيا التي كانت متحفّظة على ما يجري ، والكويت التي كانت مترقّبة ، وكذلك إيران وسوريا والسعودية ، لذا سارعنا بفتح ملف العلاقات مع كل منها ، وأقمنا علاقات أو رممنا علاقات ، ولم يبق أحد من دول الجوار إلاّ وأوفدنا إليه وفودنا للتحاور معه ، كذلك فعلنا ما بعد الحدود الجغرافية ...)[١] .

لقد بذل المسؤولون جهوداً كبيرة لا يمكن التقليل من شأنها في هذا المجال ، شاركت معظم الطبقة السياسية كلٌ حسب دوره السياسيّ ، وحضور المؤتمرات

(١) ستار جبار علاوي و خضر عباس عطوان ، العراق قراء لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية ، مركز الامارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٦ ، ص ص ٥٤_٥٥ .

داخل العراق وخارجه .

لكن الدول العربية كانت حذرة ومتخوّفة من تطبيع العلاقات مع العراق ، قابله انفتاح مع الجارة إيران وتنامي الدور الإيراني في العراق ، والذي انعكس سلباً على المصالح العربية والأمريكيّة حصراً .

تغيّرت توجّهات السياسة الخارجيّة العراقيّة بعد عام ٢٠١٢م كما أشرنا سابقاً يريد بناء دولة مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكيّة ، وأنْ يكون له دور مؤثّر إقليمياً فتوجّب عليه الانفتاح مع الخارج ، وإحياء علاقات مع دول لها تأثير على الساحة الدولية وروسيا من تلك الدول التي لها وزن ودور مؤثّر على الساحة الدولية .

وعليه يمكن تلخيص توجّهات السياسة الخارجيّة العراقيّة :

١ــ العراق يريد أنْ يعود إلى دوره الإقليمي من خلال تفاهمات إستراتيجيّة مع كل من (روسيا ـ إيران ـ سوريا ـ الصين) .

٢ـ تطوير العلاقات الاقتصاديّة ، والسياسيّة ، والأمنيّة ، والعسكريّة ، مع الدول التي تبدي تطوير العلاقة معه ، والخروج من دائرة الولايات المتحدة الأمريكيّة .

٣ـ بناء علاقات متوازنة مع دول الجوار بما يمكنه من الحصول على مكتسبات معينة تجعله يحافظ على مصالحه وأمنه .

إنَّ من ينظر إلى العراق في سياسته الخارجية تجاه روسيا يلاحظ أنّه قد دخل في دائرة السياسة الإيرانيّة التي تهدف إلى تقوية الدور الروسي في المنطقة من خلال محور (سوريا ـ العراق ـ إيران) ، يتجاهل المعطيات الجيوسياسيّة التي تحتّمُ على العراق العمل بسياسة خارجية تضمن أمنه ومصالحه الوطنية ، حتى وإنْ اتفق ذلك مع مصالح إيران ، طالما أنَّ الدافع والمحرّك لهذا السلوك

السياسيّ والخارجيّ هو أمن ومصالح العراق الوطنية ، فموقف العراق يتمثّل بمواجهته حقائق تهديد انتشار الفوضى في المنطقة بانهيار النّظام السُوريّ ، وازدياد العمليات الإرهابية بفعل التوترات الطائفية في المنطقة ، مع ضعف كبير في قدرة العراق العسكرية في مواجهة أي عدوان على أراضيه واتساع العمليات الإرهابية بفعل ضعف التسليح ، وعدم التزام الولايات المتحدة الأمريكيّة بتسليح القوّات العراقية ، كما أنَّ سياسة الأولى ومقدار التزامها بمصالح وأمن العراق تواجه تناقضاً مركّباً فمهددات العراق تأتي من دول حليفة وصديقة لأمريكا وإسرائيل .[١]

إذن وقبل عرض الخيارات المطروحة أمام روسيا الاتحادية في صياغة سياستها الخارجية ، نجد أنَّ ملامح السياسة الخارجية الروسية في خطوطها العامّة تؤكّد على أمن الدولة الروسية عبر تقوية السيادة والوحدة الإقليميّة الروسية إلى جانب ضمان دور مميز على الساحة الدولية من خلال السعي لإعداد روسيا الاتحادية كقوة عظمى ـ وفقاً لطموحات روسيا ـ ذات مركز مؤثّر في النّظام العالمي الذي تسعى إلى أنْ يكون ديمقراطي ومستقر ، وإيجاد الشروط الخارجية التي تسهّل عملية التنمية الروسية الداخلية المفضية إلى تطوير اقتصادها وتحسين مستوى المعيشة فيها وإقامة علاقات حسنة مع جوارها الإقليمي بما يزيل عوامل التوتر والصراع ، بل وإيجاد الحالة المعاكسة وهي إيجاد نقاط مصالح مشتركة مع كل دول العالم كذلك وبشكل فردي أو جماعي أو اشتراكي أو تحالفي ؛ لتحقيق التعاون الدولي ، فكل ذلك يوصل إلى نتيجة مفادها : إنَّ روسيا ترى ضرورة أنْ يكون النّظام الدولي نظاماً تعددياً ،

(١) أسامة مرتضى باقر ، تطور الاوضاع في سوريا وانعكاساتها على العراق والمنطقة ، مجلة اكاديميون ، مؤسسة النّخب الاكاديمية ، بغداد ، العدد (١) ، ٢٠١٣ . ص ص٥٥ – ٦٠ .

ترنو روسيا من خلاله إلى ترسيخ سياستها الخارجية بشكل مستقل ومتوازن وعملي يراعي مصالحها ومصالح غيرها من الدول ، أي تسعى لأنْ تكون دولةً عظمى ، ولكن مع إعطاء الدور لبقية القوى الدولية الأخرى [١] .

إنَّ النّظرة لطبيعة التأثير الروسي تتجاذبها رؤيتان ، الأولى يمكن الاعتماد عليها دبلوماسياً من حيث توفير الشرعية وبعض النّشاطات والقرارات بسبب أنّها عضو دائم في الأمم المتحدة ولها حق النّقض الفيتو .

الرؤية الثانية يمكن الاعتماد على الدور الروسي ، وهو الأمر الذي تسير عليه إيران من حيث التقارب الاستراتيجي الواضح بين الروس والإيرانيين ، هذا التقارب يقوم في واقع الأمر على أساس هدف مشترك وهو استنزاف الولايات المتحدة الأمريكيّة في الشرق الأوسط بصورة واضحة .

وبالنّسبة للتأثير الروسي على العراق في هذا الصدد نرجّح الدور الروسي مازال ضعيفاً من أنْ يؤثّر في طبيعة المشهد العراقي وتطوراته ، فروسيا ليست مؤثّرة أمنياً بحيث ممكن أنْ تفرض قرارات تخص العراق وأمنه وسلامته [٢] ، ولكن ذلك لا يتعارض مع حقيقة أنَّ التعاون الذي حصل مع روسيا في المجالات العسكرية والاقتصادية ، والسياسية ، والأمنية ، والمجالات أخرى ، فضلاً عن المواقف في بعض القضايا الدولية في الشرق الأوسط مثل الأزمة السورية ، استطاعت في توظيف الدور العراقي في صالح نظام الأسد .

لكن المشكلة الإستراتيجية بالنّسبة لموسكو تكمن في أنَّ واشنطن على دراية تامّة بأجندات المجموعات المسلّحة وتحركاتها وارتباطاتها الأمنية المعقّدة

---

(١) نقلاً عن نوار محمد ربيع محمد نوري مصدر سبق ذكره ، ص ١١٣ .

(٢) نقلاً من كتاب علاقات العراق الدولية وانعكاساتها على الاداء السياسي للدولة ، بيت الحكمة بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ص ٢٣٩_٢٤٠ .

والمتعددة والمتشعبة ، وفيما تفتقد روسيا إلى العناصر اللازمة على أرض الميدان مع تلك المجموعات المسلحة الموجودة في دول المنطقة ، ولهذا أذكت موسكو حكومة بغداد كي تفهم قواعد اللعبة مبكّراً كما تشاهدها روسيا من وجهة نظرها ، ولذلك نراها تدفع بالحكومة العراقية باتجاه تسليح العراق وتقوية امكاناته العسكرية ؛ لانهاء نشاط تلك الجماعات المسلحة في الداخل العراقي .

وبما أنَّ القيادة الروسية الحالية تريد ضمان وجودها في سوريا وتريد أنْ تبقى كافّة الأراضي السورية موحّدة في دولة واحدة ، لهذا الأمر بدأت القيادة الروسية بإحياء هذا التحالف الإستراتيجي المطلوب لها مع حليفها التقليدي العراق حيث سيضمن هذا التحالف إذا ما تطوّر بالشكل المطلوب والمخطط له ، كافة المصالح والمواقع ، وحتى أنّه سيضمن المحافظة على الأدوار الإقليميّة للجانبين الروسي والعراقي ؛ لأنَّ من شأن هكذا تحالف بلا أدنى شك سيعزز موقف موسكو وبغداد ، كما أنّه مع المستقبل سيصبح قادراً على أنْ يستوعب في خضم هذه المعركة الإقليميّة الدولية الشرسة العديد من العناصر الجديدة في المنطقة سواء من الدول المحيطة أو من التيارات السياسية المبعثرة بين مؤيد ومعارض للتغيير الإستراتيجي الذي يجتاح المنطقة بكاملها ، وهو الأمر الذي من شأنه أنْ يساعد كلاً من روسيا والعراق كي يساند كل منهما الآخر ليحمي وجوده في المنطقة العربية بشكل عام ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص ؛ لأنَّ التغيّرات الجيوسياسية فيهما لن تنتهي في وقت قصير ، بل إنَّ تلك التغييرات ستنتهي بعد سلسلة من الصدامات والنّزاعات والحروب الدامية .[١]

(١) حسام الدين سلوم ، هل ستنجح روسيا في استعادة مواقعها في العراق ، جريدة الاتحاد ، على الرابط www . alitthad . com .

المبحث الثاني
أثر السياسة الخارجية الروسية في بناء التوازنات الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط

إنَّ أطراف التناقضات داخل الشرق الأوسط وخارجة تسعى إلى نوع من التوازن الإستراتيجي ، إذْ أنَّ الفراغات النّاتجة عن تحوّل أدوار كبرى للدول العربية التي كانت تلعب دوراً إقليميا كبيراً في المنطقة ، إلى جانب الخلل الذي أصاب مكانة الفاعلين الرئيسيين في ظل تنامي الدور الإيراني ، وارتباك الدور التركي ، وبروز الدور (الصيني ـ الروسي ـ العراقي) ، وتراجع الدور الأمريكي ، حيث بدأت تتشكل توازنات ومسارها ضمن النّطاق الإقليمي المحدد .

طبيعة التوازنات الشرق أوسطية الجارية حالياً بفعل الأحداث السُوريّة وتداعياته وفي هذا الخصوص تشير المعطيات الواقعية إلى أنَّ منطقة الشرق الأوسط قد أصبحت ذات أفق دولي عميق ، بفعل الموقف الروسي المتماسك في حل المسألة السورية ، والفعل الصيني المساند له ، بجانب الدعم الإيراني المستمر [1] .

كل هذه المعطيات لها بعد جيوستراتيجي يتمثّل أساساً في تأثيرها في الخريطة الجيوسياسية في المنطقة فمن الطبيعي النّظر لنتائج الصراع وتداعياته في

---

(١) محمد أحمد روسان ، الفعل الروسي والفعل السوري والبيئة الاستراتيجية الأممية الجديدة .
www . arabnyheter . info .

الحالة السورية بكل وضوح من النّاحية الجيوستراتيجية بسبب موقع سوريا المحاذي لكل من لبنان والعراق وإسرائيل وتركيا والمهم لإيران ، وبامتداد الصراع وإنْ اختلف في مسبباته ومساره إلى محاور تشهد تباينات في توجهات الفاعلين نحوها [١] .

إنَّ التحالف (الروسي ـ الإيراني) هو نوع من تخفيف التوتر ، ومناورة تقوم بها روسيا بسبب قلقها من الوجود الأمريكي بالقرب من حدودها ، ولاسيما بعدما حصل بعد الأزمة (الروسية ـ الجورجية) عام ٢٠٠٨م ، والموقف الأمريكي الداعم لجورجيا ، إذْ ترى روسيا أنَّ هذا استخفاف بها وتهديداً لأمنها القومي من الولايات المتحدة الأمريكية ، أي أنَّ روسيا تعمل على استخدام أدوات ضغط ضد الولايات المتحدة الأمريكيّة ، ولذلك عمدت إدارة الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) الآن إلى كسب ثقة روسيا .

لكن الطموحات الروسية القائمة على أساس الإفادة من إيران اقتصادياً وعسكرياً ، أو حتى سياسياً كي تكون إيران منفذاً لها نحو الخليج أو الشرق الأوسط ، الذي تراه روسيا منطقة مصالح أمريكية ، أو أنَّ روسيا تتعامل مع إيران من قناعة بأنَّها لابدَّ أنْ تأخذ دوراً عالمياً واسعاً ، وأنْ تنافس الولايات المتحدة الأمريكيّة أو جزء منها في الإستراتيجية الروسية لإعادة روسيا إلى النّظام الدولي [٢] .

---

(١) نقلاًعن محمد السيد سليم ، الوطن العربي وموازين القوى الإقليميّة ، الوطن العربي وموازين القوى الإقليميّة ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية الاهرام ، مصر ، العدد ١٧٩ ، ٢٠١٠ ، ص ١٤٨ .

(٢) بهاء عدنان السعبري ، الاستراتيجية الأمريكيّة تجاه ايران بعد احداث ١١ ايلول عام ٢٠٠١ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ص ٢٨٨_٢٨٩ .

التحوّل الإقليمي الذي تتيحه التوازنات الدولية الجديدة ، مرهون بالديناميكية الذاتية للحروب والتناقضات الطائفية والعرقية التي تشهدها المنطقة ، حيث كشف نجاح روسيا بوقف العدوان الأمريكي على سوريا ، عن سقوط القوة الأمريكيّة الافتراضية ، فأمريكا فقدت قدرتها على امتياز شرطي العالم ، منذ فشلها في فرض إرادتها السياسية على إيران وقبولها بالاتفاق النّووي الأمر الذي أربك حسابات دول الخليج [١] .

حيث أدركت موسكو عمق التحوّلات في منطقة الشرق الأوسط ، وأنَّ هناك فرصة متاحة لنسج شبكة جديدة من العلاقات تدخل عبرها موسكو إلى عمق المنطقة ، بل إلى قلب مناطق كانت مغلقة ، حيث استغلت موسكو الأخطاء التي وقعت فيها الولايات المتحدة الأمريكيّة والحراك في منطقة الشرق الأوسط واستطاعت توظيفه لصالحها ، لذلك تجاوبت موسكو سريعاً وبعثت بوزيري الخارجية والدفاع إلى القاهرة في نوفمبر من عام ٢٠١٣م ودخلت في مفاوضات مكثّفة لإبرام صفقة سلاح ضخمة بتمويل (سعودي ـ اماراتي) ، فضلاً عن زيارة وزيري الدفاع والخارجية المشير (عبد الفتاح السيسي) و (نبيل فهمي) لموسكو لتتوج مرحلة التقارب وتؤشّر على عمق التحولات الإستراتيجية التي تشهدها المنطقة [٢] .

إنَّ تطوير العلاقات الدولية بين مصر الدولة المركزية والمحورية في منطقة الشرق الأوسط بين روسيا ، سيسمح بتأسيس تقارب إستراتيجي راسخ ، وقد يستمر التعاون أمداً بعيداً كانعكاس صريح لإدراك الدولتين لعمق المتغيرات الدولية

---

(١) اسامة مرتضى باقر ، .

(٢) نقلاً عن عماد الجاد ، تحولات استراتيجية ، على الرابط

www . tahrinnews . com

والإقليميّة التي طرأت بسرعة وكثافة وتراكم تفاعلاتها ، وكانعكاس صريح أيضا لإدراكهما حالة الاستقطاب المتسارعة التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط التي تزداد أهمّية باعتبارها قلب الأرض ومركز الثقل الطبيعي للتوازن الإستراتيجي ، فإنَّ هذا التعاون يرتقي إلى مرتبة الارتباط الاستراتيجي في جميع المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية بما يضمن للدولتين تحقيق التوازن الإستراتيجي في النّسقين الإقليمي والدولي [١] .

في ظل تنامي القدرات الصينية بقوة أصبحت مصالح الصين تتطلب ضرورة التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب لا تكون فيه هيمنة أمريكية ، بل توازن بين القوى المختلفة [٢] .

حيث إنَّ تحالف (الصين ـ روسيا ـ إيران ـ العراق ـ سوريا ـ مصر) سيقلب كل الموازين ، خصوصاً أنَّ الحروب الكبيرة لم يعد أحد يفكر فيها ، بسب التحالفات التي تنشأ ، فسوريا لم يجنبها الضربة الأمريكيّة إلاّ وقوف حلفائها إلى جانبها ما جعل الحسابات الأمريكيّة صعبة ، وغير مضمونة فكيف بحلف (سداسي) ، بالتأكيد ستكون له الغلبة في منطقة الشرق الأوسط [٣] .

أمّا بالنّسبة للدور التركي في الشرق الأوسط وإنْ كان لاعتبارات جيوستراتيجية إلاّ أنّه قد لا يدخل الجانب الإيراني والتركي في لعبة صفرية

---

(١) نقلاً عن مصطفى كامل ، زيارة المشير إلى موسكو ، على الرابط

www ،rosaelyoussef . com

(٢) نقلاً عن أحمد طاهر ، توازنات جديدة مستقبل العلاقت الصينية ـالأمريكية ، مجلة السياسة الدولية ، ٢٠١٣ ، على الربط

www . ahram . org . eg

(٣) محمد العس ، التحالف الروسي ـالمصري هل يؤسس لحلف سوري ـايراني ـعراقي ؟ وكيف ترد امريكا ، على الرابط

www . charlesayoub . com

لاعتبارات عديدة لعل في مقدّمتها محفّزات التعاون بين الطرفين خصوصاً في ظل الاتفاق الثنائي الأخير الذي يعد من المبادرات الإستراتيجية التي توحي إلى دور متميّز للطرفين في الشرق الأوسط هذا إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ضرورات توازن القوى والتوتر الواضح في العلاقات التركية ـ الإسرائيلية [١] .

لكن تراكمات الأزمة السورية أدّت إلى تراجع العلاقة بين تركيا وإيران إلى مستويات مهمّة ، وربّما مثّل الموقف التركي صدمة للجانب الإيراني ، دفعت الإيرانيين إلى إعادة النّظر في طبيعة العلاقة مع تركيا ، وبخاصة أنَّ الأخيرة واصلت تفتيش الطائرات الإيرانية المتّجهة إلى سوريا ، وتبنّت مهمّة ترتيب الضغوط الغربية على سوريا ، الأمر الذي دفع إيران إلى القول : إنّها تستهدف قواعد النّاتو في تركيا إذا قام النّاتو بعمل عسكري ضدَّ سوريا [٢] ، وفي الاتجاه نفسه إنَّ وقوف تركيا إلى جانب محور الموالاة الولايات المتحدة الأمريكيّة لن يجدي نفعاً ؛ وذلك لأنَّ فعالية تركيا كقوّة مضافة في أي تفاعلات شرق أوسطية ترتبط حصراً بمدى وقوف تركيا إلى جانب تيار الممانعة التيار الشرق أوسطي ، وبالتالي إنَّ وقوف تركيا حالياً إلى جانب خيار الموالاة واشنطن ، سوف لن يؤدّي سوى إلى عودة تركيا إلى مواقفها السابقة ، خلال فترات حكم (تورغوت أوزال) و (كنعان أيفرين) و (سليمان ديميرل) الأمر الذي سيؤدّي بدوره إلى عزل تركيا عن الشرق الأوسط [٣] .

---

(١) علي فارس حميد ، التخطيط الاستراتيجي للأمن القومي العراقي (داسة في التخطيط الاستاتيجي العراقي بعد عام ٢٠٠٢) ، مركز رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ١٥١ .

(٢) عقيل سعيد محفوظ ، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية ـوالتغيير ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ص ٣٣٦ـ٣٣٧ .

(٣) محمد أحمد روسان ، الفعل الروسي والفعل السوري والبيئة الإستراتيجية الأمية الجديدة ، على الرابط www . roussanlegal . opi . com .

ويرى الإيرانيون أنّهم مستهدفون من تغييرات محتملة في سوريا ، تكون معادية لإيران وحزب الله في لبنان ، وتؤيّد إيران وجهة النّظر السورية الرسمية حول الأبعاد الخارجية للأزمة ، وتقدّم الدعم إليها بمواجهة الاستهداف الخارجي ، وقد وصف قائد الثورة الاسلامية المرشد الأعلى آية الله العظمى السيد (علي خامنئي) ، الاحتجاجات في سوريا بـ"نسخة مزيفة للثورات العربية"وأنّها من صنع الولايات المتحدة الأمريكية [١] .

حيث سيتأثر النّفوذ الإقليمي الإيراني سلبياً من جرّاء الأزمة السورية فمن المعلوم أن تماسك المثلث ثلاثي الأضلاع (سوريا ـ إيران ـ حزب الله) ، يشكّل أحد المعوّقات الأساسية التي حالت دون إقدام إسرائيل على شن هجوم عسكري ضدَّ إيران طوال الثلاث سنوات الأخيرة ، حيث تتوقع إسرائيل الرد بهجوم مماثل من قبل إيران أو حزب الله إذا أقدمت عليه . [٢]

الدور العراقي في بناء التوازنات الإستراتيجية ضمن المحاور المتشكلة ومسار علاقته وما تفرضه عليه معطيات البيئة الإقليميّة وبيئته الداخلية وحجم الصراع الجاري فيه وحوله كما أنَّ الملاحظ هو أنَّ العراق يسير في اتجاه أنْ يكون ضمن محور (دمشق ـ طهران ـ روسيا ـ الصين) .

يقابله المحور (الأمريكي ـ الإسرائيلي ـ التركي ـ ودول الخليج مجتمعة) .

ومن ثمَّ فإنَّ السياسة الأمريكيّة في بناء التوازنات الإستراتيجية تسير باتجاه حرمان إيران من الحليف السوري ، وكذلك تبنّي سبيل يمنع تحوّل العراق إلى قوّة مضامنة بجانب طهران .

---

(١) عقيل سعيد محفوظ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣٧ .

(٢) نقلاً عن أحمد قنديل ، مستويات متعددة : التأثيرات المحتملة للأزمة السورية ، مجلة السياسة الدولية ، الاهرام ، العدد ١٩٠ ، على الرابط

www . siyassa . org . eg

فالمثلث (دمشق ـ طهران ـ بغداد) سيؤثّر سلباً في توجّهات إستراتيجية الهيمنة الأمريكيّة في المنطقة ، وهو أمر يعني أنَّ واشنطن سوف تسعى بالضرورة إلى التحول باتجاه البحث عن روابط مع المثلث الشرق أوسطي الجديد وذلك أنَّ سياسة الولايات المتحدة الأمريكيّة البراغماتية تقول بأنَّ القوى إذا لم تستطع التغلب عليه ، فمن الأفضل أن تسعى للتحالف معه بدلاً من تضييع الوقت مع الضعفاء الذين تسهل السيطرة عليهم .[١]

حيث تدخل المنطقة العربية مخاضاً حقيقياً يغيّر التوازنات الإقليميّة ، يفرض تسويات تثير تحديات خطيرة .

من الواضح أنَّ الاتفاق النّووي الإيراني مع المجموعة السداسية حول الملف النّووي الإيراني دخل حيز التنفيذ ، فبالنّسبة لإيران يعتبر إعادة إحياء نهضتها الاقتصادية علاوة على أنّه يعطيها دوراً إقليميا قوياً في المنطقة ، وكذلك بالنّسبة للولايات المتحدة الأمريكيّة هو إعادة توازنها الاستراتيجي علاوة على مكاسبها الاقتصادية ، وهذا ما دفع الدول الخليجية باستثناء السعودية في العمل على إعادة علاقاتها مع إيران أمنياً وإجراء مفاوضات اقتصادية ـ تجارية مع الأخيرة إلى جانب معاهداتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ، والبدء بإنشاء مفاعلات نووية بديلة للطاقة ، ومواكبة التغييرات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط[٢] .

إنَّ تضارب المصالح الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكيّة في منطقة الشرق الأوسط يمكن وصفها حرب

---

(١) نقلاً عن حيدر علي حسين ، الصراع في الشرق الأوسط وخارطة التوازنات ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، بغداد ، العدد ٤١ ، ٢٠١٣ ، ص

(٢) أسامة مرتضى باقر ، السعودية وحسابات التوازنات الجديدة في الشرق الاوسط ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٦ .

باردة ثانية ، والتي يمكن أنْ تحقق نوع من التوازن على صعيد السياسة العالمية ، وذلك من خلال تحجيم الأحادية الأمريكية ، قد يكون لها تأثير كبير في صياغة شرق أوسط جديد بعد ربيع عربي تحاول أمريكا جعله خريف عاصف يقضي على الوطن العربي ويضمن وجود أمريكي وإسرائيلي في المنطقة [١] .

فعمدت الولايات المتحدة الأمريكيّة إلى توظيف الأزمة الأوكرانية وتصعيدها باعتبارها محوراً مهمّاً بالنّسبة للأولى ويمكن استخدامها كورقة ضغط هامّة للضغط على روسيا ، [٢] بخاصة الأزمة السورية حيث إنَّ روسيا تسعى إلى عالم متعدد الأقطاب ، لذلك تم الدفع أمريكياً وغربياً بتحريك الشارع الأوكراني وتعبئة النّزعة القومية لدى اليمين المتطرّف ، وافتعال ما جرى لعرقلة الحراك الروسي باتجاه عالم متعدد الأقطاب [٣] .

حيث ترى روسيا أنَّ تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط سيتحقق إذا استمرت إيران في برنامجها النّووي ومن هذه الآليات المتداخلة ، تأتي خصوصية الإدراك الروسي لإيران في دورها الإقليمي وإدراكها لطبيعة التعاون معه لتحقيق التوازن الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية .

---

(١) يعقوب القصاصفة ، التدخل الروسي في الشرق الأوسط سببه وتداعياته على المشهد السياسي العالمي ، على الرابط

www . ahewar . org .

(٢) مروة وحيد ، الساحة الاوكرانية ملامح المواجهة الروسية الغربية ، على الرابط

www . studiesmalarabiya . net .

(٣) نقلاً عن محمد أحمد الروسان ، كباش روسي أمريكي حاد بفعل الحويصلتين السورية والاوكروانية ، على الرابط

www . Pulpit ،alwatanvoice . com

المبحث الثالث
مسار الفرص والتحدّيات الماثلة أمام إيران فيما يتعلق بالعلاقات الروسية ـ العراقية

يشهد العراق سلسلة من التحدّيات الخطيرة والمعقّدة والمتشابكة نتيجة تفجّر الوضع الأمني في المنطقة الإقليميّة ، وتمثّل العلاقات الإيرانية العراقية في مرحلة سقوط النّظام العراقي أنموذجاً واقعياً لهذه التحديات المتشابكة والتغيرات المستجدّة ، كما تمثّل في الوقت ذاته أنموذجاً جيّداً لاختيار طبيعة التغيّرات الجيوبولوتيكية الذي طرأ على المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط ، والذي ينعكس بدوره على العلاقات الروسية العراقية والمنطقة وذلك انطلاقاً من اعتبارات عدّة تأتي في مُقدّمتها الطبيعة الخاصّة للعلاقة بين العراق وإيران وطبيعة علاقة روسيا وإيران والعراق مع الولايات المتحدة الأمريكية .

ويزيد من أهمّية الأمر تلك الهواجس الإقليميّة والدولية من دورٍ ما لإيران في الداخل العراقي ، وهو دور تتداخل فيه الأبعاد الثقافية والسياسية والاقتصادية وتتراوح تأثيراتها بين تكامل مؤمّل وتقاطع مفترض مع روسيا ، مما أثار جدلاً حول حقيقة هذا الدور وأبعاده وطبيعته وتداعياته على الولايات المتحدة الأمريكيّة [1] .

---

(١) نقلاً عن : خليل العناني ، الدور الإيراني في العراق : تحركات غامضة في بيئة مضطربة ، كراسات إستراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، الأهرام ، العدد (١٥٨) ، ٢٠٠٥ ، ص ٣ .

وإذا كان المشروع الأمريكي في العراق قد تعثّر أو ربما يرى البعض أنّه قد فشل ؛ حيث تكبّدت الولايات المتحدة الأمريكيّة حجم الخسائر البشريّة الماديّة والمعنوية وإلى تصاعد الضغط الأمريكي بسبب عدم تطابق السلوك العملي الأمريكيّ مع أطروحاتها الافتراضية قبل الاحتلال وأثنائه .

فإذا كانت هذه أسباب لتعثر المشروع الأمريكي ، فإنَّ جانب الأمن وتعثّره يعود أيضاً إلى تصاعد الأزمة بين الولايات المتحدة الأمريكيّة وإيران ، وهي أزمة بغض النّظر عن أسبابها الحقيقية وأبعادها ، فهي أضحت مصدراً لمواقف محددة لأطراف إقليمية أُخرى ، أسهمت هي الأُخرى في رسم دلالات فشل المشروع الأمريكي .

وأبرز الاحتمالات الماثلة هي :

ـ احتمال الانعكاسات الإيجابية :

إنَّ طبيعة المصالح الروسية في منطقة الشرق ولا سيما في منطقة الخليج لا تتقاطع مع المصالح الحيوية الإيرانية في المنطقة ، فالسعي الإيراني لإقامة ما يسمى بالشرق الأوسط الإسلامي بقيادة إيران ، والشرق الأوسط الإسلامي هو الرد على مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تروّج له الولايات المتحدة الأمريكيّة الذي أذكى هاجس تخوّف لدى دول المنطقة ، فضلاً عن الملف النّووي الإيراني والذي يُعدُّ عاملاً إيجابياً بالنّسبة لروسيا ووضع قيود ومحددات على التحرّكات الأمريكيّة في المنطقة [١] .

وعلى الرغم من أنَّ إيران استطاعت من تطوير علاقاتها مع العراق

(١) نقلاً عن : إبراهيم نوار ، الخليج العربي من بؤرة صراع إلى ساحة للتعاون ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٧٧) ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ١٤٠ .

وتعزيز تحالفها معه مما أفضى إلى إفشال المشروع الأمريكي في العراق بوصفها أول دولة وقفت إلى جانب العملية السياسية في العراق ، أضف إلى ذلك أنَّ إيران تحتفظ بعلاقات طيبة مع سوريا وهي من الدول المهمّة في الشرق الأوسط ، فالدولتان مستمرّتان في التعاون على دعم حزب الله في لبنان [١] .

وهذا يُعدُّ عاملاً إيجابياً لروسيا وإيران في كسب دول المنطقة عامة والعراق خاصّة .

أمّا بالنّسبة للأزمة السورية واحتدامها وبشأن دور إيران وفرصها الكبيرة للإستفادة من خلال الوقوف بجانب الحكومة السورية ومساعدتها في البقاء على سدّة الحكم على وفق تقرير صدر مؤخراً عن وزارة الدفاع الأمريكيّة بشأن قوة إيران العسكرية وإستراتيجيتها ، حيث وفّرت طهران لنظام الأسد معدّات عسكرية ومساعدات في مجال الاتصالات ضد الانتفاضة ، كما أنّها من المحتمل قد زودته بمدربين عسكريين لإسداء المشورة إلى قوّات الأمن السورية . وقد أكّدت وزيرة الخارجية الأمريكيّة (هيلاري كلينتون) بصورة أكثر وضوحاً بأنَّ « إيران تساعد على التمهيد لإدارة القمع في سوريا » ، ولم تؤدِّ أفعال إيران فقط إلى فرض عقوبات أمريكية جديدة ، بل أنّها انتهكت العقوبات القائمة التي فرضتها الأُمم المتحدة والقاضية بحظر تصدير الأسلحة من قبل طهران ، وهذا يوفّر فرصة سانحة لإيران وروسيا في إثارة الرأي الإقليمي والعالمي بأنَّ إيران تسعى للعملية السياسية الديمقراطية في سوريا بشرط إلاّ تتدخل الولايات

(١) نقلاً عن : دانييل بايمن وستيفن سايمون ، ترجمة سامي الكعكي ، محاربة الإرهاب والسياسة الأمريكيّة في الشرق الأوسط ، من كتاب استعادة التوازن إستراتيجية للشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٧٠ – ٢٧١ .

المتحدة الأمريكيّة عسكرياً في سوريا [١] ، ومواجهة ما يعرف بقوى التطرّف [٢] ، فضلاً عن تفاهمات الإستراتيجية بين الجانب الإيراني والعراقي بشأن الأزمة السُوريّة ، وحلّها سلمياً نتج عنه توافق سياسي بعدم تدخل الولايات المتحدة الأمريكيّة عسكرياً في سوريا يعتبر عاملاً ايجابياً لإيران في تحقيق مصالحها الجيوستراتيجية رغم استبعاد إيران من اجتماع جنيف (٢) إلاّ أنَّ فشل المشروع الخليجي الأمريكي لاسقاط الدولة في سوريا بدت تظهر مؤشراته من خلال إقالة بندر بن سلطان رئيس جهاز المخابرات السعودي في نيسان/٢٠١٤م ، ورعاية الامم المتحدة لاتفاق انسحاب المسلّحين من حمص وانتخابات الرئاسة السورية ، والأيام حبلى بالتطورات على الصعد الداخلية والإقليميّة والدولية .

ـ احتمال المخاطر والانعكاسات السلبية

يفترض هذا المحور حصول تحوّل في الدولة العراقية الذي سينعكس في توازنات المنطقة ، وبروز نوع من التقاطعات الافتراضية على حساب المصالح الإيرانيّة والروسيّة مجتمعة خلال المستقبل المتوسط .

فلقد أفضت مخرجات الاحتلال الأمريكي للعراق إلى أنْ تعمد إيران إلى تطوير رؤية واضحة نسبياً لمصالحها الإستراتيجية في العراق ، تعتمد على

---

(١) نقلاً عن ، مايكل سينغ ، هل ينبغي أن يكون لإيران دور في محادثات السلام السورية ، ٢٠١٢ ، على الرابط

http : // www . Washington in statute . org

(٢) نقلا عن ، إيهاب شوقي ، الانتخابات الأمريكيّة الداخل . . . المتغير والثوابت الخارجية للسياسات ، ٢٠١٢ ، على الرابط :

http : // www Anntv/tv/new/showdubject . Aspx? Id= ٤٨٩٤ .

ضرورة بناء قاعدة متينة ومتعددة الركائز اقتصادياً ، واجتماعياً ، وثقافياً ، وأمنياً ، وسياسياً ، تجعلها في وضع استراتيجي أفضل يسهّل عليها التّأثير المباشر وغير المباشر في الواقع العراقيّ ، ويمنحها هامشاً أوسع لتحقيق مصالحها عموماً ، وهذه الركائز تربك روسيا ، وهذا الإرباك المحتمل قد يجعل روسيا تسعى أحياناً لتغيير هذا المسار لخدمةً لمصالحها ، مما يؤدّي إلى افتراض تغيير نمط العلاقة بين روسيا وإيران نحو التدهور [١] .

تدرك إيران أنَّ عجز الدولة (الجديدة) في العراق قد ينطوي على احتمال انهيار الدولة العراقية وتكوين (دويلات الاقاليم) التي ستكون بالضرورة معادية لإيران لتبعية تلك الاقاليم إلى الخليج أو تركيا ، لكن هذا الأمر لا يُشكّل خطراً على روسيا ؛ فالأخيرة إذا تعاونت مع الولايات المتحدة الأمريكيّة ستضمن الحد الأدنى من مصالحها على حساب توازن يكون في صالح الولايات المتحّدة الأمريكيّة [٢] .

على الرغم من حرص كلاً من روسيا والعراق على المضي قدماً في تعزيز التعاون العسكري بينهما إلى مستوى العلاقة الإستراتيجية ، إلاّ أنّه سيكون من قبيل المبالغة الإفراط في التفاؤل لمستقبل تلك العلاقة بين البلدين ، إذ أنَّ أيّةَ مساعي للتقارب الاستراتيجي فيما بينهما قد تكون مصحوب بموجات من الاستياء والقلق ، ليس فقط من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تحرص كل من موسكو وطهران بهامش واسع من التفاهم والتنسيق معها ،

---

(١) نقلاً عن : مازن الرمضاني ، العلاقات العراقية ـ الإيرانية ، حاضر الماضي ومستقبل الحاضر ، ٢٠١١ ، على الرابط

http : // www . dohainstitute . org /release/٢٣٢qa ocb٢ – ٧٠bd – ٤٥٥٥

(٢) نقلاً عن مازن الرمضاني ، مصدر أنترنيت سبق ذكره .

وتجنّب أيّة خطوة قد تؤدّي من شأنها إلى تصعيد الأوضاع أو خلق مواجهات غير مضمونة العقوبات [١] .

كما أنَّ التأثير الإيراني في العلاقات العراقية ـ الروسية ايجابياً أحياناً ، وسلبياً في بعض جوانبه ، إذ أنَّ روسيا كانت ترى أنَّ وجود عراق موحّد وقوي وهو أمر مهم وعامل أساس في تحقيق التوازن لصالحها في الشرق الأوسط .

إنَّ الوجود العسكري الأمريكي في الخليج أصبح أمراً واقعاً فرضت فيه الولايات المتحدة الأمريكيّة سيطرتها على هذه المنطقة ، لذا فإنَّ روسيا أعطت لمصالحها في العراق وإيران الأولوية على علاقاتها مع دول الخليج العربي ؛ لأنَّ العراق وتركيا وإيران تشكّل كتلة مهمّة ذات تأثير مباشرفي أهم مناطق المصالح القومية لروسيا وهي منطقة بحر قزوين [٢] .

إنَّ علاقة روسيا مع إيران قائمة على ثوابت لا يمكن أنْ تتراجع بشكل كبير إلاّ إذا كانت الضغوط الأمريكيّة على روسيا قوية ولا تحتملها الإدارة الروسية .

فلا يبقى إلاّ التفاهم الروسي ـ الإيراني كعامل ايجابي في تطوّرات العلاقة ومنطقة الشرق الأوسط ، خاصّةً بعد ما اعتبر الروس أنَّ الأمن القومي الإيراني يبدأ من الخليج ، وأعلن الإيرانيون في أكثر من مناسبة أنّه لا يمكن بناء أي ترتيبات أمنية في المنطقة ما لم يتم إشراك إيران فيها [٣] .

---

(١) سعد الحمداني ، العلاقات الروسية الايرانية٢٠٠٣ـ٢٠١٠ ، المجلة السياسية والدولية ، جامعة المستنصرية ، بغداد ، لبعدد٢١ ، ٢٠١٢ ، ص ٦٢ .

(٢) علي محمد عيدان الجبوري ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٥٥ – ١٥٦ .

(٣) نقلاً عن مصطفى فحص ، روسيا والمنطقة والموقع الايراني ، على الرابط

. www ،alarabnews . com .

سَبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية فيما يتعلق بالعلاقات الروسية ـ العراقية

في ظل الإستراتيجية السياسية والإقليميّة الإيرانية ، وأنْ يكون لإيران الدور الإقليمي باعتبارها القوّة الإقليميّة الرئيسية في المنطقة بعد غياب القوة العراقية ، وهذا ما يعطيها نفوذ إقليمي وهذا نتيجة لما تتمتع به إيران من دبلوماسية عالية في إقامة علاقات متينة وقوية مع العراق بعد سقوط النّظام الدكتاتوريّ فضلاً عن سلوكها في المحافل الدوليّة ، أو الإعلاميّة وتحدّيها في الاستمرار في بناء برنامجها النّووي مرتكزة في ذلك على قوى دولية لها مصالحها الحيويّة في النّفط الإيراني وتأتي في مقدّمتها روسيا الاتحاديّة أضف إلى ذلك (الصين ، الهند ، المانيا ... .) كل ذلك يعطي لإيران قوّة في التعبير والتحدّي عن القرار السياسيّ الإيرانيّ ، ومن الواضح أنَّ الظرف الزمنيّ يلعب لصالح إيران وإستراتيجيتها العسكرية والسياسيّة ، وهذا الاعتقاد عند بعض القوى السياسيّة المؤثّرة داخل المؤسسة الإيرانية يرى في استغلال الفرصة التاريخيّة لغرض الهيمنة على القوى المؤثّرة والمنافسة في المنطقة العربية لصالح الاستراتيجية الشاملة الممثلة بالهيمنة والنّفوذ حتى باتت تمثّل أكبر خطر يواجه الإدارة الأمريكيّة للأسباب التالية [١] :

١ـ تطوير إيران للسلاح النّووي .

٢ـ النّفوذ الإيراني الواسع في العراق .

ولقد تلاقى التوجّه الروسي مع الحاجة الإيرانية ، حيث إنَّ الطرفين

---

(١) نقلاً عن محمود سالم السامرائي ، التحديات الجيوستراتيجية لأمن الخليج العربي ، من وقائع مؤتمر العلمي السابع لمركز الدراسات الإقليميّة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الموصل ، ، ٢٠١٢ ، ص ص ٤٣ـ٤٤ .

يبحثان عن سبيل للخروج من العزلة ، روسيا الاتحادية تسعى لإيجاد تحالفات والخروج من التبعية للغرب ، ولاسيّما الولايات المتحدة الأمريكيّة الساعية لعزل روسيا الاتحادية داخل إقليمها والحيلولة دون استعادة مكانتها كقوّة مُنافسةٍ للولايات المتحدة الأمريكيّة [١] .

حيث سعت روسيا الاتحادية لإيجاد المزيد من التعاون بينها وبين إيران ولاسيّما في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى وهي المجال الحيوي الذي تبلورت فيه مصالحها الاقتصادية ، لذلك وجدت روسيا الإتحادية في تعاونها مع إيران حاجة ملحّة لرد المحاولات الأمريكيّة الرامية إلى السيطرة على آسيا الوسطى وبحر قزوين وخصوصا بعد وجود قوّة أمريكية فاعلة في المنطقة . وقد تجسّد هذا التعاون في زيارة الرئيس الروسي (بوتين) لطهران في (١٦) تشرين الأوّل أكتوبر ٢٠٠٧م وذلك في إطار مؤتمر الدول المطلة على بحر قزوين لبحث كيفية اقتسام ثروات هذا البحرّ ، وقد عقد الرئيس (بوتين) في إطار زيارته جولة من المفاوضات مع الرئيس الإيراني نجاد تناولت مسألة الملف النّووي الإيراني وقضايا أخرى وعُدّت هذه الزيارة كأول زيارة لرئيس روسي لإيران منذ الحرب العالمية الثانية ، وكانت من نتائج هذه المفاوضات [٢] :

١ـ التشديد على حق الدول الأعضاء بتطور التكنولوجيا النّووية السلمية .

٢ـ منع الدول المطلّة على بحر قزوين من استخدام أراضيها لضرب بعضها البعض أو أنْ تستخدم أراضيها من قبل دولة أجنبية لضرب دول أخرى .

٣ـ التأكيد على حق الإفادة من ثروات البحر بالشكل الذي تتفق عليه

---

(١) رسمية محمد ، انهيار التحاد السُوفيتيّ وانعكاساته على المنطقة العربية ، أطروحة دكتوراه ، كلية القانون والعلوم السياسية ، الأكاديمية المفتوحة في الدنماراك ، ٢٠١٣ ، ص ١٥٩ .

(٢) رسمية محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٠ .

الدول الخمس .

٤ـ الدعوة لعقد مؤتمر آخر بغية التوصّل لحل نهائي ، وفي ضوء ذلك نشأت بسببه تحالفات وتحالفات مضادّة أبرزها محور روسيّ صينيّ تعبّر عنه منظمة شنغهاي للتعاون والذي تتفق معه إيران ، يقابله محور أمريكيّ تتفق معه عدد من دول المنطقة والإتحاد الأوروبي والنّاتو ، وأنَّ التنافس الدوليّ الجاري في المنطقة يمثّلُ مباراة كبرى تتنافس فيها الدول مع بعضها وفيما بينها ، وهذا التعاون والتنافس قد يتغير وذلك تبعا للمصلحة وتقديرات اللاعبين للإستراتيجية الأنسب لنجاح محاولاتهم للسيطرة على للشرق الأوسط ، وانعكس السعي الإيرانيّ في أحد جوانبه في صورة تبنّي إستراتيجية شاملة لإعادة بناء القدرات العسكرية ، والاهتمام بصفة خاصّة بامتلاك قدرات صاروخية ونووية باعتبار ذلك أداة رئيسية لاكتساب المكانة المستهدفة [١] .

إنَّ الأهداف الإيرانية والإستراتيجية والإقليميّة لا تختلف كثيراً عن أهداف الدول الأخرى في الشرق الأوسط ؛ فإيران تسعى لتوسيع مناطق نفوذها في المنطقة وتعزيز روابطها الاقتصادية والأمنية مع الدول المجاورة لها ـ باستثناء إسرائيل ـ ومواجهة السياسات الأمريكيّة ووجودها العسكريّ والسياسيّ في المنطقة ، وعموماً تتميز السياسة الإيرانيّة الإقليميّة بصفتين رئيسيتين [٢] :

أولاهما ـ منذ حقبة التسعينيات اتسمت السياسة الخارجية عامّة وعلاقاتها الإقليميّة بصفة خاصة بالتوجّهات الواقعية نحو تحقيق المصالح القومية وبقدر أقل نحو الاهتمامات الأيديولوجية .

وثانيهما ـ المؤثّرة على السياسات الإقليميّة وعدم الاقتصار على جهة

---

(١) نقلاً عن رسمية محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦١ .

(٢) نقلاً عن رسمية محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٢ .

واحدة وإنّما تعدد مراكز القوة داخل السلطة الإيرانية والتي أدّت أدواراً إيجابية في تصميم وتنفيذ السياستين الخارجيـة والعسـكرية لإيـران ، وكـذلك محاولـة لإيجاد التوازن في منظومة الشؤون الخارجية والعسكرية لإيران .

بالنّسبة للعراق كان وما زال في قلب المشاريع ودوائـر الصـراع الإقليمـي والدولي فهو يتأثّر ويؤثّر في محيطه العربي والإقليمـي ، ولاشـك أنَّ التفـاعلات الإقليميّة والدولية لها تأثيرها الفاعل على دور العراق كدولـة تضـطلع بقيـادة مشروع ديمقراطي يقيم علاقات على أساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثـل ، ويحترم كل التزاماته الدوليّة ، ويسعى إلى حل الخلافات مع أيّة دولة بالوسـائل السلميّة ، كما أنّه يعمل على تعزيز الأمـن والسـلام الـدوليين ، وأخـذ موقعـه الفاعل في النّظامين الإقليمي والدوليّ ، فالنّظام الديمقراطي يؤدّي في النّهايـة إلى الاستقرار سواء على المستوى الداخليّ أم الخارجيّ ، فمن المؤكّـد أنَّ التعدديّـة السياسيّة والتداول السلميّ للسلطة والانتخابات والحرّيـات وحقـوق الإنسـان تتجه لتحقيق أوضاع مستقرّة داخل الدول[١] .

تنطلق مسارات الدور الإيراني في العلاقات الروسيّة ـ العراقيّة مـن خـلال أهمّية الدور الإيراني في ثلاثية العلاقة الروسية الإيرانية الأمريكيّة وتأثيرهـا في العراق خاصّة ومنطقة الشرق الأوسط عموماً ، إذْ أنَّ لدى روسيا تصوّراً معيّنـاً لدور عراقي محتمل في المنطقة يناط به مُباشـرةً ، وتصـوّراً للـدور الإيـراني في العراق ، خصوصاً والمنطقة عموماً ، وتُعدُّ إيران هـاجس تخـوّف كـبير بالنّسـبة للولايات المتحدة الأمريكية ، إذْ أنَّ أبعاد الدور الإيراني واضحة ويمكن تلمّسها في العراق والمنطقة بعد الاحتلال الأمريكـي للعـراق في عـام ٢٠٠٣م ، ويعتـبر

(١) ساجد شرقي محمد ، العراق ودول الجوار العربي والإقليمي ، مؤتمر العلمي السابع لمركز دراسات الخليج العربي ، مركز الدراسات الايرانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١١ ، ص ص ٦٠ـ٦١ .

العراق العمق الإستراتيجي لإيران .

وبالنّسبة إلى روسيا يحتل العراق مركزاً متقدّماً على سُلّم الأولويات السياسيّة والإستراتيجيّة الروسيّة ؛ وذلك بعدّه جزءاً مهمّاً من منطقة الشرق الأوسط ، المنطقة الحيوية بالنّسبة لروسيا لموقعه الإقليمي وثقله الإقتصادي ، إذْ يمثّل العراق منطقة إستراتيجية هامّة تعتبر بمثابة "مفتاح "بوابة الشرقين الأدنى والأوسط [١] .

حيث يحظى العراق بمكانة مهمّة في الإدراك الإيراني ، وهذا بسبب المقوّمات المهمّة التي يمتلكها ، فالقرب الجغرافي والموارد البشرية والاقتصادية مكّنه من أنْ يصبح إحدى الدول الفاعلة في الإقليم وعنصراً أساسياً في التوازنات الإقليميّة كما أشرنا سابقاً .

إنَّ هدف إيران الرئيس هو إيجاد تخطيط لاستراتيجيات متتعدة وإنقاذها بالتوازي والتزامن وفق نمط من التفاعل والارتباط بينهما ؛ من أجل تعزيز قدرات إيران كقوّة إقليمية مسيطرة في النّموذج العراقي .

في الحقيقة فإنَّ روسيا لها مصالحها الخاصّة ، والتي تتطابق مع وجهة نظر المصالح القومية الإيرانية الممثلة في إقرار التعاون المختلف والمتبادل على الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية وغيرها ..... وبخاصة دعم السلام والأمن الدوليّ والإقليميّ [٢] .

كان احتلال العراق في نيسان عام ٢٠٠٣م عاملاً مهمّاً في التأثير في

---

(١) نقلاً عن حيدر علي ، العراق في الاستراتيجية الروسية ، صحيفة العدالة العراقية ، على الرابط
www . aladalnews . net .

(٢) حوار مع الكسندر مارسيوف السفير الروسي في ايران ، على الرابط
www . albainah . net .

السياسة الإيرانية على الصعيدين الداخليّ والخارجيّ ، وفي العلاقة التي تربط بين العراق وإيران من جهة ، وإيران وروسيا من جهة أُخرى ، فعلى الرغم من رفض إيران وروسيا الحرب على العراق والتنديد بها ، إلاّ أنّها على المستوى الرسمي والعلني أبدت ترحيباً واضحاً بالمتغيّرات السياسيّة التي جرت بعد الاحتلال ، وعدّتها بداية جيدة لعودة الاستقرار والعلاقات السياسيّة مع العراق [١] ، لذا فقد حرصت إيران وروسيا منذ البداية على أنْ يأتي التغيير في العراق في الاتجاه الذي يحافظ على المكاسب التي حصلت عليها منذ آب عام ١٩٩٠م وحتى الآن [٢] .

وقد قدّم التورط الأمريكي في العراق إلى روسيا فرصة إستراتيجية مهمّة على طبق من فضة ، فقد تزامن الانغماس الأمريكي في بلاد الرافدين مع صعود إقليمي واضح لإيران لم تكن موسكو بعيدة عنه بل كانت في القلب منه تماماً ، حيث وقفت موسكو إلى جانب إيران في بناء مفاعل بوشهر النّووي ، وزودت طهران بقدرات تكنولوجية سببت للولايات المتحدة الأمريكيّة قلقاً كبيراً ، خشية انفراط الترتيبات الإقليميّة الجديدة التى أرادت باحتلال العراق أنْ تفرضها على المنطقة [٣] .

حيث تضاربت المصالح (الأمريكيّة ـ الإيرانية) على نحوٍ واضح منذ الحرب على العراق انطلاقاً من حالة اللاتوافق بينهما ، ومن محاولة الطرفين

---

(١) نقلاً عن محمد وائل القيسي ، مكانة العراق في الإستراتيجية الأمريكيّة تجاه الخليج العربي ، " دراسة مستقبلية" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النّهرين ، ص ١٦٦ .

(٢) نقلاً عن إيناس عبد السادة العنزي ، أثر المحددات الخارجية والداخلية في بناء الدولة العراقية ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد (٧٢) ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٣ .

(٣) ابراهيم عرفات ، روسيا والشرق الأوسط أية عودة ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام ، القاهرة ، العدد ١٧٠ ، ٢٠٠٧ ، ص ٧٣ .

لتحجيم دور ومصالح بعضهما في العراق ، وقد كان التحدي الحقيقي أمام إيـران هو العمل على تقليص النّفوذ الأمريكي في العراق ، وهذه مهمّة ليست سهلة في ظل واقع الوجود الأمريكي المؤثّر في العراق ، وتوافق الإدارة العراقيّة مع مهمّـة الأمريكيين في العراق ، لذا تتبع إيران إستراتيجية واضحة للتحـرّك في الـداخل العراقي وذلك انطلاقاً من المصالح الضاغطة هناك ، وتتبع هذه الإستراتيجية مـن طبيعة المصالح الإيرانيّة في العراق والتي تتقاطع مع المصالح الأمريكية .[١]

التشجيع علـى ديمقراطيـة الانتخابـات ، وذلـك كوسـيلة لإنتـاج الحكـم الشيعي ، أي أنَّ إيران حاولت عبر هذه الإستراتيجية الحفاظ على تأثيرهـا في العراق ونفوذها فيهِ ، وقد تنوّعت أساليب التحرّك الإيراني داخل العراق ما بين النّشاط الاستخباراتيّ ، والعمل العسكريّ ، والتأييد السياسيّ للقيادات الشـيعية الموالية لها[٢] . وتتجلّى مسارات الدور الإيرانيّ في التأثير في بعض الشخصـيات والقوى العراقيّة هي جزء من إستراتيجية بعيـدة المـدى تتعلـق بالمواجهـة مـع الولايات المتحدة الأمريكيّة والإفادة من جهودهم في تسهيل مهام الإستراتيجية الإيرانيّة في العراق ، فإيران تتحسب كثيراً للدور الأمريكيّ وعلاقاته مع روسيا على الرغم من التقاطع في المصالح[٣] .

وعليه فإيران هي القوّة الأبـرز اليـوم في المنطقـة بعـد الولايـات المتحـدة

---

(١) نقلاً عن خليل العناني ، النّفوذ الإيراني في العراق ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٦٥) ، الأهرام ، السنة الثانية والأربعون ، ٢٠٠٦ ، ص ١٠٨ .

(٢) Inside Irans Secret War for Iraq , time magazine at :

www . Time . Com/time/archive/Preview /o ،١٠٩٣٧٤٧ ،١٠٩٨٧ ،٠٠ . html .

(٣) نقلاً عن : خضر عباس عطوان ، عراق ما بعد الانتخابات . . بين الاستحقاقات الداخلية والضغوط الإقليميّة ، مجلة آراء حول الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة ، دبي ، العدد ٦٨ ى ، مايو ـ ٢٠١٠ ، ص ٢٣ .

الأمريكيّة وتدخل ضمن تصنيفات الدول الكبرى ، ولها كلمة لا بُدَّ من أنْ تُسمَع ، ورأيٌ لا بُدَّ من أنْ يُصغى إليه ، ولديها حظوة كبيرة لدى الكثير من القوى العالمية على مستوى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، كما أنّها تمسك بخيوطٍ كثيرةٍ من خيوط اللعبة السياسيّة الدوليّة .[١]

وحيال الدور الروسيّ الإقليمي وبالأخص إدراك روسيا لعراق ما بعد الاحتلال ، فإنَّ الحكومة الروسية التي تدرك حقيقة الدور الإيرانيّ المتوازن في الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م والذي عدّت بموجبه روسيا صديقة للأطراف كلها . وكذلك طبيعة العلاقة العراقيّة الأمريكيّة ، فضلاً عن مجالات التأثير الإيراني في الشأن العراقي وهواجسها الأمنية ، فإنَّ إيران تحاول استمالة روسيا لصالحها عبر إيجاد مشتركات سياسية غير متقاطعة في أقل تقدير لتأثير متكامل في الشؤون الإقليميّة .

إنَّ روسيا الاتحادية وإنْ أبدت قلقاً وانزعاجاً مما حدث في العراق ، لكن لاشك يسعدها هذا التورّط الأمريكي ، ودرس العراق القاسي ، ويحدوها الأمل في أنْ يؤدّي فشل الولايات المتحدة الأمريكيّة في العراق إلى انكماش مصالحها في الهيمنة على المنطقة لعدد من السنين ، وهي المدّة التي تحتاجها روسيا الاتحادية لتقف كقطب عالمي وتستعيد نفوذها الدولي بقدرة تنافسيّة لا تُعرقلها انشغالات ترتيب البيت الروسيّ من الداخل[٢] .

فقد ظلت روسيا الاتحادية حريصة على إدامة العلاقات مع العراق ، إلاّ أنّه

---

(١) عامر هاشم عواد ، مستقبل الإستراتيجية الأمريكيّة في العراق بين الاستمرارية والتغيير ، من كتاب الإستراتيجية الأمريكيّة في العراق وتداعياتها من منظور داخلي ـ وإقليمي ـ ودولي ، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات ، العدد (٢٥) ، مركز العراق للدراسات ، دار الصنوبر ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ١٧٠ .

(٢) ميخائيل ماغيلوف ، روسيا وأمريكا أين التوافق وأين الخلاف حيال الشرق الأوسط ، جريدة الحياة ، العدد (٥١٣٨٦) في ٢٠٠٥/٥/٧ .

وبالوقت ذاته استمرّت في علاقات إستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكيّة والتي تعدّها القطب الموازي لها في التأثير ، وعقد اتفاقيات دولية لمكافحة الإرهاب ، وكذلك قدرة روسيا الاتحادية على التأثير في قضايا السلام في الشّرق الأوسط ، فروسيا الاتحادية ما زالت تحتفظ بقدر كبير من التأثير في الساحة الدولية ، فضلاً عن أنّها تمتلك رؤية واضحة في سياستها تجاه العراق الذي تعدّه الحليف الإستراتيجي السابق والشريك الاقتصاديّ الحالي الذي تسعى إلى توثيق تعاونها معه ، وزيادة نسبة الاستثمارات الروسيّة فيه ، خصوصاً في مجال الطاقة (النّفط ، الغاز) وبناء محطّات كهربائيّة ، وهذا بالمقابل سيدفع بالعراق إلى زيادة التعاون مع روسيا الاتحادية عن طريق الاتفاقيات الثنائيّة بين الطرفين ، والأهم هو دخول الجانب التّسليحيّ الذي يُعدُّ مدخل اقتصادي مهم للاقتصاد الروسيّ ، فهذا الاتجاه يساعد روسيا الاتحادية على استعادة مصالحها في العراق وبشكل تدريجي [١] ، وفي الوقت نفسه يشكّل مصلحة كبرى للعراق من أجل الحصول على السلاح المتطوّر تفرض إعادة تسليح الجيش العراقي في بيئة إقليمية .

ويعتقد بعض الخبراء الروس ، أنَّ العالم يشهد بوادر إقامة نظام دولي جديد لتنهي معه نظام الأحادية القطبية الذي هيمنت عليه الولايات المتحدة الأمريكيّة لمدة تزيد على عقدين من الزمن وسيطرة على صنع القرار الدوليّ . إذ أنَّ روسيا الاتحادية بدأت تفرض واقعاً جديداً استطاعت بموجبه العودة إلى الساحة الدوليّة وبقوة ، والعمل على أداء دور فعّال بسبب ما تمتلكه من مقوّمات القوّة التي تؤهلها لذلك ، فهي ثاني أكبر منتج للنفط في العالم بعد

(١) مرعي حسن ، دور روسيا الاتحادية الجديد في منطقة حيوية ، وعلى الرابط الأتي

www . ALbayan . com

المملكة العربيّة السعوديّة ، فضلاً عن امتلاكها لأكبر احتياطي من الغاز الطبيعي عالمياً ، ناهيك عن امتلاكها مساحة شاسعة وقوة عسكرية ذات إمكانيات معروفة تحتل المركز الثانيّ عالمياً ، وكذلك النّمو الاقتصادي المتسارع والثروات الكامنة في أقاليمها الشاسعة ومقعد دائم في مجلس الأمن .

فإيران تحاول من جانبها إتباع إستراتيجية استثمار الأخطاء ، ولعلَّ السبب الأساس في استخدام إيران لهذه الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكيّة بالذات من دون غيرها هو أنَّ إيران تدرك مدى قوّة الولايات المتحدة الأمريكيّة ، ومن ثمَّ فلا طاقة لإيران بمواجهة مباشرة مع الأخيرة فمن الأفضل لطهران استثمار علاقاتها مع روسيا في العراق والمنطقة والحصول على المكاسب من دون أي مقابل [١] . وقد بدأ استخدام إيران لهذه الإستراتيجية بصورة واضحة في الملف النّووي الايراني ، إذ يمكن القول : إنَّ معظم الخطوات التي قامت بها روسيا الاتحادية في المنطقة بعد هذا الحدث صبّت في صالح إيران ، فعندما قامت روسيا والصين باستخدام الفيتو ضدَّ الولايات المتحدة الأمريكيّة لصالح روسيا عدّت بذلك إيران على التخلص من عدو مهم ، هو الولايات المتحدة الأمريكيّة ، وعندما الأخيرة قامت بالحرب على العراق واحتلاله قدّمت بذلك أكبر مكسب لإيران بتخلصها ، من دون أنْ تدفع أيَّ ثمن ، من أكبر أعدائها وهو النّظام الدكتاتوري (صدّام حسين) ، بل أسهم في تمكين إيران من مدِّ جسور التعاون والتحالف مع العراق وخلق نوع من الاعتمادية المتبادلة ، وهي الورقة أيضاً التي جعلت من إيران رقماً صعباً في المعادلة الدولية ، والتي يصعب على أيِّ قوّةٍ إقليميّةٍ ودولية ممارسة دور مماثل

(١) نقلاً عن سمير زكي البسيوني ، كيف تدير إيران علاقاتها مع القوى الكبرى ، مجلة السياسة الدولية ، الأهرام ، العدد (١٦٥) ، يوليو ، ٢٠٠٦ ، ص ١٢٢ .

من دون التنسيق معهما [١] .

بالمقابل لا شك في أنَّ لدى إيران توجّهاً وطموحاً نحوممارسة دور قوي ومؤثّر في المنطقة ، وهي تسعى الآن لتحقيقها بطرق متعددة ومتنوعة ، ولكن بصور مختلفة عن سابقها ، وذلك تجلّى من خلال تبنيها سياسة الحروب بالنّيابة أو بصورة غير مباشرة ، كما في تدخلها في سوريا وشؤون البحرين الداخلية ، وفي دعمها للعملية السياسية في العراق [٢] .

تتميز العلاقات بين إيران والعراق بالكثير من السمات التي ترفعها إلى مراتب التلاحم والتكافل والتضامن وهي أنَّ القواسم المشتركة بين طهران وبغداد جعلتهما أمام مسؤوليات وواجبات دينية وسياسية تجاه أحدهما الآخر من جهة ، وتجاه ما يدور في دول الجوار والمنطقة والعالم من جهة أُخرى [٣] .

وتشكّل هواجس إيران الأمنية عنصراً أساسياً في رسم سياستها الخارجيّة ، وقد ازداد الهاجس الأمنيّ الإيرانيّ بعدما أصاب المنطقة من متغيّرات إقليمية ودولية ، فزيادة الوجود العسكريّ الأمريكيّ في المنطقة كان له الأثر البارز في سعي إيران إلى تعزيز مكانتها الإقليميّة [٤] .

إنَّ تنامي النّفوذ الذي حققتهُ إيران في الشرق الأوسط بعد الاحتلال

---

(١) نقلاً عن سمير زكي البسيوني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٣ .

(٢) ميثم العتابي ، التدخل الإيراني في العراق : وضوح التهم وإختفاء الأدلة ، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية ، وعلى الرابط الآتي

www . annabaa . org/nbanews/٧١/٥٥٤ . htm

(٣) حميد حلمي ، العلاقات العراقية ـ الإيرانية ، على الرابط

www . aljazeera . net

(٤) سهيلة عبد الأنيس ، " أثر سياسة التسلح الإيراني على أمن الخليج العربي " ، دراسات سياسية ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد (١٠) ، ٢٠٠٢ ، ص ٨٨ .

الأمريكي للعراق وصل إلى مستوى لم تبلغهُ السياسة الخارجيّة الإيرانيّة في المنطقة الأمر الذي جعل من الصعوبة بمكان تحقيق توازناً عسكرياً مع إيران ما لم تتواجد أطرافاُ خارجية دولية فضلاً عن ذلك استطاعت الدبلوماسيّة الإيرانيّة الديناميكية أنَّ تحشد تحالفاً قوياً في منطقة شرق البحر المتوسط يضم سوريا حزب الله في لبنان والفصائل المسلّحة في فلسطين ليشكّل هؤلاء مع القوّة الإيرانيّة أكبر تحالفٍ سياسيٍ وأمني إقليمي في المنطقة مضاد للولايات المتحدة الأمريكيّة وإسرائيل .[١]

يمكننا القول : بأنَّ العلاقات الروسيّة العراقيّة تبقى محكومة بالمحيط الإقليمي للعراق وتأثيراته ولاسيّما عندما يتعلّق الأمر بدولٍ ذات نفوذٍ ووزن سياسي واستراتيجي كإيران ، ومن ثمَّ سيتيح ذلك تحقيق امتدادت مهمّة كما وسبق الإشارة لذلك

(١) نقلاً عن إبراهيم نوار ، " العراق من الاستبداد إلى الديمقراطية " ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ١٣١ .

خاتمة الفصل

يعدُّ العراق جزءاً مهمّاً من منطقة الشرق الأوسط المنطقة الحيوية بالنّسبة لروسيا لأسباب عديدة منها إستراتيجيّة واقتصاديّة وسياسيّة كما أنَّ روسيا تُعدُّ إحدى الدّول الفاعلة على السّاحة الدّوليّة ، لا يمكن تجاهلها حيث إنَّ توجّهات السياسة الإيرانيّة تجاه كل من روسيا والعراق كانت قد مرّت بمراحل مختلفة تباينت في مضمونها ، وتباينت الرؤى والتصوّرات السياسيّة عند صانع القرار الإيرانيّ ، إذْ أنَّ أحداث سوريا عادت لتؤكّد مرّةً أخرى عالمية الدّور الروسيّ والإيرانيّ وطبيعية المهام التي اضطلعت بها كلا الدولتين في منطقة الشّرق الأوسط من خلال إقامة محاور وتحالفات لشلِّ قدرات القوى الأمريكيّة والحد من هيمنتها ، ولعل المخرجات على الملف السُوريّ أبرز اختبار لحقيقية صراع الإرادات الدّوليّة الذي بالتأكيد لم يكن في صالح الولايات المتّحدة الأمريكيّة .

المحتويات

الشُكر والتّقدير ٥

المُقدّمة ٧

أهمّية الدراسة ٩
اشكالية الدراسة ٩
فرضية الدراسة ١٠
المناهج العلمية المتبعة في الدراسة ١٠
هيكلية الدراسة ١٠

الفصل الأوّل

العلاقات التاريخية بين الاتحاد السُوفيتيّ السابق والعراق

(قبل عام ٢٠٠٣)

(١٦ ـ ٨٧)

المبحث الأوّل : العلاقة بين الاتحاد السُوفيتيّ والعراق في العهد الملكي..... ١٦

١ ـ العلاقات السياسية و الأمنية ١٦
٢ ـ العلاقات التجارية الاقتصادية ٢٢
٣ـ القواسم المشتركة والتوجّهات المتبادلة بين البلدين..... ٢٧

المبحث الثاني : العلاقة بين الاتحاد السُوفيتيّ والعراق في حقبتي عبد الكريم قاسم ٢٩

١ـ العلاقات السياسية والأمنية ٢٩

٢ـ العلاقات التجاريّة والاقتصاديّة ٣٨
٣ ـ العقبات والتوجهات المتبادلة بين البلدين ٥٥

المبحث الثالث : العلاقة بين الاتحاد السُوفيتيّ والعراق في حقبة حزب البعث ٥٧

١ـ المعاهدات والعلاقات السياسية و الدبلوماسية والإستراتيجية ٥٧
٢ ـ العلاقات الأمنية والاتفاقيات التسليحية ٦٠
٣ ـ العلاقات التجارية والاقتصادية ٦٢

المبحث الرابع : العلاقات الروسية (بعد الانهيار) العراقية في حقبة حزب البعث ٦٨

١ ـ الموقف الروسي ازاء فرض العقوبات على العراق ٦٨
٢ ـ العلاقات السياسية ـ الأمنية ٧٨
٣ ـ العلاقات التجارية ـ الاقتصادية ٧٩
٤ ـ انعكاس العلاقات العراقية ـ الروسية على نظام البعث والمنطقة في عقد التسعينات ٨٢

خاتمة الفصل ٨٦

الفَصل الثّاني

المَوقفُ الرّوسيّ من التَّطَوراتِ السّياسيّة في العراق

عَقِب الاحتلال الأمريكي وإسقاط نظام صدّام

(٨٩ ـ ١٣٥)

المبحث الأوّل : الموقف الروسي من غزو الولايات المتحدة الأمريكيّة للعراق ٩١

١ ـ الموقف الروسي في مجلس الأمن ٩١
٢ـ الاجراءات والسياسات العملية الروسية تجاه الولايات المتحدة الأمريكيّة ٩٤
٣ ـ المواقف الروسية تجاه مرحلة الاحتلال الأمريكي للعراق ٩٩
٤ ـ نتائج وانعكاسات المواقف الروسية على العلاقة بين البلدين ١٠٠

المبحث الثاني : المُوقف الروسي تجاهَ المسار السّياسيّ والنّظام الديمقراطيّ في العراق ١٠٣

١ ـ الأهداف والمصالح السّياسية الرّوسية في العراق ١٠٣

المبحث الثالث : الموقف الروسي من الدور الأمريكي وتقاطعات الفاعلين... ..... ١١٢

أ ـ الموقف الروسي من الدور الأمريكي في المسار السّياسيّ في العراق ١١٣
ب ـ الموقف الرّوسيّ من الدّور التُركيّ في المسار السّياسي في العراق ١١٧
ج ـ الموقف الرُوسيّ من الدور السُوريّ في المسار السّياسيّ في العراق ١٢٢
د ـ الموقف الروسي من الدور السعودي في المسار السياسي في العراق ١٢٦
هـ ـ الموقف الروسي من الدور الإيراني في المسار السياسي في العراق ١٢٨
و ـ الموقف الروسي من الدور الكويتي في المسار السياسي في العراق ١٣٠

خاتمة الفصل ١٣٤

الفصل الثالث

واقع العلاقات الروسية العراقية

بعد سقوط نظام صدّام

(١٣٧ ـ ١٨٧)

المبحث الاول : مجالات التعاون للعلاقات الروسية العراقية بعد آذار ٢٠٠٣م ١٣٩

ـ التوجّهات الاقتصادية الروسية حيال العراق ١٤٢
ـ الاتفاقيات التجارية والعلاقات الاقتصاديّة ١٤٥
ـ معدّلا ت إنتاج وتصدير النّفط ١٥١
ـ أهمّية النّفط في السياسة الروسية ١٥٢
ـ حجم نشاط الشركات الروسية في العراق ١٥٣
ـ العلاقات العسكرية والأمنية الروسية العراقية ١٥٩

المبحث الثاني : تأثير العلاقة مع روسيا على علاقة العراق مع الولايات المتحدة الأمريكية ١٦٤

العلاقات السياسية والأمنية والاستراتيجية ١٦٤
ـ العلاقات التجارية ـ الاقتصادية ١٦٧

المبحث الثالث : تأثير العلاقة مع روسيا على علاقة العراق مع دول الجوار الأبرز ... .١٧٣

ـ تأثير العلاقة مع روسيا على علاقة العراق مع تركيا ١٧٣
ـ العلاقات السياسية ـ الأمنية ١٧٣
ـ تأثير العلاقة مع روسيا على علاقة العراق مع إيران ١٧٩
ـ العلاقات السياسية ـ الامنية ١٧٩

ـ العلاقات التجارية ـ الاقتصادي ١٨١

الخاتمة ١٨٥

الفصل الرابع

مثلث التوازن الروسي ـ الإيراني ـ العراقي وانعكاساته على المنطقة

(١٨٩ ـ ٢٣١)

المبحث الأوّل : تأثير العلاقة مع روسيا على السياسة الخارجية العليا للعراق ١٩١

ـ أهداف السّياسة الخارجية الرّوسية ١٩٣

أهداف السياسة الخارجيّة العراقيّة ١٩٥

ـ تطورات السّياسة الخارجيّة العراقيّة ١٩٧

المبحث الثاني : أثر السياسة الخارجية الروسية في بناء التوازنات الإستراتيجية ٢٠٥

المبحث الثالث : مسار الفرص والتحدّيات الماثلة أمام إيران ٢١٣

ـ احتمال الانعكاسات الإيجابية ٢١٤

ـ احتمال المخاطر والانعكاسات السلبيّة ٢١٦

سُبل الجُمهوريّة الإسلامية الإيرانيّة فيما يتعلّق بالعلاقات الروسيّة ـ العراقيّة ٢١٩

خاتمة الفصل ٢٣١

المحتويات ٢٣٣